مجلة العلوم الاجتماعية

فصلية علمية محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

جامعة الكويت

مجلس النشر العلمي



ISSN: 0253 - 1097

المجلد ٣٦ - العدد ١

٢٠٠٨

الاشتراكات

الكويت والدول العربية

أفراد: 3 دنانير بالسنة في الكويت، ويضاف عليها دينار سنوي للعربي.
5 دنانير لسنتين، 7 دنانير لثلاث سنوات في الكويت، ويضاف عليها دينار عن كل سنة أجور بريد للدول العربية.
مؤسسات: في الكويت والدول العربية 15 دينارا بالسنة، 25 دينارا لسنتين.
35 ديناراً لثلاث سنوات.

الدول الأجنبية

أفراد: 15 دولارا.
مؤسسات 60 دولارا بالسنة، 100 دولار لسنتين، 140 دولارا لثلاث سنوات.

تدفع الاشتراكات مقدما، إما بشيك باسم المجلة مسحوبا على أحد المصارف الكويتية، أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم 07101685 لدى بنك الخليج في الكويت (فرع العديلية).

ثمن النسخة في الكويت: 750 فلسا

عنوان المجلة

مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.
ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت، هاتف 4810436 (00965).
بدالة 4846843 (00965) داخلي 4477، 4347، 4296، 8112.
فاكس وهاتف: 4836026 (00965).
E-mail: jss@kuc01.kuniv.edu.kw

إصدارات مجلس النشر العلمي

مجلة العلوم الاجتماعية ١٩٧٣، مجلة الكويت للعلوم والهندسة ١٩٧٤، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٥، لجنة التأليف والتعريب والنشر ١٩٧٦، مجلة الحقوق ١٩٧٧، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ١٩٨٠، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ١٩٨١، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ١٩٨٣، المجلة التربوية ١٩٨٣، المجلة العربية للعلوم الإدارية ١٩٩١.



مجلة العلوم الاجتماعية

مجلة فصلية محكمة تعنى بحقول

الاقتصاد والسياسة والاجتماع والخدمة الاجتماعية وعلم النفس والأنثروبولوجيا الاجتماعية

والجغرافيا وعلوم المكتبات والمعلومات

تفهرس ملخصات المجلة في:

Econlit, e-JEL, and JEL on CD; Elesevier GEO Abstracts;
Historical Abstracts and America: History and Life;
IBZ International Bibliography of Periodical Literature
(Journal, Online, CD-ROM);
International Political Science Abstracts;
Psychological Abstracts; Sociological Abstracts;
Listed in ULRICH'S I.P.D. NO: 4545527;
& EBSCO Publishing Products.

المجلد 36 – العدد 1 – 2008

سياسة النشر

مجلة العلوم الاجتماعية مجلة دورية فصلية محكمة، تأسست عام 1973، تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت بأربعة أعداد في السنة: في مارس ويونيو وسبتمبر وديسمبر. وهي منبر مفتوح لكل الباحثين العرب في تخصصات السياسة، والاقتصاد، والاجتماع، والخدمة الاجتماعية، وعلم النفس، والأنثروبولوجيا، والجغرافيا، وعلوم المكتبات والمعلومات. وتستقبل الدراسات التي تعالج قضايا حيوية مهمة للمجتمع العلمي فضلاً عن المجتمع المثقف، والتي يمكن تعميم فائدتها الفكرية والنظرية لتشمل أكبر عدد من المثقفين. وترحب المجلة بالدراسات المقارنة، وتشجع على التكامل بين مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية. وعلى الرغم من تركيزها على شؤون البلاد العربية والإسلامية، فإنها تستقبل الدراسات الرصينة عن مجتمعات العالم كافة. ومن الضروري أن تكون الدراسات المنشورة مقنعة في قيمتها العلمية، جديدة في موضوعاتها، وذات فائدة للمجتمع الأوسع، وتقدم في إطار موضوعي خال من التحيز.

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت

E-mail: jss@kuc01.kuniv. edu. kw

Visit our web site

http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/jss

قواعد النشر

تنشر مجلة العلوم الاجتماعية البحوث الأصيلة التي تمثل إضافة إلى مجال الدراسة. ترحب المجلة بالدراسات النظرية ذات الطابع الشمولي التي تغطي بتعمق أحد حقول المعرفة من نوع مراجعة الدراسات الصادرة بلغة ما، مثل النزاعات أو الاجتماع السياسي أو نظرية الخصخصة أو علم النفس أو علم الاجتماع أو حالة حقل العلوم السياسية أو الاقتصاد أو الأنثروبولوجيا أو الجغرافيا السياسية في البلاد العربية وهكذا، مع توضيح اتجاهات البحث في هذا الحقل وآفاق تطوره في المرحلة القادمة.

أما بالنسبة للأبحاث ذات الطابع العملي (الإمبيريقي)، والتي تعبر عن بعض تخصصات العلوم الاجتماعية، ومنها علم النفس، فإن المجلة تلتزم بالأسلوب المتعارف عليه من حيث: وجود مقدمة مختصرة تحتوي على مشكلة البحث وفروضه وأهدافه والدراسات السابقة، يليها قسم عن المنهج يشمل العينة وأدوات الدراسة وإجراءات البحث، ثم النتائج فالمناقشة. كما يجب طباعة كل جدول على صفحة مستقلة ووضعه في آخر البحث وتوضيح موقعه في المتن.

وترحب المجلة بالتعقيب على الأبحاث والتعليق على الدراسات المنشورة فيها، كما تستقبل المجلة تقارير عن المؤتمرات والنشاطات العلمية في مجالات العلوم الاجتماعية (3-5 صفحات)، فضلاً عن مراجعات الكتب الحديثة الخاصة بحقول المجلة من (2-4 صفحات).

ويشترط في البحوث التي تقدم للنشر في مجلة العلوم الاجتماعية ما يلي:

1 – إقرار من المؤلف بأن بحثه لم يسبق نشره، وأنه ليس مقدماً للنشر في مجلة أخرى.

2 – ألا يكون البحث جزءا من رسالة الدكتوراه أو الماجستير التي تقدم بها الباحث، أو جزء من كتاب له سبق نشره.

3 – أصول البحوث التي تصل المجلة لا ترد سواء نشرت أم لم تنشر.

4 – لا يزيد البحث مع المصادر والهوامش والجداول على 30 صفحة مطبوعة مسافتين على ورق A4، مع الترقيم المتسلسل لصفحات البحث كله بما فيها الجداول والملاحق.

5 – يجب الاقتصار على أقل عدد من الجداول.

6 – تشتمل الصفحة الأولى من البحث على عنوان البحث كاملاً، واسم الباحث أو الباحثين، وأماكن عملهم، وعنوان المراسلة بالتفصيل، فضلاً عن العنوان المختصر للبحث: Running Head.

7 – تشمل الصفحة الثانية من البحث ملخصاً دقيقاً باللغة العربية في حدود 100-150 كلمة، وتبدأ هذه الصفحة بعنوان البحث، ولا يكتب فيها اسم الباحث.

8 – تضم الصفحة الثالثة من البحث ملخصاً دقيقاً Abstract باللغة الإنجليزية (ترجمة للملخص العربي، وبالشروط ذاتها).

9 – توضع المصطلحات الأساسية Keywords أسفل الملخصين، كل بلغته، بما لا يزيد عن سبعة مصطلحات، والمصطلحات الأساسية كلمات دالة أو جوانب بارزة، تُختار من الدراسة أو البحث لتمثل رؤوس الموضوعات أو أهم جوانب المعلومات الواردة في الدراسة ذاتها، وتفيد في تلخيص البحث والاستدلال على أهم جوانبه، فضلاً عن تيسير عملية تصنيف البحث واسترجاعه في حالة استخدام الوسائط التقنية والمعلوماتية كالأقراص المدمجة وغيرها.

10– يبدأ متن البحث من الصفحة الرابعة، ويضم عنوان البحث من دون اسم المؤلف.

11– يطبع كل جدول على صفحة مستقلة، ويودع في آخر البحث، ويحدد موقعه في المتن هكذا: «جدول (١) هنا تقريباً».

12– يقدم مع البحث سيرة علمية مختصرة عن الباحث أو الباحثين.

المصادر داخل متن البحث:

يشار إلى جميع المصادر في متن البحث على أساس اسم المؤلف الأول والأخير وسنة النشر وتوضع بين قوسين، مثلاً: (شفيق الغبرا، 1999) و(فؤاد أبو حطب، وسيد عثمان، 1980) ويشار إلى اسم المؤلف في المراجع الأجنبية باسم العائلة فقط مثل: (Smith, 1998) و (Pervin & Jones, 1995). أما إذا كان هناك أكثر من مؤلفين للمصدر الواحد فيشار إليهم هكذا: (مصطفى سويف وآخرون، 1996) و (Antony et al., 1999). أما إذا كان هناك مصدران لكاتبين مختلفين فيرتبان أبجدياً ويشار إليهما هكذا: (أحمد أبو زيد، 1997؛ محمد الرميحي، 1998) و(Roger, 1991; Smith 1994). وفي حالة وجود مصدرين لكاتب في سنة واحدة فيشار إليهما هكذا: (فهد الثاقب، 1994أ، 1994ب) و(Snyder, 2000a, 2000b). وفي حالة الاقتباس من الكتب يشار بدقة ووضوح إلى الصفحة المقتبس منها في متن

البحث هكذا: (عبدالرحمن بن خلدون، 1992: 164) و(Jones, 1997: 59)، كما يجب إيراد أرقام الصفحات أو الأقسام أو الفصول للأعمال التي أشير إليها ولكن لم يقتبس منها، وفي حالة طبعة جديدة لعمل قديم يجب نكر التاريخين بالطريقة التالية: (Piaget [1924] 1969: 75)، وفي حالة كتاب أو نشرة لا تحتوي على اسم مؤلف وقامت بنشرها جهة حكومية أو خاصة تكتب هكذا: (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 1999)، وعندما يُضمِّن الباحث جزءاً من المصدر أو كله في النص فإنه يحذف بعض المعلومات بين القوسين، مثلاً: تبعاً لدراسة محمد العلي وعلي سمحان (1993: 52) فإن نتائج هذه التجارب...

قائمة المصادر (نماذج):

محمد أبو زهرة (1974). **الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي: العقوبة**. القاهرة: دار الفكر العربي.

مصطفى سويف (1996). **المخدرات والمجتمع: نظرة تكاملية**. الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: عالم المعرفة.

يوسف خليفة اليوسف (1999). ترشيد الدور التنموي للقطاع العام في دول مجلس التعاون الخليجي. **مجلة العلوم الاجتماعية**، 27 (3)، 45-76.

Hirshi, T. (1983). Crime and the family. In J. Wilson (Ed.), *Crime and public policy*, (pp. 53-69). San Francisco: Institute for Contemporary Studies.

Kalmuss, D. (1984). The intergenerational transmission of marital aggression. *Journal of Marriage & the Family*, 46 (2): 11-19.

Pervin, L.A.,&John, O.P. (1997). *Personality: Theory and research*. New York: John Wiley, 7th ed.

أمثال الحويلة (2001). مدى فاعلية الاسترخاء العضلي في تخفيض القلق لدى طالبات الثانوي. رسالة ماجستير في علم النفس، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

- يوضع في قائمة المراجع كل المراجع التي أشير إليها في المتن، وترتب أبجدياً، وتوضع في صفحات مستقلة، مع البدء بالمراجع العربية يليها الأجنبية.
- يجب فصل قائمة المراجع في نهاية البحث عن هوامشه.

الهوامش:

يجب اختصار الهوامش Footnotes إلى أقصى حد، ويشار إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث، وتوضع مرقمة حسب التسلسل في صفحة مستقلة في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع (*) أو أكثر إذا كان التعليق خاصاً بإحصائيات معينة.

مراجعات الكتب:

تنشر المجلة مراجعات الكتب الحديثة الخاصة بحقول المجلة، التي لا يتجاوز تاريخ إصدارها العامين، وبحيث لا يزيد حجم المراجعة على أربع صفحات، ويشترط في المراجعة أن تتناول إيجابيات الكتاب وسلبياته، ويقدم العرض تلخيصاً لأهم محتويات الكتاب. وتستهل المراجعة بالمعلومات التالية: العنوان الكامل للكتاب، اسم المؤلف، مكان النشر، الاسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، عدد الصفحات، وإذا كان الكتاب بلغة أجنبية فيجب كتابة هذه المعلومات بتلك اللغة، كما يشترط ألا تنشر المراجعة في أية مجلة أخرى.

لا تمنح المجلة مكافآت مقابل مراجعات الكتب أو أي أعمال فكرية ما لم تكن بتكليف من رئيس التحرير.

إجازة النشر:

تقوم المجلة بإخطار أصحاب الأبحاث بإجازة أبحاثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين تختارهم المجلة على نحو سري. وللمجلة أن تطلب إجراء تعديلات على البحث قبل إجازته للنشر، كما أن للمجلة الحق في إدخال قدر من «التحرير» على البحوث المجازة. وتؤول حقوق النشر لمجلة العلوم الاجتماعية، بجامعة الكويت. وتقدم للباحث أو الباحثين نسخة من العدد الذي نشر فيه البحث وعشرين مستلة منه.

يمنح كل باحث خمسة نسخ من العدد المنشور فيه بحثه مع خمسة وعشرون مستلة من بحثه المنشور.

المحتويات

مجلة العلوم الاجتماعية
المجلد 36 – العدد 1 – 2008

البحوث باللغة العربية:

مراجعات الكتب:

البحوث باللغة الإنجليزية:

افتتاحية العدد

خالد أحمد الشلال*

أعزاءنا القراء:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

يصدر هذا العدد - وهو الأول من المجلد رقم 36-2008 - مع بداية العام الجديد، وقد احتفلت الكويت بعيدها الوطني ويوم التحرير. والله نسأل أن يجعل أيام الأمة كلها أيام خير وبركة وعزة، تتوالى فيها الإنجازات تلو الإنجازات على طريق التقدم والازدهار.

يحتوي هذا العدد مجموعة من الدراسات القيمة، تتناول موضوعات متنوعة بين علم الاجتماع والعلوم السياسية وعلم النفس والجغرافيا.

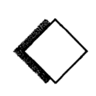
يبحث الموضوع الأول في نظرة مستقبلية لخصخصة التعليم الثانوي في دولة الكويت، في حين يبحث الموضوع الثاني في العلاقة بين العنف الأسري تجاه الأبناء والسلوك العدواني، وهو دراسة ميدانية على عينة من طلاب المرحلة الثانوية في مدينة الرياض. أما الموضوع الثالث فيتناول حالة الإصلاح السياسي في المجتمع العربي بين الضرورة الداخلية والضغوط الخارجية. في حين يتناول الموضوع الرابع المؤشرات البيئية والتقويم البيئي المتكامل. وإلى جانب الموضوعات السابقة يحوي العدد مجموعة من المراجعات لكتب ودراسات قيمة، منها كتاب العلاقات المصرية - الخليجية، ودراسة عن أمن الخليج العربي:

* أستاذ علم الاجتماع المساعد بجامعة الكويت.

تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، في حين تناولت المراجعة الثالثة دراسة تحليلية للسياسة الخارجية الأمريكية وكيف غيرت العالم، أما الكتاب الرابع فقد ركز على التقويم النفسي للقادة السياسيين، وتناولت المراجعة الخامسة دراسة فكرية تحت عنوان «قاموس الفساد». واشتمل العدد – بالإضافة إلى ما سبق – دراسة باللغة الإنجليزية، تتمثل في دور اختصاصي المعلومات وإسهامه في إدارة المعرفة: دراسة مقارنة لمدى إدراك كل من المديرين الكويتيين والأمريكيين لهذا المجال.

ختاماً، أشكر للإخوة الباحثين والمختصين تعاونهم البناء مع المجلة، وحرصهم الدؤوب على التواصل معها مرحبين بجهود الزملاء أعضاء هيئات التدريس في كل من جامعة الكويت والجامعات العربية والعالمية، وإسهاماتهم وأبحاثهم – بحسب الشروط المعهودة – لتجد طريقها إلى النشر، مؤكدين أن مجلة العلوم الاجتماعية منكم وإليكم، وستبقى – كما هي على الدوام – منبراً عالمياً للجميع.

هذا، وبالله التوفيق،،،



البحوث باللغة العربية

رؤية مستقبلية لخصخصة التعليم الثانوي في دولة الكويت

جاسم محمد الحمدان*
منيرة خالد العجمي**

ملخص: تطرح هذه الدراسة رؤية مستقبلية لخصخصة التعليم الثانوي في دولة الكويت، تتمثل في اقتراح تحويل المدارس الثانوية الحكومية إلى مدارس مستقلة تنتقل ملكيتها للقطاع الخاص، ليتحمل عبء تمويلها وإدارتها مع مشاركة وزارة التربية عن طريق الإشراف على عملها، على أن تقدم وزارة التربية لأولياء الأمور سندات تعليمية بتكلفة أقل من تكلفة الطالب في المدارس الحكومية؛ وذلك للحفاظ على مجانية التعليم. وتهدف الدراسة إلى تعرف الآثار الإيجابية والسلبية لهذه الرؤية والحوافز المطلوبة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المجال التعليمي، والضوابط المنظمة لعملية الخصخصة. وقد انتهت الدراسة إلى نتائج، منها: أن الخصخصة تسهم في تخفيف العبء المادي عن موازنة الدولة، وتحد من وجود العمالة غير المنتجة في المدارس. ويرى المبحوثون أن من أبرز سلبيات الخصخصة أن الاهتمام بالربح قد يقدم على حساب العملية التعليمية، كذلك التخوف من ضعف الدور الرقابي لوزارة التربية. واقترحت الدراسة تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في مجال التعليم، عن طريق قيام وزارة التربية بتعيين معلمين كويتيين في المدارس الخاصة بنسبة مشابهة للمدارس الحكومية، وإعطاء المدارس الخاصة صلاحيات أكبر، مع تكثيف الرقابة الحكومية لضبط عملية الخصخصة.

المصطلحات الأساسية: التعليم الثانوي، التعليم الخاص، دولة الكويت، دراسات مستقبلية.

* رئيس قسم الإدارة والتخطيط التربوي، كلية التربية، جامعة الكويت، الكويت.
** ماجستير في الإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة الكويت، الكويت.

مقدمة:

يأتي التعليم في مقدمة أولويات الاستثمار في رأس المال البشري، ولهذا خصصت دول العالم موازنات ضخمة له، وتغيرت النظرة إلى طبيعة الإنفاق التعليمي من اعتباره مجرد خدمة تقدمها الحكومات لشعوبها إلى اعتباره استثماراً ذا عائد مجز (محروس غبان، 2001: 159).

وقد أضحى الإنفاق على التعليم من أكبر التحديات التي تواجه دول العالم؛ إذ أصبحت متطلبات التعليم الجيد باهظة التكاليف، ولم تعد كثير من الحكومات قادرة على توفير الأموال اللازمة للعملية التعليمية، خصوصاً في ضوء الزيادة المطردة في أعداد الطلاب وزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم؛ الأمر الذي دفع الكثير من الحكومات إلى البحث عن بدائل أخرى لتمويل التعليم غير التمويل الحكومي المباشر (حمد الرميحي، 1998:1).

والكويت من الدول التي اهتمت بالتعليم العام، ويتجلى هذا الاهتمام بإصدار قانون التعليم الإلزامي في عام 1965م، وقانون التعليم العام عام 1987م الذي أكد كفالة الدولة لحق المواطن في التعليم العام، وقد أدى هذا إلى التزايد المستمر في الطلب على التعليم العام، الذي يتوقع أن يتصاعد مستقبلاً؛ مما ولد ضغوطاً متزايدة على الإنفاق العام في الدولة بصورة عامة؛ الأمر الذي يهدد مستوى جودة المؤسسات التعليمية في البلاد وكفاءتها (وزارة التربية، 2002: 7).

لهذا أصبحت الحاجة ماسة لتنويع مصادر تمويل التعليم وإفساح المجال أمام رؤوس الأموال الخاصة للاستثمار في التعليم، وذلك بخصخصة بعض مؤسساته ومجالاته (عبدالعزيز المحيلبي، 2003: 174).

وتحمل خصخصة التعليم في طياتها كثيراً من الإيجابيات والقابلية على التكيف في مختلف البيئات التعليمية، ولكن هذا لا يعني أنها تخلو من العيوب، لذلك لابد من وضع المعايير والضوابط لتنظيمها (محروس غبان،2002: 86).

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

يكاد عبء تمويل التعليم في دولة الكويت يقع على عاتق الحكومة وحدها، وهي لن تكون قادرة على متابعة هذه الدورة نتيجة للتزايد المستمر في أعداد الطلاب، وما يصاحبه من تزايد في الإنفاق، بالإضافة إلى عدم التوازن في توزيع نفقات العملية التعليمية ولا سيما استئثار الرواتب والأجور بالجانب الأكبر من موازنة وزارة

التربية (محمد المسيليم، 2002: 97، فتوح المجادي، 2001: 50). لذلك فإن الكويت قد تواجه أزمة في تمويل التعليم مستقبلاً، على الرغم من الوفرة الاقتصادية التي تعيشها البلاد في الوقت الحالي نتيجة ارتفاع أسعار النفط، إلا أن أسعار النفط معرضة للهبوط مثلما حدث في عامي (1998و 1999)؛ حيث أدى التدهور الشديد الذي شهدته أسعار النفط إلى قيام الدولة بخفض الموازنات المرصودة لمختلف قطاعات الخدمات ومن ضمنها التعليم (مجلة البيان، 2005).

ولمعالجة مثل هذه الأزمات التمويلية تبرز الحاجة إلى وضع الخطط المساعدة على البحث عن بدائل أخرى لتمويل التعليم في الكويت (نادية الصانع، 1998). ومن هنا كانت فكرة هذه الدراسة التي تطرح رؤية لخصخصة التعليم الثانوي في دولة الكويت بوصفها أحد البدائل التمويلية، بحيث تنتقل ملكية المدارس إلى القطاع الخاص، الذي يتحمل عبء تمويلها وإداراتها، وتقوم الحكومة بتقديم سندات تعليم لأولياء الأمور بتكلفة أقل من تكلفة الطالب في المدارس الحكومية، ليقوموا باختيار المدرسة التي يرغبون بتعليم أبنائهم فيها، وتقوم وزارة التربية بالإشراف على هذه المدارس الخاصة، إلا أنها تتيح لها الحرية في اختيار المعلمين والهيئة الإدارية بالتعاون مع المناطق التعليمية لتصبح المتابع المباشر لعملها. مع مراعاة التوسع في هذه المدارس المستقلة سنوياً إلى أن تصبح الخصخصة كلية في التعليم الثانوي. وهكذا فإن مشكلة الدراسة تتمحور حول خصخصة التعليم الثانوي مع بيان الإيجابيات المتوقعة لهذه الرؤية المقترحة ومحاولة تفعيلها عن طريق تقديم الحوافز لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المجال التعليمي، وسلبياتها وكيفية الحد منها عن طريق وضع الضوابط اللازمة لضمان الجودة في التعليم العام.

وعلى ضوء ذلك تتبلور أسئلة الدراسة في الأمور الآتية:

1 – ما الحوافز المقترح تقديمها من قبل الحكومة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المجال التعليمي؟

2 – ما الآثار السلبية المتوقعة عند خصخصة التعليم الثانوي في دولة الكويت؟

3 – ما الضوابط المقترحة لتنظيم عملية خصخصة التعليم؟

4 – هل ثمة فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة في تحديدهم للآثار الإيجابية المتوقعة لعملية الخصخصة والحوافز والآثار السلبية والضوابط، يمكن أن تعزى إلى متغيرات الدراسة (النوع، سنوات الخبرة، مقر العمل "وزارة، منطقة، مدرسة")؟

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في الجوانب الآتية:

1 – تحديد بعض الآثار الإيجابية التي قد تنتج عند خصخصة التعليم الثانوي.

2 – اقتراح عدد من الحوافز التي تشجع القطاع الخاص على الاستثمار في المجال التعليمي.

3 – تحديد بعض الآثار السلبية التي قد تنتج عند خصخصة التعليم الثانوي.

4 – اقتراح عدد من الضوابط اللازمة لتنظيم عملية خصخصة التعليم.

5 – توفير إطار علمي لصانعي القرار في أجهزة الدولة حول سياسة خصخصة التعليم وبيان آثارها المحتملة، وكيفية التعامل مع هذه الآثار وإدارتها بصورة تضمن تفعيل آثارها الإيجابية ومواجهة سلبياتها.

6 – تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة في ظل تعدد الآراء حول خصخصة التعليم بين مؤيد ومعارض، ومتحمس ومتخوف، وتحاول رسم الخطوط العريضة لسياسة الخصخصة وإجلاء الغموض الذي يكتنفها.

7 – الإسهام في سد جانب من النقص في الدراسات الميدانية حول خصخصة التعليم.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1 – تعرف بعض الآثار الإيجابية المتوقع حدوثها عند خصخصة التعليم الثانوي في دولة الكويت.

2 – تعرف بعض الآثار السلبية المتوقع حدوثها عند خصخصة التعليم الثانوي في دولة الكويت.

3 – تعرف عدد من الضوابط اللازمة لتنظيم عملية خصخصة التعليم.

4 – تعرف الفروق بين إجابات المبحوثين بشأن الآثار الإيجابية والسلبية والضوابط والحوافز من حيث مقر العمل، والنوع، وسنوات الخبرة.

5 – تقديم عدد من المقترحات حول أفضل الطرق لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المجال التعليمي في دولة الكويت.

حدود الدراسة:

1 – حدود موضوعية: تقتصر الدراسة على إمكانية تطبيق الخصخصة في المرحلة الثانوية فقط نظراً لإلزامية المرحلة الابتدائية والمرحلة المتوسطة في دولة الكويت (وزارة التربية، 1965)؛ مما يؤدي إلى صعوبة تخصيصهما.

2 – حدود زمانية: طبقت الدراسة في الفصل الأول من العام الدراسي 2005/2006م.

3 – حدود بشرية: اقتصرت عينة الدراسة على القائمين بوظائف إشرافية في كل من إدارتي التخطيط و التعليم الخاص (الأهلي) في وزارة التربية، والمديرين ومراقبي التعليم الثانوي في المناطق التعليمية الست، وعينة ممثلة من مديري المدارس الثانوية في المناطق التعليمية الست بدولة الكويت.

مصطلحات الدراسة:

1 – **الخصخصة**: «مجموعة متكاملة من السياسات والإجراءات الرشيدة التي تهدف بالأساس إلى التحول في نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص» (عوض العنزي، 2003: 82).

2 – **خصخصة التعليم**: امتلاك القطاع الخاص لمؤسسات التعليم العام، بصورة كلية، وعندها يتولى أولياء الأمور دفع نفقات تعليم أبنائهم دون تدخل الدولة. أومشاركة القطاع الخاص بصورة جزئية؛ حيث يتولى القطاع الخاص إدارة التعليم و الإشراف عليه، وتتولى الدولة دفع رسوم التعليم. (عزيزة المانع، 2003: 110) والتعريف الثاني هو التعريف الإجرائي الذي تتبناه الدراسة.

3 – **سندات التعليم**: شهادات مالية توزعها الحكومة على أولياء أمور الطلبة، وينفقونها بدورهم على تعليم أبنائهم في مدرسة من اختيارهم. (محمد مرسي، 1997: 125).

الإطار النظري:

مفهوم الخصخصة:

أصبحت الخصخصة أحد المصطلحات الشائعة في الاقتصاد المعاصر، إلا أن الأدبيات الاقتصادية لم تتفق على مفهوم عام وموحد لها؛ وذلك نتيجة لتعدد الاتجاهات الفكرية والفلسفية في عمليات الخصخصة (أحمد نجار، 2001). فيعرفها جرينيت جونز(1999: 87) بالعملية التي يباع فيها أكثر من نصف شركة ما، كانت قد

أنشأتها أو تديرها الدولة، المساهمين من القطاع الخاص، أما محسن الخضري (1993: 19) فيرى أن الخصخصة ما هي إلا انسحاب كلي من جانب القطاع العام؛ حيث إن عملية الخصخصة تتضمن إلغاء قيام القطاع العام بالأنشطة والخدمات التي من الممكن أن يقدمها القطاع الخاص بشكل أكثر كفاءة، وتحميل تكلفة الخدمات المباشرة للمستفيد منها مباشرة.

وهكذا يتضح تعدد تعاريف الخصخصة وتنوعها، ولعل ذلك يعود إلى الاختلاف في دوافع الخصخصة وأهدافها، إلا أنه من استعراض التعاريف السابقة يتضح تضمنها لبعض النقاط الرئيسة مثل:

1 – تحويل ملكية بعض وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص.

2 – تحرير السوق من الاحتكارات العامة والسماح بدخول القطاع الخاص منافساً للقطاع العام في الأنشطة المختلفة.

3 – إلغاء قيام القطاع العام ببعض الأنشطة غير الملائمة له.

4 – زيادة تعريض ما تملكه الدولة من مؤسسات ومصانع لصالح القطاع الخاص.

ويقصد بخصخصة التعليم في الدراسة الحالية سماح الدولة للقطاع الخاص بتمويل التعليم بصورة جزئية وذلك من خلال عقود تعقدها مع القطاع الخاص.

أساليب الخصخصة في التعليم:

تتعدد أساليب الخصخصة في التعليم باختلاف أهدافها ودوافعها، ومن أهم هذه الأساليب:

1– **سندات التعليم (Educational Vouchers)**: وهي شهادات تصدرها الحكومة لأولياء الأمور ليقدموها إلى المدرسة التي يختارونها، ومن ثم تقوم المدرسة بإعادتها للحكومة للحصول على قيمتها نقداً (Lindelow, 1990:1).

2 – **نقل الملكية**: حيث تنتقل ملكية المدارس من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وتصبح تحت إدارة أهلية.(جرينيت جونز، 1999: 89).

3 – **التعاقد (By Contract)**: حيث تقوم الحكومة بالتعاقد مع مؤسسات خاصة لإدارة المدارس الحكومية، وتعطيها الحرية في اختيار المعلمين وتعيينهم، إلا أنها تحدد في العقد شروط قبول الطلبة والمناهج التعليمية (Hill,1994: 80).

4 – **رصيد الضرائب (Tuition Tax Credits)**: حيث يتم استقطاع اعتمادات ضريبية من حساب الأهالي؛ وذلك لدفع الرسوم المدرسية لأبنائهم (كمال بيومي، 1997: 72).

دوافع الخصخصة:

تتعدد الأسباب التي من أجلها تتجه الدول إلى تبني سياسة الخصخصة في التعليم، ومن بين هذه الدوافع ما أشار إليه جمعة الغيلاني (9:2004) من أن المستجدات السياسية والاقتصادية – سواء كانت إقليمية أم دولية – قد أثرت تأثيراً واضحاً على الوضع الاقتصادي وخاصة في قطاع التعليم؛ الأمر الذي أسهم في إفساح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في التعليم. أما عبدالله المقوشي (2000: 14) فيرى أن من الأسباب التي دعت القطاع الخاص إلى توسيع نطاق مشاركته في التعليم قصور مدارس التعليم العام في إمكاناتها البشرية والمادية وانعكاس ذلك على أدائها التعليمي. ومن أسباب اللجوء إلى الخصخصة زيادة الإقبال على التعليم ومن ثم اكتظاظ المدارس الحكومية بالطلبة، بالإضافة إلى زيادة تشعب التخصصات العلمية وعدم قدرة التعليم الحكومي على متابعة المستجدات المتلاحقة في المجال العلمي (محمد حسن،1997: 70). ويوضح مجيد مسعود (1995: 160) أن الخصخصة تسهم في الحد من تزايد معدلات الإنفاق الحكومي، وفي التخفيف من العجز في الموازنة العامة للدولة.

ومن الممكن تلخيص دوافع مؤيدي خصخصة التعليم في النقاط الآتية:

1 – الرغبة في تخفيف العبء عن الحكومة نتيجة للزيادة المطردة في نفقات التعليم وتكاليفه، الناتجة عن زيادة الطلب على التعليم في ظل ارتفاع أسعار السلع والمواد التعليمية.

2 – الدور الذي يؤديه القطاع الخاص في زيادة كفاءة التعليم عن طريق دفع مؤسسات التعليم العام للتنافس معه.

3 – قدرة القطاع الخاص على استحداث تخصصات جديدة يتطلبها سوق العمل بصورة مرنة.

نماذج بعض الدول في خصخصة التعليم:

من المفيد النظر إلى تجارب الدول التي طبقت أحد أشكال خصخصة التعليم للاستفادة منها، ومن هذه التجارب:

1 – النموذج البريطاني:

تعتبر بريطانيا من أوائل الدول التي اتجهت نحو التخصصية في الاقتصاد والمرافق والخدمات، واتخذ تخصيص التعليم في بريطانيا منذ الثمانينيات شكلين أساسين، هما:

أ – تحمل القطاع الخاص نفقات الخدمات التعليمية التي كان يتحملها ويقدمها القطاع العام مجاناً.

ب – تحمل الدولة أو القطاع العام لنفقات الخدمات التعليمية التي تقدمها مؤسسات القطاع الخاص مثل المدارس أو المعاهد أو المدارس المستقلة، التي تتلقى دعماً من دافعي الضرائب، أو تقديم السلطات المحلية دعماً مالياً وتشجيعياً للمدارس الخاصة الموجودة في نطاق سلطتها، أو استخدام نظام السندات التعليمية.

ومعنى هذا أن عملية تخصيص التعليم في بريطانيا تسير في اتجاهين متقابلين؛ فمن ناحية تتولى الحكومة بيع الخدمات التعليمية لأولياء الأمور وتحصيل الرسوم منهم نظير التحاق أبنائهم بمدارسها. ومن ناحية أخرى تقوم الحكومة بشراء الخدمات التعليمية من القطاع الخاص من خلال تقديم العون المالي المباشر وغير المباشر لمدارس القطاع الخاص، وذلك تحملاً منها لمسؤوليتها في رعاية المتفوقين وغير القادرين (فتوح مجادي، 2001: 42).

2 – النموذج الأمريكي:

تمويل التعليم في الولايات المتحدة هو تمويل مشترك بين الحكومة والقطاع الخاص؛ فالحكومة تسهم في القطاع الخاص بالقدر نفسه الذي تسهم به في القطاع العام، ويرجع تمسك الحكومة بأداء دور (الشريك الرئيس) في تمويل التعليم بشقيه العام والخاص إلى عدم رغبتها بترك التعليم يخضع لآليات السوق من عرض وطلب؛ الأمر الذي قد يعرقل تحقيق أهداف التعليم فيها.

ومن أهم الأشكال الذي يتخذها التمويل المشترك في الولايات المتحدة:

أ – قيام المؤسسات التجارية والاقتصادية الخاصة بالاستثمار في التعليم،

وذلك من خلال تقديمها منحاً لا ترد لبناء مؤسسات تعليمية خاصة، في مقابل خصم قيمة المنحة من إجمالي الضرائب المستحقة عليها للدولة.

ب - تقديم الحكومة الفيدرالية منحاً ودعماً مالياً، إما في صورة مباشرة للأفراد وأولياء أمور الطلاب المحتاجين أو في صورة دعم مالي للمؤسسات التعليمية.

ج - المنح الدراسية التي تقدمها الغرف التجارية وجمعيات رجال الأعمال للطلاب المتميزين، وهذه تقدم وفق معايير خاصة.

د - عائدات البحوث والخدمات التي تتعاقد الجامعات عليها مع الجهات الحكومية أو المؤسسات الصناعية والاقتصادية (وزارة التربية، 2002: 6).

3 - التجربة القطرية:

أطلقت قطر مبادرة شاملة لإصلاح نظام التعليم فيها تحت اسم "تعليم لمرحلة جديدة" قد تنتهي بحل وزارة التربية والتعليم في قطر والاستبدال بها هيئات متعددة تتولى إدارة شؤون التعليم في البلاد. ونتيجة لرغبة الدولة في تحقيق مبدأ استقلالية التعليم وإلغاء المركزية في اتخاذ القرارات، أنشئ في العام الدراسي (2005/2004) ما يعرف بمسمى "المدارس المستقلة"، التي يتوقع أن تحل محل المدارس الحكومية النمطية بشكل كامل خلال عشر سنوات، عبر نظام يحاكي أنظمة التعليم في دول أجنبية مثل الولايات المتحدة وبريطانيا.

ولا تتبع هذه المدارس المستقلة في إدارتها لوزارة التربية والتعليم في قطر، بل يقوم عليها أفراد ترخص لهم الجهات المعنية في المجلس الأعلى للتعليم بعد تجاوز مراحل متعددة من الاختبارات والتقويم.

وهذه الخصخصة الجزئية للتعليم لن تكون على حساب مجانية التعليم حيث لن يُلزم أولياء الأمور بدفع رسوم لهذه المدارس المستقلة (وزارة التربية والتعليم في قطر،2005).

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات العربية والأجنبية ذات صلة بموضوع هذه الدراسة، منها:

أولاً – الدراسات العربية:

1- في دراسة مقارنة لكمال بيومي (1997) هدفت إلى تعرف التوجهات لسياسات تنويع مصادر تمويل التعليم العام في بعض الدول الأجنبية وإمكانية الإفادة منها في جمهورية مصر العربية، أكد الباحث أهمية البحث عن بدائل جديدة لتمويل التعليم بسبب تزايد العجز في موازنات التعليم عن تغطية متطلبات نظمه وطموحاتها في معظم دول العالم، وزيادة أعداد المقبلين عليه، كذلك أوضح الباحث ضرورة إعداد مجموعة واضحة من المعايير لتقويم سياسات تمويل التعليم وبدائله تفيد المخططين في تعرف مدى تحقق أهدافها، ومن البدائل التي ذكرتها الدراسة خصخصة التعليم ومنح السندات التعليمية وطلب التمويل الخارجي.

2 – وفي دراسة لمحروس غبان (2001) هدفت إلى تعرف التعليم السندي أو ما يعرف بسندات التعليم، والوقوف على تجارب بعض الدول التي أخذت بصيغة السندات التعليمية بوصفها أحد أساليب الخصخصة، ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي: أن صيغة التعليم السندي – على الرغم من حداثة ظهورها – قد تجاوزت إلى حد بعيد مرحلة التنظير بوصفها صيغة من صيغ الإصلاح التعليمي، وأصبحت هناك كثير من الدول المتقدمة التي راهنت عليها ووضعتها موضع التنفيذ منذ زمن ليس بالقصير، وأصابت في تجربتها كثيراً من النجاح سواء على مستوى تحسين نوعية التعليم أو خفض الإنفاق عليه وترشيده، أو جعله أكثر عدالة وإنصافاً.

3 – وفي دراسة ميدانية قام بها أنطون رحمة (2002) بقصد تعرف سمات استثمارات القطاع الخاص في المجال التربوي بدول الخليج، ورصد أبرز إيجابياتها وسلبياتها، واستعراض أهم المجالات التربوية لاستثمار القطاع الخاص، أشارت نتائج الدراسة إلى توقع تزايد استثمارات القطاع الخاص في المجال التعليمي بدول الخليج في المستقبل القريب. كما بينت الدراسة أن من أهم إيجابيات استثمار القطاع الخاص في التعليم مساعدة القطاع الحكومي على تحمل أعباء التعليم وتقديم برامج تدريبية لا تتوافر في القطاع العام، ومن أبرز السلبيات التي أوردتها الدراسة اهتمام القطاع الخاص بجني الأرباح على حساب العملية التعليمية. وتشير نتائج الدراسة كذلك إلى الحاجة إلى دعم الإدارة الحكومية للاستثمارات التربوية غير الحكومية، وذلك عن طريق تقديم مزيد من التسهيلات مثل تقديم الأراضي

مجاناً لإقامة منشآت تربوية عليها، والاعتراف بالشهادات التي تمنحها مؤسسات التعليم الخاص. وقد أبرزت الدراسة الحاجة إلى مراجعة أنظمة التعليم الخاص وتقويم الضوابط التي تشتمل عليها وتخفيف القيود التي تعوق الاستثمار في المجالات التربوية.

4 – وفي دراسة ميدانية أخرى قام بها محروس غبان (2002) عن خصخصة التعليم العالي في المغرب، هدف الباحث إلى دراسة واقع التعليم الخاص في المملكة المغربية، واستخلاص الدروس المستفادة من التجربة المغربية. ومن أهم الدروس التي استشفها الباحث أهمية التركيز على التخصصات التي يحتاج إليها سوق العمل، وكذلك ضرورة دعم الدولة للقطاع الخاص والقيام بوضع معايير أو سقوف عليا للرسوم الدراسية.

5 – وقد تناولت دراسة عوض العنزي (2003) بالبحث والتحليل العلمي محددات سياسة الخصخصة في دولة الكويت وآثارها على قضايا التنمية وخاصة قضايا العمالة الوطنية والأسعار والجودة، وقد قام الباحث بدراسة طبيعة هذه المحددات والآثار والبدائل المختلفة لإدارتها بهدف الحد من سلبياتها وتفعيل إيجابياتها مع الاستناد بصورة أساسية إلى آراء العمالة الوطنية في عدد من الأنشطة الاقتصادية. وقد أوصى الباحث بالتدرج في تطبيق سياسة الخصخصة، والعمل على وضع خطط وبرامج محددة وواضحة في ظل قوانين الخصخصة وإنشاء جهاز رقابي متخصص على جميع عمليات الخصخصة في دولة الكويت.

6 – وفي دراسة قامت بها عزيزة المانع (2003) هدفت إلى تعرف الدوافع التي تبعث على خصخصة التعليم في المملكة العربية السعودية، والاحتياجات التربوية التي يتوقع أن تلبيها الخصخصة، وأبرز المشكلات التعليمية أو الاجتماعية التي قد تنتج عن تطبيقها في التعليم العام. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الدوافع إلى خصخصة التعليم تمحورت حول أبعاد ثلاثة، هي: البعد الاقتصادي، والبعد الأكاديمي، والبعد التنظيمي. وأن الاحتياجات المطلوب أن تلبيها الخصخصة هي احتياجات مادية أو أكاديمية وإدارية وتنظيمية. أما المشكلات المتوقع ظهورها فقد تمثلت في ثلاث مشكلات رئيسة، هي: توقع ظهور التفاوت في المستويات الأكاديمية للمؤسسات التعليمية، وتوقع تسرب المعلمين المواطنين من مهنة التعليم، والاهتمام بالربح على حساب الجودة.

ثانياً – الدراسات الأجنبية:

1 – في دراسة استطلاعية قام بها (Stevenson & Wood, 1997) استطلع آراء القيادات التربوية عبر الولايات المتحدة وكندا حول سياسة خصخصة التعليم، وقد أبدى الأغلبية اعتراضهم على خصخصة وظائف المناطق التعليمية مثل إدارة المدارس والإشراف على الموازنة، ولكنهم وافقوا على التعاقد مع القطاع الخاص في التصميمات الهندسية والخدمات القانونية. والسبب الرئيس وراء دعمهم للتمويل الحكومي أكثر من التعاقد مع القطاع الخاص هو الرغبة في التحكم بالجودة في قطاع التعليم.

2 – وفي دراسة قام بها (Carony, 1998) قارن بين خصخصة التعليم بوساطة السندات التعليمية في تشيلي والسويد. وأوضح الباحث أنه ترتب على تطبيق التعليم السندي في كلتا الدولتين تقليص الإنفاق الحكومي على التعليم وتحول الطلبة بشكل رئيس من المدارس العامة إلى الخاصة، وكذلك بينت الدراسة أن تكلفة التلميذ في المدارس العامة أعلى من تكلفة التلميذ في المدارس الخاصة. إلا أن الباحث توصل إلى أن تطبيق سندات التعليم في المدارس لم يطور من المستوى الأكاديمي للطلبة، وأن خطط السندات كانت دوماً مرتبطة بالبرامج السياسية في كلتا الدولتين.

3 – وفي دراسة (Shay & Gomez, 2002) هدف الباحثان إلى مقارنة التحصيل الأكاديمي لطلبة إحدى المدارس المتوسطة الخاصة في ميامي مع نظرائهم في إحدى المدارس الحكومية، للتحقق من أثر المدارس الخاصة في رفع المستويات الأكاديمية للطلاب. واستنتج الباحثان بعد تطبيق عدة مقاييس لمعرفة المستوى العلمي للطلبة في مادتي القراءة والرياضيات أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى الطلبة في المدارس الخاصة ومستوى زملائهم في المدارس العامة.

4 – وفي دراسة تربط السياسة بخصخصة التعليم قام بها (Belfield, 2003) حاول الباحث تقصي العلاقة بين السياسة وخصخصة التعليم في المملكة المتحدة. ووجد أن الآباء الذين لديهم أطفال في المدارس والأشخاص الذين يدفعون ضرائب مرتفعة هم الذين يؤيدون سياسة الخصخصة، أما العاملون في الحقل التعليمي فيعارضون سياسة الخصخصة في التعليم لتخوفهم من تأثيرها سلباً على جودته.

5 – وفي دراسة (Lubienski & Lubienski, 2005) هدف فيها الباحثان إلى التحقق من صحة الفرض القائل: إن المدارس الخاصة تقدم خدمات تعليمية أفضل من المدارس الحكومية، فقد استعرض الباحثان في دراستهما العديد من الدراسات السابقة التي أجريت على المدارس الثانوية في الولايات المتحدة. وأسفرت تلك الدراسات عن نتائج مفادها أن المدارس الخاصة أكثر فعالية من المدارس الحكومية، وأنها تسهم في رفع المستوى التحصيلي لطلبتها. وقد جاءت نتيجة الدراسة التي أجراها الباحثان متوافقة مع تلك الدراسات؛ حيث قام الباحثان بتطبيق اختبار تحصيل الرياضيات على طلبة الصفين الرابع والثامن في أكثر من ألف مدرسة خاصة وعامة، وقد أظهرت النتائج أن طلبة المدارس الحكومية حققوا نتائج منخفضة مقارنة بطلبة المدارس الخاصة.

تعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال العرض السابق للدراسات، يتضح أن معظمها اتفق على أهمية دور الخصخصة في التخفيف من عبء تمويل التعليم الواقع على عاتق الحكومات.

واختلفت الدراسات حول دور سياسة الخصخصة في تطوير الخدمات التعليمية، فيرى محروس غبان (2001) و Lubienski & Lubienski (2005) أن الخصخصة تسهم في رفع المستوى الأكاديمي للطلاب، في حين يرى Carony (1998) وعزيزة المانع (2003) أن الخصخصة قد تؤثر سلباً على جودة التعليم المقدم.

وكذلك يلاحظ قلة الدراسات العربية التي تتناول الخصخصة في مجال التعليم بصورة واضحة ومحددة، وإن وجدت فهي تركز على الأبعاد النظرية والوصفية مع غياب الجانب الميداني.

ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة لكونها من الدراسات الرائدة في هذا المجال، حيث تتناول بالتحليل العلمي والتطبيق الميداني سياسة خصخصة التعليم الثانوي، بوصفها أحد البدائل غير التقليدية لتمويل التعليم في دولة الكويت.

منهج الدراسة:

استخدم المنهج الوصفي المسحي لمعرفة وجهات نظر المبحوثين في الآثار

المتوقعة لخصخصة التعليم الثانوي في دولة الكويت عن طريق الإجابة عن أسئلة الدراسة.

عينة الدراسة:

بما أن الدراسة تتناول خصخصة التعليم الثانوي في دولة الكويت فقد اختيرت عينة من أصحاب العلاقة والخبرة بموضوع الدراسة، بلغ مجموع أفرادها (107) مبحوثين من (190) من مجتمع الدراسة. وتشمل عينة الدراسة القائمين بوظائف إشرافية في كل من إدارتي التعليم الخاص والتخطيط بوزارة التربية، كما تشمل العينة المديرين ومراقبي التعليم الثانوي في كل منطقة من المناطق التعليمية الست، بالإضافة إلى عينة من مديري المدارس الثانوية في المناطق التعليمية الست؛ حيث اختير(36) مديراً ومديرة، بواقع ثلاثة مديرين وثلاث مديرات بصورة عشوائية من كل منطقة تعليمية. وبلغ مجموع ما استعيد من استبانات (93) استبانة بنسبة (87%) من عينة الدراسة. ويوضح جدول (1) توزع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغيراتها.

جدول (1)- توصيف عينة الدراسة

الرقم	المتغير	العدد	النسبة
1	النوع:		
	1 - ذكور.	45	48,4
	2 - إناث.	48	51,6
2	الخبرة:		
	1 - خمس سنوات فأقل.	37	39,8
	2 - أكثر من خمس سنوات إلى عشرسنوات.	15	16,1
	3 - أكثر من عشر سنوات.	41	44,1
3	مقر العمل:		
	1 - مدرسة.	34	36,6
	2 - منطقة تعليمية.	25	26,9
	3 - وزارة.	34	36,6
المجموع		93	

المصدر: (وزارة التربية،2003/2004م).

أداة الدراسة:

وصف الأداة:

بعد مراجعة الدراسات السابقة ذات الصلة مثل دراسة عوض العنزي (2003)، وأنطون رحمة (2002)، ومحروس غبان (2002)، بنيت استبانة لجمع البيانات، وذلك بما يتناسب مع احتياجات الدراسة الحالية، وهي مكونة من جزأين:

1 – الجزء الأول: معلومات شخصية ومهنية حول متغيرات الدراسة.

2 – الجزء الثاني: وهو مكون من أربعة محاور:

أ – المحور الأول: وهو المحور الخاص بالإيجابيات المتوقعة عند خصخصة التعليم الثانوي في دولة الكويت، وهذا المحور مكون من سبع عبارات، بالإضافة إلى سؤال مفتوح يتيح لأفراد العينة إضافة إيجابيات أخرى لم تذكر في العبارات السابقة.

ب – المحور الثاني: وهو المحور الخاص بالحوافز الواجب تقديمها لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في التعليم، وهذا المحور مكون من خمس عبارات، بالإضافة إلى سؤال مفتوح يتيح لأفراد العينة إضافة حوافز أخرى لم تذكر في العبارات السابقة.

ج – المحور الثالث: وهو المحور الخاص بالسلبيات المتوقعة عند خصخصة التعليم الثانوي في الكويت، وهذا المحور مكون من ست عبارات بالإضافة إلى سؤال مفتوح يتيح لأفراد العينة إضافة سلبيات أخرى لم تذكر في العبارات السابقة.

د – المحور الرابع: وهو المحور الخاص بالضوابط والإجراءات اللازمة لتنظيم عملية خصخصة التعليم، وهذا المحور مكون من خمس عبارات، بالإضافة إلى سؤال مفتوح يتيح لأفراد العينة إضافة ضوابط أخرى لم تذكر في العبارات السابقة.

وقد استخدم مقياس ثلاثي التدريج على النحو الآتي (موافق بدرجة 3، محايد بدرجة 2، غير موافق بدرجة 1).

صدق الأداة:

عرضت الاستبانة على عدد من المحكمين لدراسة صدق محتوى الأداة، وهم: أستاذ متخصص في القياس والتقويم، وأستاذان من قسم الإدارة والتخطيط

التربوي، وأستاذ من قسم المناهج وطرق التدريس في كلية التربية. وكذلك أستاذ متخصص في الإحصاء من كلية العلوم في جامعة الكويت. كما عرضت الاستبانة على أفراد من عينة الدراسة يمثلون مديرة مدرسة، مراقباً للتعليم الثانوي في منطقة تعليمية، وعلى إثر ملاحظاتهما عدلت الاستبانة لتصبح معدة لقياس ما وضعت لقياسه.

ثبات الأداة:

حسب ثبات الأداة بتحديد قيمة "ألفا"؛ حيث كان معامل الثبات لمحور الإيجابيات (8,) ولمحور الحوافز (6,) ولمحور السلبيات (8,) ولمحور الضوابط (5,) وللأداة بصورة كلية (62,) مما يعزز الثقة باستخدام الأداة.

المعالجة الإحصائية:

لمعالجة المعلومات إحصائياً، استخدم برنامج (SPSS) على النحو الآتي:

1 – حساب معامل الثبات «ألفا» لاستخراج درجة ثبات الأداة.

2 – استخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي وذلك لوصف مجتمع الدراسة وللإجابة عن الأسئلة: الأول والثاني والثالث والرابع من أسئلة الدراسة الخاصة بتحديد إيجابيات الخصخصة والحوافز وسلبيات الخصخصة والضوابط.

3 – استخدام اختبار " T-test "واختبار تحليل التباين ANOVA لبيان دلالة الفروق بين المتغيرات، والإجابة عن السؤال الخامس الخاص بمعرفة الفروق بين إجابات أفراد العينة في تحديدهم للآثار الإيجابية والحوافز والآثار السلبية والضوابط، وفقاً لمتغيرات النوع وسنوات الخبرة ومقر العمل.

عرض النتائج ومناقشتها:

نتائج السؤال الأول: الآثار الإيجابية المتوقعة عند خصخصة التعليم الثانوي في دولة الكويت.

جدول (2) – التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للآثار الإيجابية للخصخصة وترتيب المتوسطات الحسابية بحسب درجة الموافقة

م	المعيار / العبارة	موافق		محايد		غير موافق		م	ع	رتبة
		تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%			
1	تخفيف العبء المادي عن موازنة الدولة.	59	63,4	13	14	21	22,6	2,4	,83	2
2	المواءمة بين مخرجات التعليم الثانوي وسوق العمل.	44	47,3	31	33,3	18	19,4	2,27	,77	6
3	إرضاء طموح بعض أولياء الأمور الراغبين في التعليم الخاص.	52	55,9	20	21,5	21	22,6	2,33	,82	5
4	الحد من وجود العمالة الهامشية، غير المنتجة في المدرسة.	64	68,6	15	16,1	14	15,1	2,5	,74	1
5	التخفيف من مركزية نظام التعليم.	51	54,8	27	29	15	16,1	2,38	,75	4
6	تطوير مستوى الخدمات التعليمية.	54	58,1	22	23,7	17	18,3	2,39	,78	3
7	توفير بيئات تربوية أفضل من بيئات المدارس الحكومية.	38	40,9	27	29	28	30,1	2,1	,84	7

من خلال استعراض جدول (2) الذي يوضح تكرارات الآثار الإيجابية للخصخصة ونسبها يتضح أن عينة الدراسة أبدت موافقة جيدة لبنود المحور، حيث انحصرت متوسطات المحور بين (2,1 ـ 2,5).

وقد حصلت العبارتان (4 و 1) المتعلقتان بدور الخصخصة في خفض التكلفة على أعلى موافقة؛ حيث أبدى (68,6%) من مجتمع الدراسة موافقتهم على دور الخصخصة في الحد من وجود العمالة الهامشية غير المنتجة، التي تكلف الحكومة مبالغ طائلة، وأبدى (63,4%) منهم موافقتهم على دور الخصخصة في تخفيف العبء المادي عن موازنة الدولة. وهذا يتوافق مع الدراسات التي أيدت هذا الجانب،

وبينت أن مساعدة القطاع الحكومي في تحمل أعباء التعليم تعد من أهم إيجابيات الاستثمار التربوي الخاص، مثل دراسة(رحمة، 2002) و(Carony, 1998).

أما العبارات (3 و 5 و 6) فقد حظيت بموافقة مقبولة، راوحت بين (54,8% و58,1%)، وهي تتعلق بالبعد التعليمي للآثار الإيجابية مثل تطوير مستوى الخدمات التعليمية والتخفيف من مركزية نظام التعليم وإرضاء طموح بعض أولياء الأمور الراغبين في تعليم أبنائهم بالمدارس الخاصة.

أما تلك الآثار التي يمكن أن نعدها أهدافاً بعيدة المدى ومن الصعب قياسها، فحصلت على موافقة أقل من قبل المبحوثين؛ فيرى (47,3%) منهم أن الخصخصة تسهم في تلبية احتياجات سوق العمل ويرى (40,9%) أن الخصخصة قد توفر بيئات تربوية أفضل في بيئات المدارس الحكومية.

أما نسبة غير الموافقين على الآثار الإيجابية الواردة في هذا المحور فقد راوحت بين (15,1%–30,1%)، وهي نسبة منخفضة نسبياً، مما يوضح إدراك المبحوثين للدور الذي قد تؤديه الخصخصة في حل المشكلات التعليمية والتمويلية في دولة الكويت. خاصة أن المتوسط الحسابي يزيد على (2) لجميع العبارات؛ مما يدل على موافقة المبحوثين عليها.

نتائج السؤال الثاني: الحوافز المقترحة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المجال التعليمي.

ويتبين من جدول (3) أن متوسطات الموافقة على الحوافز المقترحة في الاستبانة راوحت بين (1,83 – 2,26) وهذا يعني أن عينة الدراسة أعطت الأولوية لثلاثة حوافز، وهي تعيين معلم أو أكثر في المدرسة الخاصة على نفقة وزارة التربية (50,5%) وإعطاء المدارس الخاصة صلاحيات إدارية أكبر (46,2%) بالإضافة إلى تقديم مساعدات عينية حكومية للمدارس الخاصة (45,2%).

بينما يرى (40,9%) من المبحوثين تقديم مساعدات مالية. وأبدى (43%) منهم عدم موافقتهم على تخفيف شروط الترخيص لافتتاح المدارس الخاصة، مما يدل على حرص مجتمع الدراسة على ضرورة أن تكون المدارس الخاصة ذات كفاءة ومستوى عالٍ من الجودة.

جدول (3) – التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للحوافز المقترحة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المجال التعليمي وترتيب المتوسطات الحسابية بحسب درجة الموافقة

م	المعيار / العبارة	موافق		محايد		غير موافق		م	ع	رتبة
		تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%			
1	تقديم مساعدات مالية حكومية للمدارس الخاصة.	38	40,9	34	36,6	21	22,6	2,18	,77	3
2	إعطاء المدارس الخاصة صلاحيات إدارية أكبر.	43	46,2	28	30,1	22	23,7	2,22	,80	2
3	تخفيف شروط الترخيص لافتتاح المدارس الخاصة	25	26,9	28	30,1	40	43	1,83	,82	4
4	تقديم مساعدات عينية حكومية للمدارس الخاصة.	42	45,2	34	36,6	17	18,3	2,26	,75	1
5	تعيين معلم أو أكثر في المدرسة الخاصة على نفقة وزارة التربية.	48	50,5	24	25,8	22	23,7	2,26	,82	1 مكرر

نتائج السؤال الثالث: الآثار السلبية المتوقعة عند خصخصة التعليم الثانوي.

بالنظر إلى جدول (4) يتبين أن العبارات المتعلقة بالسلبيات التي قد تظهر نتيجة للممارسات الإشرافية والإدارية للقائمين على المدارس الخاصة، لاقت أعلى نسبة موافقة من قبل عينة الدراسة. فالعبارات (1 و 3 و 6) التي تتناول الاهتمام بجني الأرباح على حساب العملية التعليمية نالت (موافقة 74,2%)، والإخلال بشروط الترخيص (موافقة 69,9%)، وضعف دور الدولة في الإشراف على المدارس الخاصة (موافقة 61,3%)، وهي نتيجة تتفق مع ما ذكره كل من (المانع، 2003) و (غبان، 2002) من أن من مشكلات التعليم الخاص الاهتمام بالربح على حساب العملية التعليمية، وإبعاد القطاع العام عن الإشراف و المتابعة.

جدول (4) – التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للآثار السلبية المتوقعة للخصخصة وترتيب المتوسطات الحسابية بحسب درجة الموافقة

م	المعيار / العبارة	موافق		محايد		غير موافق		م	ع	رتبة
		تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%			
1	الاهتمام بالربح المالي على حساب جودة العملية التعليمية.	69	74,2	13	14	11	11,8	2,62	,69	1
2	تسرب المعلمين المواطنين من المهنة.	53	57	22	23,7	18	19,4	2,37	,79	4
3	ضعف دور الدولة في الإشراف على التعليم العام بعد التوسع بخصخصته.	57	61,3	19	20,4	17	18,3	2,43	,78	3
4	الإضرار بالقيم الاجتماعية السائدة.	37	39,8	31	33,3	25	26,9	2,12	,81	6
5	الحد من عدالة الفرص التعليمية.	45	48,4	32	34,4	16	17,2	2,31	,75	5
6	إخلال بعض المدارس بشروط التراخيص الممنوحة لها.	65	69,9	17	18,3	11	11,8	2,58	,69	2

وتخوف (57%) من المشاركين في البحث من تسرب المعلمين المواطنين من المهنة، وهذه السلبية مرتبطة بتوقع مجتمع الدراسة اهتمام القطاع الخاص بالربح المالي على حساب جودة العملية التعليمية؛ فالمدارس الخاصة قد تعمد إلى خفض أجور المعلمين سعياً وراء التقليل من التكلفة وتحقيق مزيد من الربح.

ويرى (48,4%) منهم أن الخصخصة قد تسهم في الحد من عدالة الفرص التعليمية نتيجة للتفاوت في مستوياتها الأكاديمية.

ولا يرى إلا ما نسبته (39,8%) من عينة الدراسة، أن الخصخصة قد تسهم في " الإضرار بالقيم الاجتماعية السائدة " ؛ حيث إن (33,3%) من أفراد العينة كانت إجابتها محايدة على هذه العبارة، وما نسبته (26,9%) غير موافقة عليها؛ بمعنى أنها ترى أن خصخصة التعليم الثانوي لن يؤثر في القيم الاجتماعية السائدة.

وبالنظر إلى المتوسطات الحسابية يتضح أنها تزيد على (2)؛ مما يدل على قبول عبارات الآثار السلبية. وكان أقل المتوسطات (2,12) هي أيضاً لعبارة الإضرار بالقيم الاجتماعية السائدة، وقد يأتي هذا التخوف من استخدام مناهج خارجية دون مواءمتها لما يتناسب مع المجتمع.

نتائج السؤال الرابع: الضوابط المقترحة لتنظيم عملية الخصخصة.

جدول (5) – التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للضوابط المقترحة لتنظيم الخصخصة وترتيب المتوسطات الحسابية بحسب درجة الموافقة

م	المعيار / العبارة	موافق		محايد		غير موافق		م	ع	رتبة
		تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%			
1	تكثيف الرقابة الحكومية على المدارس الخاصة.	87	93,5	6	6,5	–	–	2,93	,24	1
2	العمل على اتساق أهداف المدارس الخاصة مع الأهداف العامة لوزارة التربية.	86	92,5	7	7,5	–	–	2,92	,26	2
3	الحرص على ألا تقل رواتب معلمي المدارس الخاصة عن رواتب معلمي المدارس الحكومية.	66	71	22	23,7	5	5,4	2,65	,58	3
4	العمل على أن تطبق المدارس الخاصة مناهج وزارة التربية دون زيادة أو نقصان.	52	55,9	19	20,4	22	23,7	2,32	,83	5
5	إلزام المدارس الخاصة قبول الطلاب وفق القواعد المطبقة في التعليم الحكومي.	67	72	16	17,2	10	10,8	2,6	,69	4

من جدول (5) يتضح الموافقة المرتفعة التي أبداها المبحوثون للضوابط؛ فقد راوحت متوسطات استجاباتهم بين (2,32–2,92).

ويتضح من هذه النتائج أهمية مشاركة الدولة وتنظيمها للتعليم الخاص، ولعل

إدراك عينة الدراسة لهذه الناحية هو ما دفع بـ (93,5%) منهم إلى الموافقة
تكثيف الرقابة الحكومية على المدارس الخاصة، و(92,5%) منهم إلى الموافقة
اتساق أهداف المدارس الخاصة مع الأهداف العامة لوزارة التربية، وهذا يـ
عدم ثقة مجتمع الدراسة في التعليم الخاص عندما يعمل وحده دون تدخل الد

وقد أبدى المشاركون في البحث موافقة جيدة للعبارتين (3 و 5) الخاصـ
بوضع المعلم و الطالب في المدارس الخاصة؛ حيث يرى (71%) منهم أ
حصول معلمي المدارس الخاصة على رواتب لا تقل عن رواتب معلمي المدا
الحكومية، وهذا يعكس رغبتهم في حفظ حق المعلم، والحد من تسرب المعلـ
ذوي الكفاءة من القطاع الخاص، ويرى (72%) منهم ضرورة إلزام المدا
الخاصة قبول الطلاب وفق القواعد المطبقة في التعليم الحكومي.

أما العبارة رقم (4) فحصلت على موافقة أقل من باقي العبارات، فيـ
(55,9%) من المبحوثين أن على المدارس الخاصة أن تطبق مناهج وزارة التـ
دون زيادة أو نقصان. وهذا قد يبين رغبة المبحوثين في إعطاء قدر من الحـ
للقطاع الخاص لإفساح المجال أمامه للاستفادة من مناهج الدول الأخرى.

ومن حيث المتوسطات الحسابية يتضح أنها تزيد على (2) في جميع العبار
مما يؤكد موافقة العينة عليها.

الإجابة عن السؤال الخامس: الفروق الإحصائية بين مجتمع الدراسة
تحديدهم للآثار الإيجابية المتوقعة والحوافز والآثار السلبية والضوابط بحسـ
متغيرات الدراسة (النوع، سنوات الخبرة، مقر العمل).

جدول (6)- الفروق الإحصائية بين مجتمع الدراسة في تحديدهم للآثار الإيجابـ والحوافز والآثار السلبية والضوابط بحسب متغير النوع (ذكر، أنثى)

المحور	ذكور		إناث		قيمة	مستو الدلالة
	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	"ت"	
الأول	2,32	,54	2,37	,57	,44-	,66
الثاني	2,24	,44	2,07	,52	1,58	,116
الثالث	2,49	,51	2,32	,56	1,5	,133
الرابع	2,7	,31	2,66	,34	,71	,47

بالنظر إلى جدول (6) الذي يبين إذا ما كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الدراسة من حيث النوع (ذكر، أنثى)، نجد أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين النوعين عند مستوى (05,) فيما يتعلق بالآثار الإيجابية للخصخصة والآثار السلبية للخصخصة والحوافز والضوابط. وقد يرجع ذلك إلى تشابه المهام التي يقوم بها الذكور والإناث في المدارس والمناطق التعليمية والوزارة، وتشابه البيئات التي يعملون فيها.

جدول (7) – الفروق الإحصائية بين مجتمع الدراسة في تحديدهم للآثار الإيجابية والحوافز والآثار السلبية والضوابط بحسب متغير سنوات الخبرة

المحور	مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
الأول	بين المجموعات	2	1,38	,692	2,28	,108
	داخل المجموعات	90	27,25	,303		
الثاني	بين المجموعات	2	1,06	,531	2,24	,111
	داخل المجموعات	90	21,24	,23		
الثالث	بين المجموعات	2	,563	,282	,95	,391
	داخل المجموعات	90	26,687	,297		
الرابع	بين المجموعات	2	,058	,029	,262	,77
	داخل المجموعات	90	9,983	,111		

يشير الجدول (7) إلى عدم ظهور فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين يمكن أن تعزى إلى متغير سنوات الخبرة، في تحديدهم للآثار الإيجابية والحوافز والآثار السلبية والضوابط عند مستوى دلالة 05,. وقد يرجع ذلك إلى تشابه التدريب والإعداد الذي يتلقاه أفراد العينة.

جدول (8) – الفروق الإحصائية بين مجتمع الدراسة في تحديدهم للآثار الإيجابية والحوافز والآثار السلبية والضوابط بحسب متغير مقر العمل (مدرسة، منطقة تعليمية، وزارة التربية)

المحور	مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
الأول	بين المجموعات	2	1,131	,565	1,85	,163
	داخل المجموعات	90	27,503	,306		
الثاني	بين المجموعات	2	،721	,360	1,503	,228
	داخل المجموعات	90	21,587	,240		
الثالث	بين المجموعات	2	1,217	,608	2,103	,128
	داخل المجموعات	90	26,034	,289		
الرابع	بين المجموعات	2	,329	,164	1,524	,224
	دخل المجموعات	90	9,712	,108		

على حسب ما يتضح من جدول (8) لم تظهر أية فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات عينة الدراسة في تحديدهم للآثار الإيجابية والآثار السلبية والحوافز والضوابط، يمكن أن تعزى لمتغير مقر العمل عند مستوى دلالة (0,05). وقد يرجع ذلك إلى مركزية نظام التعليم في الكويت، حيث إن وزارة التربية والمناطق التعليمية والمدارس تعمل في ظل الأهداف العامة لوزارة التربية.

تحليل إجابات الأسئلة المفتوحة:

من واقع عينة الدراسة وعددها (93) مبحوثاً أجاب عن الأسئلة المفتوحة(32) مبحوثاً بما نسبته (34,4%) من عينة الدراسة.

وقد تمحورت إجابات الأسئلة المفتوحة حول أربعة محاور، هي:

الآثار الإيجابية و الحوافز والآثار السلبية و الضوابط، التي لم يرد ذكرها في الاستبانة.

الآثار الإيجابية:

تساعد الخصخصة على انفتاح المدارس على المجتمع المحيط بها، وإعطاء

صلاحيات أكبر لمدير المدرسة تمكنه من تطوير المناهج ومتابعة المتعلمين. كما تسهم الخصخصة في الحد من غياب المعلمين، وبث روح التنافس بين المدارس.

الحوافز:

تكريم المدارس المبدعة بحوافز مالية وعينية، وكذلك ضرورة تسليم القطاع الخاص مدارس مكتملة الصيانة والتجهيزات وذات مواصفات ممتازة، وإعطاء المدارس الخاصة صلاحيات أكبر فيما يتعلق بالمناهج و طرق التدريس.

الآثار السلبية:

التساهل في منح الشهادات، وزيادة الأعباء على المعلمين في المدارس الخاصة، وقد يتم استخدام معلمين دون المستوى.

الضوابط:

ضرورة مراعاة الكثافة الطلابية داخل الفصول الدراسية، وكذلك وضع شروط خاصة لقبول المعلمين في المدارس الخاصة مع إشراف وزارة التربية على عملية التعيين، إضافة إلى أهمية تكثيف زيارات الموجهين للمدارس الخاصة ومتابعتها بصورة مستمرة.

ملخص نتائج الدراسة:

المحور الأول: الآثار الإيجابية المتوقعة عند خصخصة التعليم الثانوي في دولة الكويت.

1- تخفيف العبء المادي عن موازنة الدولة.

2- الحد من وجود العمالة الهامشية، غير المنتجة داخل المدارس.

3- تطوير مستوى الخدمات التعليمية.

المحور الثاني: الحوافز المقترحة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في القطاع الخاص.

1 - إعطاء المدارس الخاصة صلاحيات إدارية أكبر.

2 - تقديم مساعدات عينية حكومية للمدارس الخاصة.

المحور الثالث: الآثار السلبية المتوقعة عند خصخصة التعليم الثانوي في دولة الكويت.

1 – الاهتمام بالربح المالي على حساب جودة العملية التعليمية.

2 – إخلال بعض المدارس بشروط الترخيص الممنوحة لها.

3 – ضعف دور الدولة في الإشراف على التعليم العام بعد التوسع بخصخصته.

المحور الرابع: الضوابط المقترحة لتنظيم عملية الخصخصة:

1 – تكثيف الرقابة الحكومية على المدارس الخاصة.

2 – العمل على اتساق أهداف المدارس الخاصة مع الأهداف العامة لوزارة التربية.

ولم تبين نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تحديد أفراد العينة للآثار الإيجابية والحوافز والآثار السلبية والضوابط، تعزى لمتغيرات الدراسة (النوع، سنوات الخبرة، مقر العمل).

توصيات الدراسة:

من نتائج الدراسة وإجابات السؤال المفتوح ومن الدراسات السابقة يمكن الخروج بتوصيات إجرائية؛ لتفعيل الرؤية المقترحة للدراسة عن خصخصة التعليم الثانوي في دولة الكويت مستقبلاً على النحو الآتي:

1 – أن تضع الوزارة السياسة الملائمة لضمان حقوق المعلم والإداري في المدارس التي تتم خصخصتها، تحرص فيها على:

أ – ألا تقل رواتب معلمي المدارس الخاصة عن رواتب معلمي المدارس الحكومية، وكذلك تحديد العلاوات والبدلات المستحقة (طبيعة عمل، بدل مواصلات) بما لا يقل بأي حال من الأحوال عن البدلات والعلاوات المستحقة للموظفين في الحكومة.

ب – ألا تقل نسبة المعلمين الكويتيين في المدارس الخاصة عنها في المدارس الحكومية.

ج – أن يتساوى الحد الأعلى من نصاب المعلم في المدارس الخاصة مع نظيره في المدارس الحكومية.

د – أن تخطط المدارس المستقلة لبرامج تطوير مهني خاصة بمعلميها بالاشتراك مع إدارة التطويروالتنمية التابعة للوزارة.

2 – أن تشجع الوزارة المعلمين الكويتيين على الالتحاق بالمدارس الخاصة عن طريق تقديم حوافز تشجيعية إضافية لهم.

3 – أن تقدم الوزارة مساعدات مالية وعينية للمدارس الخاصة.

4 – أن تقوم الوزارة بتعيين معلم أو أكثر على نفقتها في المدارس الخاصة.

5 – أن تترك للمدارس المستقلة الحرية في اختيار الأنشطة المصاحبة للمنهج والوسائل التعليمية والطرق التدريسية.

6 – التأكد من أن قبول الطلاب في المدارس المستقلة يكون وفق الإجراءات المتبعة في المدارس الحكومية، وعلى المدارس التي تستكمل خصخصتها ضمان بقاء الطلاب الأصليين فيها، إلا أنه يحق لأولياء الأمور نقل أبنائهم منها إلى المدارس التي يرغبون بها.

مقترحات لدراسات أخرى:

يقترح الباحثان إجراء:

1 – دراسة عن إمكانية خصخصة رياض الأطفال والمدارس الابتدائية والمتوسطة في دولة الكويت.

22 – دراسة مقارنة بين الدول العربية والدول الأجنبية التي طبقت أحد أشكال الخصخصة في التعليم.

المراجع:

أحمد منير نجار (2001). الخصخصة – إحدى وسائل الإصلاح الاقتصادي: حالة دولة الكويت. **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، ع102، س27: 195 – 239.

أنطون رحمة (2002). **استثمار القطاع الخاص في المجال التربوي بدول الخليج العربية**. الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج.

حمد الرميحي (1998). **تجربة البحرين في مجال تمويل التعليم ودعم القطاع الخاص لنشاطاته**. البحرين: وزارة التربية والتعليم.

جرينيت جونز (1999). **اقتصاديات التعليم**، ترجمة أنور غالب السعيد. عمان: مطبعة الجامعة العربية.

جمعة بن صالح الغيلاني (2004). واقع ومستقبل الجامعات الخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي، ورقة عمل مقدمة في مؤتمر "التعليم العالي ورؤى المستقبل "، دبي، من 9 – 10 مارس.

عبد العزيز المحيلبي (2003). تطوير كفاءة الصناديق المالية والتعاونية بمدارس الكويت الحكومية

في ضوء المتغيرات الاقتصادية المعاصرة. دراسات في المناهج وطرق التدريس، ع91: 171 – 201.

عبد الله المقوشي (2000). التعليم الأهلي والحكومي في ميزان التحصيل الدراسي الجامعي. رسالة الخليج العربي، ع75، س21: 13–38.

عزيزة المانع (2003). هل تلبي الخصخصة احتياجات التعليم؟ اتجاهات القيادات التربوية في المملكة العربية السعودية نحو تخصيص التعليم العام فيها. مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية، م19، ع2: 99 – 140.

عوض العنزي (2003). منظور العمالة الوطنية تجاه سياسة الخصخصة في دولة الكويت. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ع108: 79–123.

كمال بيومي (1997). توجهات سياسات تمويل التعليم العام في الولايات المتحدة الأمريكية وزمبابوي وإمكانية الإفادة في جمهورية مصر العربية. مستقبل التربية العربية، ص59 – 99.

مجيد هادي مسعود (1995). التوجهات المستقبلية للخصخصة في دول مجلس التعاون الخليجي. المستقبل العربي، ع202، ص18، ص159–175.

محروس بن أحمد غبان (2001). التعليم السندي وإمكانية الإفادة منه في التعليم العام في المملكة العربية السعودية. مجلة كلية التربية بالمنصورة، ع46: 160 – 190.

محروس بن أحمد غبان (2002). خصخصة التعليم العالي في المملكة المغربية: الواقع والدروس المستفادة. المجلة العربية للتربية، ع1: 85–112.

محسن الخضري (1993). الخصخصة. القاهرة: مكتبة الإنجلو المصرية.

محمد صديق حسن (1997)، خصخصة التعليم: الدوافع والآثار. مجلة التربية: 60–74.

محمد منير مرسي (1997)، تخطيط التعليم واقتصادياته. القاهرة: عالم الكتب.

محمد يوسف المسيليم (2002). اقتصاديات التعليم واستثمار العنصر البشري. حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمؤلف.

نادية الصانع (1998). تمويل التعليم ودعم القطاع الخاص لأنشطته في دولة الكويت. وزارة التربية، الكويت.

وزارة التربية (2002). تمويل التعليم بدولة الكويت، ورقة عمل مقدمة لندوة "التربويون والاقتصاديون وتحديات المستقبل"، قطر، 6–8 مايو.

وزارة التربية (2003/2004أ). إدارة التخطيط، حصر القوى البشرية بديوان عام الوزارة وإدارات المناطق التعليمية للعام الدراسي.

وزارة التربية (2003/2004ب). إدارة التخطيط، إحصائية أسماء المدارس ومواقعها للتعليم العام الحكومي للعام الدراسي.

وزارة التربية (1965). قانون التعليم الإلزامي. دولة الكويت.

وزارة التربية والتعليم في قطر (2005)، http://www.moe.edu.qa/Arabic/index.shtml تاريخ الدخول 12/10/2005.

Belfield, C. (2003). Political preferences and the privatization of education: Evidence from the Uk. *Educational Economics*, 11(2): 155-168.

Carnoy, M. (1998). National vouchers plans in Chile and Sweden: Did privatization reform make for a better education?. *Comparative Education Review*, 24(3): 309-337.

Hill,P. (1994). .Public schools by control, an alternative to privatization. In Hakim, S. Seidenstal, P. Bowman, G. (Ed.), *Privatizing education and educational choice*.London: Praeger.

Lindelow, H. (1990). Educational vouchers, Resto, Virginia, National Association of Secondary School Principals.

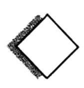
Lubienski, S.; Lubienski,C. (2005). A new look at puplic and private schools: Student background and mathematics achievement. Phi delta Kappan, 86(9): 696.. Eric¤EJ 12937.

Shay, S.; Gomez, J. (2002) Pricatization in education: A growth curve analysis of achievement, Paper presented at the Annual Meeting of the American Educational Research Association, New Orleans, LÃ, April 1-5

Stevenson, K.; Wood, R. (1997). What administrators are saying (and doing) about privatization. *School Business Affairs*, 63(1): 14-21.

قدم في: مايو 2006.

أجيز في: أبريل 2007.



السيد المحترم / السيدة المحترمة

تحية طيبة، وبعد،،

يقوم الباحثان بإعداد دراسة مسحية بعنوان "رؤية مستقبلية لخصخصة التعليم الثانوي في دولة الكويت"، وتتمثل الرؤية التي تطرحها الدراسة في خصخصة التعليم الثانوي بدولة الكويت مستقبلاً عن طريق تحويل ملكية المدارس الحكومية إلى القطاع الخاص ليتولى إدارتها وتمويلها، مع إشراف وزارة التربية عليها، والحفاظ على مجانية التعليم عن طريق توزيع وزارة التربية سندات تعليمية على أولياء الأمور بقيمة تكلفة تعليم أبنائهم في هذه المدارس. وتهدف الدراسة إلى تقويم هذه الرؤية عن طريق تعرف أبرز الآثار الإيجابية والسلبية للخصخصة وأفضل السبل لتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في المجال التعليمي والضوابط المطلوبة لتنظيم عملية الخصخصة.

ونظراً لما لآرائكم وخبراتكم ومقترحاتكم من أهمية كبيرة في هذا المجال، نضع بين أيديكم الاستبانة المرفقة.

هذا، وبالله التوفيق.

أولاً – البيانات الشخصية:

الرجاء التكرم باختيار العبارة المناسبة ووضع علامة (✓) أمام الخانة المناسبة:

1 – النوع: أ ☐ ذكر. ب ☐ أنثى.

2 – سنوات الخبرة في الوظيفة الحالية:

أ ☐ خمس سنوات.

ب ☐ أكثر من خمس سنوات إلى عشر سنوات.

ج ☐ أكثر من عشر سنوات.

3 – مقر العمل:

أ ☐ مدرسة.

ب ☐ منطقة تعليمية.

ج ☐ وزارة التربية (المقر الرئيس).

ثانياً – محاور الاستبانة:

الرجاء التكرم بوضع علامة (✓) أمام الخانة المناسبة:

1 – الآثار الإيجابية المتوقعة عند خصخصة التعليم الثانوي في دولة الكويت:

م	من الآثار الإيجابية للخصخصة	موافق	محايد	غير موافق
1	تخفيف العبء المادي عن موازنة الدولة.			
2	المواءمة بين مخرجات التعليم الثانوي وسوق العمل.			
3	إرضاء طموح بعض أولياء الأمور الراغبين في التعليم الخاص.			
4	الحد من وجود العمالة الهامشية غير المنتجة في المدرسة.			
5	التخفيف من مركزية نظام التعليم.			
6	تطوير مستوى الخدمات التعليمية.			
7	توفير بيئات تربوية أفضل من بيئات المدارس الحكومية.			

هل هناك آثار إيجابية أخرى لخصخصة التعليم الثانوي لم تذكر وتود إضافتها؟

يرجى التكرم بإضافتها: (يمكن الإجابة خلف الورقة عند الحاجة).

....

....

....

....

....

....

الرجاء التكرم بوضع علامة(✓) أمام الخانة المناسبة:

2 – بعض الحوافز المقترح تقديمها من قبل الحكومة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المجال التعليمي.

م	الحوافز	موافق	محايد	غير موافق
1	تقديم مساعدات مالية حكومية للمدارس الخاصة.			
2	إعطاء المدارس الخاصة صلاحيات إدارية أكبر.			
3	تخفيف شروط الترخيص لافتتاح المدارس الخاصة.			
4	تقديم مساعدات عينية حكومية للمدارس الخاصة.			
5	تعيين معلم أو أكثر في المدرسة الخاصة على نفقة وزارة التربية.			

هل هناك حوافز أخرى لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجال التعليم لم تذكر وتود إضافتها؟

يرجى التكرم بإضافتها: (يمكن الإجابة خلف الورقة عند الحاجة).

....

....

....

....

....

....

الرجاء التكرم بوضع علامة (✓) أمام الخانة المناسبة:

3 – الآثار السلبية المتوقعة عند خصخصة التعليم الثانوي في دولة الكويت.

م	الآثار السلبية المتوقعة للخصخصة	موافق	محايد	غير موافق
1	الاهتمام بالربح المالي على حساب جودة العملية التعليمية.			
2	تسرب المعلمين المواطنين من المهنة.			
3	ضعف دور الدولة في الإشراف على التعليم العام بعد التوسع بخصخصته.			
4	الإضرار بالقيم الاجتماعية السائدة.			
5	الحد من عدالة الفرص التعليمية.			
6	إخلال بعض المدارس بشروط التراخيص الممنوحة لها.			

هل هناك آثار سلبية أخرى لخصخصة التعليم الثانوي لم تذكر وتود إضافتها؟

يرجى التكرم بإضافتها: (يمكن الإجابة خلف الورقة عند الحاجة).

....

....

....

....

....

....

الرجاء التكرم بوضع علامة(✓) أمام الخانة المناسبة:

4 – بعض الضوابط المقترحة لتنظيم عملية خصخصة التعليم الثانوي.

م	الضوابـــط	موافق	محايد	غير موافق
1	تكثيف الرقابة الحكومية على المدارس الخاصة.			
2	العمل على اتساق أهداف المدارس الخاصة مع الأهداف العامة لوزارة التربية.			
3	الحرص على ألا تقل رواتب معلمي المدارس الخاصة عن رواتب معلمي المدارس الحكومية.			
4	العمل على أن تطبق المدارس الخاصة مناهج وزارة التربية دون زيادة أو نقصان.			
5	إلزام المدارس الخاصة قبول الطلاب وفق القواعد المطبقة في التعليم الحكومي.			

هل هناك أية ضوابط أخرى لم تذكر وترغب بإضافتها؟

يرجى التكرم بإضافتها: (يمكن الإجابة خلف الورقة عند الحاجة).

....

....

....

....

....

....

Futuristic Vision for Privatizing Secondary Education in Kuwait

*Jasem M. Al-Hamdan**
*Mounira K. Al-Ajmey***

This study introduces a futuristic vision for privatizing secondary education in Kuwait as one of the alternatives for financing education. This vision suggests transforming public secondary schools to independent schools owned by the private sector, in which secondary schools should be financed and managed by the private sector. The Ministry of Education would supervise these schools and distribute educational vouchers to keep education free. Thus, this study is aimed at recognizing the advantages and disadvantages of privatization, the facilities that encourage the private sector to invest in the educational field, and the regulations needed for organizing the privatization process. The study ended up with the following findings: privatization helps to reduce the economic burden from the state budget; also it limits the existence of ineffective employees at schools. Among the disadvantages of privatization is that it accounts more for profit than for educational matters; also it weakens the state's supervisory role. The study suggested that the Ministry appoint a percentage of Kuwait teachers in the private school sector similar to that in the public school sector, and that it give private schools larger authority in order to encourage the private sector to invest in education. Also, the study suggested increasing the governmental supervision of private schools.

Keywords: Secondary education, Private education, State of Kuwait, Future studies.

* Head of Department of Administration and Planning, Kuwait University.
** Dept. of Administration and Planning, Kuwait University.

العلاقة بين العنف الأسري تجاه الأبناء والسلوك العدواني لديهم "دراسة ميدانية على عينة من طلاب المرحلة الثانوية في مدينة الرياض»

محمد بن عبدالله المطوع*

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين العنف الأسري تجاه الأبناء والسلوك العدواني لديهم في مدارسهم الثانوية، وكذلك الكشف عن العلاقة بين المتغيرات الديموغرافية والعنف الأسري تجاه الأبناء، وإذا ما كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلبة العدوانيين وغير العدوانيين تبعاً لمستوى العنف الأسري..وقد تكونت عينة الدراسة من (320) طالباً سعودياً من طلاب المرحلة الثانوية الذكور (من المستويات الثلاثة: الأول، والثاني، والثالث) في مدينة الرياض، منهم (158) طالباً ممن صنفهم المرشدون الطلابيون والمعلمون على أنهم عدوانيون، والباقون – وعددهم (162) طالباً – من الطلبة العاديين الذين اختيروا عشوائياً. وقد طبقت على العينة استبانة تتكون من ثلاثة أجزاء؛ الأول خاص بالبيانات الأولية، والثاني خاص بمقياس العنف الأسري، ويتكون من (19) عبارة، والثالث خاص بمقياس السلوك العدواني المدرسي، ويتكون من (30) عبارة، وجميعها من إعداد الباحث. بعدها حللت البيانات، وكان من أهم النتائج وجود علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية بين العنف الأسري والسلوك العدواني لدى الأبناء في مدارسهم، كما وجدت فروق ذات دلالة إحصائية بين الأبناء العدوانيين وغير العدوانيين في العنف الأسري لصالح الأبناء العدوانيين. و بينت الدراسة أيضاً وجود علاقة ارتباطية

* أستاذ علم النفس المساعد، بقسم العلوم الاجتماعية بكلية الملك فهد الأمنية، المملكة العربية السعودية.

سالبة بين بعض المتغيرات الديموغرافية والعنف الأسري، وهي: تعليم الأب ودخله، إلا أن الدراسة لم تجد علاقة ارتباطية بين كل من مستوى تعليم الأم ودخلها، عمل الأبوين (الأب والأم) والعنف الأسري تجاه الأبناء.

المصطلحات الأساسية: العنف، العنف الأسري، السلوك العدواني.

مقدمة:

إن ظاهرة العنف الأسري تجاه الأطفال ظاهرة عالمية تجاوزت الحدود الجغرافية والفوارق الطبقية والخصوصيات الثقافية والحضارية لما لها من آثار سلبية في مستقبل شخصيات الأبناء من الناحية النفسية؛ لذلك أصبح الاهتمام بهذه الظاهرة عالمياً للتصدي لها من خلال الندوات والمحاضرات والدراسات والأبحاث.

وقد قدر عدد حالات الأطفال الذين أسيئت معاملتهم بدنياً عام (1979م) في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها بين (4 – 14) مليون طفل. وفي مسح آخر أجري عام (1985م) وجد أن ما يقارب مليون طفل يعانون مشكلة إساءة المعاملة في كل عام، وأن ما يقرب من (3,6%) من جميع الأطفال في سن (3 – 17) سنة ممن يعيشون مع والديهم (الأب والأم معاً) قد أسيء معاملتهم بشكل قاسٍ. وقد أشارت إحصاءات الاتحاد الأمريكي لحماية الطفل عام (1986م) إلى أن ما يقرب من (1726649) طفلاً قد أبلغ عنهم بسبب سوء معاملتهم أو إهمالهم، وتضمنت هذه الحالات أشكالاً مختلفة من إساءة المعاملة كالجروح، والإساءة الجنسية، والحرمان من الضروريات، والإساءة النفسية، وإساءات مختلفة أخرى (صالح أبوعباة، 2000:90 –91).

وقد بينت الإحصاءات أن هناك نحو (10) ملايين مراهق شاهدوا وعاشوا في منزل مارس فيه الأب سلوك العنف ضد الأم، وهناك نحو ثلث الأطفال في الولايات المتحدة الأمريكية قد مروا بالخبرة نفسها (Straus &Gelles,1990).

ويشير (حسام الدين عزب، 18:2002) إلى أن الأطفال أكثر عرضة من غيرهم لإدراك جوانب السلوك العدواني العنيف وممارسته، وذلك بالاكتساب من مسالك آبائهم واتجاهاتهم.

وقد خلصت "هربست" (Herbst, 2003) إلى أن الأسرة مكان لممارسة العنف، وهذا العنف لا يقف تأثيره على الأسرة فقط بل يمتد إلى الحي ثم المجتمع بأسره.

وقد بدأ الاهتمام بالأطفال في مطلع العشرينيات بظهور قوانين حماية الطفل؛ حيث صدر أول إعلان لحقوق الطفل في عام 1923م، وتبلور عنه إعلان جنيف لحقوق الطفل في عام 1924م، ثم اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1959م إعلاناً عالمياً لحقوق الطفل، وفي عام 1989م صدرت اتفاقية حقوق الطفل التي تعهدت بحماية حقوق الطفل وتعزيزها، ودعم نموه ونمائه، ومناهضة أشكال العنف كافة التي قد توجه ضده، وتضمنت المادة (19) من الاتفاقية حماية الطفل من أشكال العنف والإيذاء البدني والعقلي كافة، ووجوب اتخاذ الدول الإجراءات الكفيلة بمنع ذلك بما فيها تدخل القضاء. ومن معالم هذا الاهتمام المتزايد بحقوق الطفل أن خصصت الرابطة الأمريكية لعلم النفس في مؤتمرها السنوي الذي عقد في آب (أغسطس) من عام 2001 م في سان فرانسيسكو(30) جلسة عن ظاهرة سوء معاملة الأطفال "Child Abuse" (سوسن الجلبي، 2004).

وتعد أساليب التربية الوالدية من أهم العوامل التي تؤثر في التوافق النفسي والاجتماعي لدى الأطفال، بما في ذلك ظهور العدوانية على سلوكياتهم من عدمها. وتتمثل أساليب المعاملة الوالدية في بعدين رئيسين، هما: القبول مقابل الرفض الوالدي، ويعبر عن القبول الوالدي بمدى الحب الذي يبديه الوالدان للطفل في المواقف المختلفة، وهذا يؤدي إلى تكوين عدد من سمات الشخصية المرغوب فيها لديه. أما الرفض الوالدي للطفل فإنه يأخذ مظاهر عدة، منها: الرفض الصريح، والإهمال، والعقاب البدني. ويؤدي هذا الرفض إلى عدم التوافق النفسي والاجتماعي، كما أن سلوك الطفل يأخذ الطابع العدواني (فائقة بدر2001،: 2-3).

ويشكل السلوك العدواني لدى طلاب المدارس بمستوياتها كافة ظاهرة سلوكية واسعة الانتشار، ويؤدي هذا السلوك إلى الفوضى والارتباك والتوتر الانفعالي داخل المدارس، وينعكس أثره على كل من الطلاب والمعلمين، حيث ينخفض أداء المعلم من جهة، كما تنخفض قدرة الطلاب على التحصيل الدراسي من جهة أخرى.

وينقسم السلوك العدواني لدى الأطفال إلى قسمين، هما: العدوان الموجه نحو الآخرين، والعدوان الموجه نحو الذات. وسيقتصر حديثنا في هذه الدراسة على النوع الأول، وهو العدوان الموجه نحو الآخرين. ويقصد بهذا النوع من العدوان اعتداء الطفل أو الطالب على الآخرين من المحيطين به أو الاعتداء على ممتلكاتهم، والخروج على الأنظمة والقوانين المعمول بها، وعدم التزام السلوك المقبول اجتماعياً (صلاح الدين عبود، 1991:11).

ويأخذ السلوك العدواني الذي يوجهه الأطفال – الطلاب – نحو الآخرين شكلين، هما:

1 – **العدوان الجسماني**: وهو اعتداء الطفل – الطالب – على الآخرين بأعضاء جسمه، مثل الضرب والركل والعض، مستخدماً يديه ورجليه وأظافره وأسنانه.

2 – **العدوان اللفظي**: وهو السلوك العدواني الذي يقف عند حدود الكلام، مثل السب والشتم والتوبيخ ووصف الآخرين بعيوب وصفات سيئة، كما يشمل أيضاً الكذب الذي يوقع الفتنة بين الآخرين(زكريا الشربيني1994،: 85).

مشكلة الدراسة:

لقد طالب عدد من المختصين في التربية وعلم النفس وطب الأسرة في تحقيق أجرته معهم جريدة الرياض في عددها رقم (13134) الموافق يوم الأربعاء 21/4/1425 بدراسة معمقة لظاهرة السلوك العدواني لدى الأبناء. كما طالب اختصاصي الإرشاد النفسي والتربوي سليمان ريحاني (1999) منظمي الملتقى التربوي العربي الأول المنعقد في لبنان بأن يناقشوا في ملتقاهم عدداً من القضايا التربوية المهمة التي تحتاج إلى نقاش وحوار، وذكر أن من أهم هذه القضايا مشكلة السلوك العدواني والعنف المدرسي.

هذا بالإضافة إلى أن الباحث الحالي سبق له أن التقى عدداً من المرشدين الطلابيين ببعض المدارس الثانوية بمدينة الرياض لتعرف أهم القضايا والمشكلات السلوكية التي تشيع بين الطلاب بهدف دراستها دراسة علمية، وذكروا له أن أكثر القضايا شيوعاً بين الطلاب وتؤرق المدرسة هي مشكلة "اعتداء الطلاب بعضهم على بعض؛ إما بالضرب أو بالسب والشتم والتلفظ بألفاظ بذيئة" وكذا مشكلة "تكسير الممتلكات وتخريبها".

ويرى العلماء أن السلوك العدواني الذي يقوم به الطلاب قد يكون إما نتيجة لتقليد الأسلوب الذي عوملوا به في الأسرة من قبل الوالدين، مثل الضرب والتهديد والوعيد والسخرية والكلام الجارح (karlen,1996:65)، وإما للتنفيس عن الرغبة في الانتقام من الوالدين بتحويل العدوان إلى آخرين يستطيعون الاعتداء عليهم (زكريا الشربيني، 1994: 84).

ومما يؤكد الحاجة إلى القيام بهذه الدراسة كذلك، المراجعة التي قام بها "ألكسنس" و "تايلور" (Alksnis &Taylor, 1999:1-35) لنتائج الدراسات السابقة

التي بحثت أثر مشاهدة الأفراد لخبرات عنف أسري أو مرورهم بها خلال طفولتهم، حيث استخلصا أن العنف في الأسرة عمل على زيادة خطر أن يصبح الفرد عنيفاً في مرحلة البلوغ. ومع هذه النتيجة فإن الباحثين يريان أن سلوك العنف ليس حتمياً على ضحايا العنف أو مشاهديه من الأبناء، وقد أوصيا بالقيام بمزيد من الدراسات لكشف أثر العنف في الأبناء في كبرهم ممن مروا بخبرات مورس فيها العنف عليهم أو شاهدوه في أسرهم.

ومن كل ما سبق يتضح أن هناك حاجة ملحة إلى إجراء هذه الدراسة التي تحدد مشكلتها في الإجابة عن التساؤل الرئيس التالي:

– هل توجد علاقة بين العنف الأسري تجاه الأبناء والسلوك العدواني لدى طلاب المرحلة الثانوية الذكور؟.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة العلمية والعملية في الجوانب التالية:

– أنها تنبع من أهمية دور الأبناء المستقبلي في المجتمع، وأهمية تمتعهم بالصحة النفسية حتى يستطيعوا ممارسة دورهم بشكل فعال ومفيد للمجتمع، إن شاء الله.

– أنها تتعرض لمشكلة تعد من أهم المشكلات التي تواجه المدارس، وهي مشكلة السلوك العدواني الذي قد يكون ناتجاً من العنف الأسري تجاه الأبناء. حيث يرى "كولمان" و"سيليام" (Coleman & Cilliam,1983:121) أن الطلبة العدوانيين يشكلون مصدر إزعاج داخل الصفوف الدراسية؛ ما قد يؤدي إلى إعاقة سير العملية التعليمية.

– كما تبرز أهمية هذه الدراسة من ندرة البحوث والدراسات التي بحثت علاقة العنف الأسري بالسلوك العدواني لدى الأبناء في البيئة السعودية.

– يأمل الباحث أن تسهم النتائج التي سوف تسفر عنها هذه الدراسة – إن شاء الله – في وضع بعض الحلول والمقترحات التي يمكن الاستفادة منها في عملية الإرشاد النفسي والأسري لعلاج مشكلة العنف الأسري تجاه الأبناء والسلوك العدواني لديهم.

– قد تكون نتائج هذه الدراسة ذات أهمية للوالدين والمربين في بيان خطورة

العنف الأسري على السلوك العدواني لدى الأبناء؛ مما يجعلهم يختارون الأساليب التربوية المناسبة لبناء شخصيات أبنائهم وطلابهم.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يأتي:

- كشف إذا ما كانت هناك علاقة بين العنف الأسري والسلوك العدواني لدى الأبناء من طلاب المرحلة الثانوية الذكور.

- كشف إذا ما كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين درجات الأبناء العدوانيين – كما صنفهم المرشدون الطلابيون والمعلمون – وغير العدوانيين على مقياس العنف الأسري لصالح العدوانيين.

- كشف إذا ما كانت هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين العنف الأسري كما يدركه الأبناء، وبعض المتغيرات الديموغرافية التالية: المستوى التعليمي للأبوين(الأب والأم)، ومستوى دخل الأبوين، عمل الأبوين.

- كشف إذا ما كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين درجات الأبناء العدوانيين – كما صنفهم المرشدون الطلابيون والمعلمون – وغير العدوانيين على مقياس السلوك العدواني لصالح العدوانيين.

تعريف المصطلحات:

العنف Violence:

يرى (أحمد العايد 872:1989) أن العنف يعني "استخدام القوة استخداماً غير مشروع أو غير مطابق للقانون".

وقد كان (عبد المجيد منصور وزكريا الشربيني، 154:2003) في تعريفهما للعنف أكثر تفصيلاً حينما بينا أنه "سلوك يستهدف إلحاق الأذى بالآخر أو الآخرين أو ممتلكاتهم".

أما الموسوعة العلمية (Universals) فقد كانت أكثر دقة وتحديداً إذ بينت أن مفهوم العنف يعني كل فعل يمارس من طرف فرد أو جماعة ضد فرد أو أفراد آخرين عن طريق التعنيف قولاً أو فعلاً، وهو فعل عنيف يجسد القوة المادية أو المعنوية (عبد السلام الدويبي، 2004:2–3).

كما عرفت (ليلى عبد الوهاب، 16:1994) العنف تعريفاً شاملاً بأنه "سلوك أو

فعل يتسم بالعدوانية ويصدر عن طرف قد يكون فرداً، أو جماعة، أو طبقة اجتماعية، أو دولة؛ بهدف إخضاع طرف آخر أو استغلاله في إطار علاقة ما ذات قوة غير متكافئة اقتصادياً أو اجتماعياً أو سياسياً؛ ما قد يتسبب هذا السلوك في إحداث أضرار مادية أو معنوية أو نفسية لفرد أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة أخرى".

العنف الأسري Family Violence:

كثيراً ما يتداخل معنى العنف الأسري مع مفهوم "المعاملة السيئة"، وبناءً عليه، فقد استخدم مفهوم العنف الأسري في هذا البحث ليعني " الأفعال التي يقوم بها أحد أعضاء الأسرة، وتلحق ضرراً مادياً، أو معنوياً، أو كليهما بأحد الأبناء في الأسرة. ويعني هذا بالتحديد: الضرب بأنواعه، والسب، والشتم، والاحتقار، والطرد، والحرق، والإرغام على القيام بفعل ضد رغبة الفرد. وهذا التعريف لا يختلف كثيراً عما يراه "روبرت " (Robert,1978:292)الذي أكد أن العنف الأسري يعني الهجوم على شخص ما أو الإساءة إليه سواء كانت مادية أو معنوية.

ويعني العنف اللفظي أو الإساءة اللفظية الازدراء والسخرية والاستهزاء والسباب من قبل الوالدين للأطفال و المراهقين، وهذا النوع من العنف كفيل بأن يحدد الملامح الأساسية في شخصيات الأبناء، ويؤثر لدى الكثير منهم في رفع الروح العدوانية.

في حين أن (محمد الشقيرات وعامر المصري، 2001: 9) يضيفان بعداً آخر للإساءة اللفظية من قبل الوالدين؛ تتمثل في أنها "تلك الألفاظ أو الكلمات التي يستخدمها الوالدان ضد أطفالهما والتي تسبب آلاماً، وفيها قسوة نفسية للطفل".

أما العنف البدني Physical Violence فيشمل جميع الأفعال الموجهة نحو الطفل بقصد إلحاق الأذى والضرر الجسدي به، كالضرب الذي يسبب الجروح والإصابات المختلفة في الرأس والوجه والكدمات والتمزق العضلي والكسور، والحرق، وتسميم الطفل (صالح أبو عباة، 2000: 91).

ويعرف الباحث الحالي **العنف الأسري إجرائياً** بأنه الاستخدام المتكرر من جانب كلا الوالدين أو أحدهما للعقوبات البدنية كالضرب المبرح، والحرق، واللكم، أو العقوبات النفسية كالسخرية، والإهانة، والتوبيخ، والشتم، والسب الذي تعبر عنه الدرجة التي يحصل عليها الطالب على مقياس العنف الأسري المستخدم في هذه الدراسة.

السلوك العدواني Aggressive Behavior:

مع عدم اتفاق العلماء على تعريف محدد للسلوك العدواني؛ لأنه معقد وأسبابه كثيرة ومتشابكة وتصنيفاته عديدة فإن (صلاح الدين عبود، 10:1991) قد عرفه بأنه هو "السلوك الذي يؤدي إلى إلحاق الأذى والدمار بالآخرين بالفعل أو بالكلام، والجانب السلبي منه يعني إلحاق الأذى بالذات".

أما (نعيمة الشماع، 1977: 227) فقد عرفته بأنه "السلوك الذي يهدف إلى الإضرار بالآخرين أو إيذائهم".

ويضيف حامد زهران (1987: 44) تعريفاً آخر يرى فيه أن العدوان "هجوم يوجه نحو شخص أو شيء مسؤول عن إعاقة بالغة".

ويعرف "باينيجر" (Baenninger,1994:39) العدوان بأنه "سلوك بدني أو لفظي يقصد به إلحاق الأذى أو الضرر بالآخر".

ويضيف "هاركافي" (Harkavy,1994:23) تعريفاً آخر للعدوان؛ حيث يرى أنه "سلوك يتسم بالهجوم البدني أو اللفظي".

كما عرف "ديفز" و"هوجتون" (Davies & Hougthon,1995:24) العدوان بأنه "سلوك يحول للخارج مع قصد الإيذاء Harming لشخص آخر متضمناً السلوك اللفظي والبدني".

أما (محروس فرحات، 131:1999) فيعرف العدوان بأنه "كل سلوك لفظي أو بدني أو إشاري موجه لآخرين يقصد منه إلحاق الضرر والأذى بهم أو بممتلكاتهم أو بالمجتمع كلية، أو يهدف الفرد من ورائه إلحاق الضرر نفسه بذاته أو بأسرته، سواء كان بقصد الإيذاء أم كان القصد منه الحصول على المكافآت والحوافز، أم كان هدفه رد الظلم أو الاعتداء".

ويعرف (حسين فايد، 13:2004) العدوان بأنه "أي سلوك يتسم بالأذى أو التدمير أو الهدم سواء كان موجهاً ضد الآخرين أم ضد الذات، وسواء عبر عنه في شكل بدني أم شكل لفظي".

ويضيف (ميشيل أرجايل، 73:1982) تعريفاً آخر للعدوان على أنه "السلوك الذي يتجه به صاحبه إلى إيقاع الأذى بالأشخاص الآخرين أو ممتلكاتهم إما بدنياً أو لفظياً أو بأي طريق آخر".

ويتضح من التعريفات السابقة أنها تتناول مفهوم العدوان من حيث صور التعبير عنه إما بدنياً أو لفظياً.

ومن خلال ما سبق **يعرف الباحث الحالي السلوك العدواني إجرائياً** بأنه " كل سلوك يتضمن إلحاق الأذى بالزملاء في المدرسة أو المعلمين أو ممتلكات المدرسة سواء أكان هذا الإيذاء مادياً أم نفسياً، وتعبر عنه الدرجة التي يحصل عليها الطالب على مقياس السلوك العدواني المستخدم في هذه الدراسة.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولاً – الإطار النظري:

أسباب العنف الأسري:

أرجع عبد السلام الدويبي (2004:4–5) العنف الأسري إلى جملة من الأسباب، لعل من أهمها ما يلي:

– الوضع الاقتصادي الصعب لبعض الأسر؛ الأمر الذي يترتب عليه عدم مقدرة الأسرة أو نقص إمكاناتها في توفير حاجات أفرادها، وغالباً ما ينشأ صراع الزوج والزوجة لتوفير احتياجات المنزل، وقد يتطور الصراع إلى نوع من الشجار والضرب، وقد يسقط أحد الأبوين غضبه على أحد أبنائه.

– الوضع السكني؛ حيث تبين أن الظروف السكنية الصعبة كضيق المنزل، وكثرة عدد أفراد العائلة تقود إلى حدوث نوع من الخلاف حول بعض المرافق؛ الأمر الذي يترتب عليه كثير من مظاهر العنف العائلي ضد المرأة والأبناء.

– نقص الوعي الاجتماعي بحقوق الإنسان وبخطورة الممارسات العائلية العنيفة على الجو العائلي ودور الأسرة في التنشئة الاجتماعية وغيرها.

– انخفاض المستوى التعليمي والأمية التي تؤدي إلى افتقار الأبوين إلى الإلمام بوسائل التربية الحديثة ولجوئهم إلى الضرب والتعنيف في التعامل مع أبنائهم عندما يخطئون.

– بعض عناصر الثقافة السائدة التي تميز بين الذكور والإناث، وتؤيد فكرة الضرب والتعنيف.

– عدم التحكم في مشاعر الغضب وسرعة الانفعال.

– وجود نوع من صراع القيم بين الأجيال داخل الأسرة الواحدة؛ حيث يتبنى

الآباء قيماً محافظة، في حين يميل الأبناء إلى تبني قيم متحررة، ومن ثم يميلون إلى التمرد ورفض قيم الآباء؛ الأمر الذي يؤدي إلى نشوب كثير من الخلافات التي قد ينجم عنها ممارسات عنيفة ضد الأبناء في الأسرة.

– يتسبب تعاطي أحد الأبوين للخمور والمخدرات وإدمانها في كثير من المشاجرات العنيفة والاعتداء بالضرب نتيجة لتأثير المادة المسكرة والمخدرة.

وأضاف صالح أبو عباة (95:2000) أسباباً أخرى للعنف الأسري، منها:

– شخصية الوالدين وخلفيتهما النفسية، ودرجة الحرمان الاجتماعي الذي يعانونه، والخبرات السابقة المرتبطة بإساءة معاملتهم من جانب والديهم أو من قام على رعايتهم.

– نظرة الوالدين إلى الابن، و خيبة أملهم فيه وفي قدراته نتيجة توقعاتهم غير الصحيحة وغير المنطقية عن سلوكه، و قدراته العقلية.

– المشكلات الأسرية كالطلاق أو الانفصال أو الخلافات الزوجية أو موت أحد أفراد الأسرة.

– عدم توافر برامج المساعدات والخدمات الإرشادية التي يمكن أن تلجأ إليها الأسر وقت الأزمات.

وتضيف لونة دنان (بدون تأريخ:5) أسباباً أخرى للعنف – إضافة إلى ما سبق – منها:

– أسباب قانونية كالقوانين التمييزية، والقصور القانوني.

– أسباب نفسية كالإحباط، والضغط النفسي، والعدوانية، واضطراب الشخصية.

سيكولوجية العنف الأسري:

يرى بعض المختصين أن العنف يولد العنف؛ فالأسرة التي يسود العلاقات بين أفرادها طابع العنف غالباً ما يكون أطفالها ميالين إلى السلوك العنيف (عبدالسلام الدويبي، 6:2004).

ويؤكد (جمال حمزة،128:2001–129) أن البحوث العلمية والعملية قد أثبتت حقيقة واقعية تتمثل في أن الطفل الذي يعاني خبرات حياتية مضطربة وغير مشبعة لاحتياجاته الأساسية البيولوجية أو الاجتماعية النفسية المكتسبة يغلب على حياته

المستقبلية عدم التمتع بخصائص الصحة النفسية البناءة، وتتسم شخصيته بسمات غير مرغوب فيها مثل عدم الإحساس بالاطمئنان النفسي وعدم الثقة بالغير، كما يغلب على ذلك الطفل ميله إلى الانتقام والعدوان على ذاته والآخرين. ويثبت الواقع الفعلي خروج بعض الوالدين على مقتضيات الدور الذي ينبغي القيام به والوصول إلى حد العنف على صور متعددة؛ ما يصبح له الأثر السلبي في التكوين النفسي والجسمي والاجتماعي للأبناء، ويحدث ذلك نتيجة عدم الوعي الكافي بأساليب التربية الصحيحة أو نظراً لشدة ضغوط الحياة أو التفكك الأسري، وقد يصل هذا الاعتداء ضد الأطفال إلى مستوى الاعتداء الإجرامي.

ويرى (علاء الدين القبانجي، 2000: 3–6) أن العنف صورة من صور القصور الذهني حيال موقف، والعنف وجه آخر من أوجه النقص في الأسلوب والإبداع في حل المعضلات ومواجهتها، وقد يصل العنف لمراحل الانهيار العقلي والجنون، كما قد يكون وسيلة من وسائل العقوبة والتأديب أو صورة من صور تأنيب الضمير على جرم أو خطيئة مرتكبة، ولن يتعدى في كل أحواله القصور الذهني والفكري لدى الإنسان. كما أنه دليل من دلائل النفس غير المطمئنة، وانعكاس للقلق وعدم الصبر، ووجه من وجوه ضيق الصدر وقلة الحيلة، وهو – أي العنف – في مثل هذه المراحل يكون مؤشراً لضعف الشخصية والنقصان في رباطة الجأش، ومؤشراً على عدم القدرة على التكيف مع مواقف الحياة؛ لذا فإن لتربية الأسرة وسلوك الأبوين أثراً بالغاً في تحديد الشخصية العنيفة العدوانية للأبناء؛ إذ يتجه الأطفال الذكور إلى تقليد الأب والانجرار خلف سلوكياته والتطبع بها دون مراعاة للقيم التي قد لا يعرفونها بعكس الإناث اللواتي يتوخين تقليد سلوكيات أمهاتهن دون مراعاة للقيم التي قد لا يعرفنها أيضاً، أما المشاجرات والضرب العائلي فينتقل بصورة لا إرادية وبالمحاكاة إلى الأبناء ليتسم سلوكهم بالروح العدوانية والتهجمية المصاحبة للعنف.

ويعد القهر الاجتماعي أحد أهم مكونات العنف؛ إذ إن مسألة الازدراء والسخرية والاستهزاء بالشخصية كفيلة بأن تزيد الإفرازات الهرمونية العصبية والعدوانية في الجسم لتثير في الفرد روح العنف والحقد والكراهية واستخدام القوة للرد ورفع القهر الناتج من الاستهزاء؛ إذ يشير كثير من التقارير المدرسية إلى أن أكثر المشكلات العنيفة بين الطلاب كانت بسبب السخرية والاستهزاء وتسلط الكبار على الصغار.

ويخلص القبانجي إلى أن التنشئة الاجتماعية القائمة على الردع والذم والسباب ...إلخ تخلق الروح العدوانية لدى الأبناء، بينما يساعد الاستفزاز على تأجيج تلك الروح العدوانية لديهم، وهو ما يؤدي إلى كثرة الصراعات المدرسية قبل بداية الدوام المدرسي وبعده – عند خروجهم إلى منازلهم –؛ إذ تشير الدراسات التربوية المدرسية إلى أن نسبة (85%) من تلك الصراعات الطلابية العدوانية ترجع إلى كل من الاستفزاز والسخرية والتنشئة المنزلية.

ويؤيد (أحمد عكاشة، 190:1982) نظرية الإحباط في تفسيرها لسيكولوجية العنف التي ترى أن الإحباط إن لم يؤد إلى العنف في معظم الظروف فإن كل عنف سوف يسبقه موقف محبط على الأقل.

وتعد المواقف الإحباطية والتنافسية التي يواجهها الأطفال مجالاً خصباً لنمو السلوك العدواني؛ فقد لوحظ أن الأسر التي يتميز الوالدان فيها بالجمود والتشدد في معاملة الأطفال أو تلك التي تفسح المجال بالقول أو الفعل لإثارة التنافس والغيرة بين الإخوة، ينشأ الأطفال فيها أكثر عدوانية ورغبة في الانتقام المباشر، وما يتضمنه ذلك من تعلم أساليب سلوكية عدوانية غير مرغوبة كالغش والكذب والخداع وغيرها؛ مما يكون سبباً في إلحاق الضرر بالآخرين (مصطفى الشرقاوي، 2000: 209).

ويرى (حسام الدين عزب، 53:2000) أن ممارسات العنف من قبل المراهقين داخل نطاق الأسرة وفي نطاق المدرسة وربما خارجها ليست وليدة أحداث في المراهقة فقط بقدر ما هي وليدة تراكمات الممارسات العنيفة التي تعرضوا لها هم أنفسهم فيما قبل المراهقة، وهي تراوح بين العنف الصريح القوي كالضرب والإيذاء الجسدي، والعنف اللفظي الذي يحمل الإهانة والسباب.

تأثير إساءة معاملة الأبناء في شخصياتهم المستقبلية:

إن سوء معاملة الأبناء وإهمالهم يؤثر تأثيراً كبيراً في شخصياتهم المستقبلية من خلال ما يأتي:

1 – **ضعف الثقة بالنفس:** إن ثقة الفرد بنفسه وقدراته عامل مهم يؤثر في شخصيته وفي تحصيله وإنجازاته؛ فالطفل الذي لم تنم لديه الثقة بنفسه وقدراته ويخاف من المبادرة في القيام بأي عمل أو إنجاز يخاف الفشل ويخاف التأنيب؛ لذا تراه متردداً في القيام بأي عمل، وهذا الخوف متعلم نتيجة العبء الثقيل الذي يتركه الوالدان على عاتق الأبناء والتنافس الاجتماعي بين أفراد الأسرة الواحدة.

2 – **الشعور بالإحباط:** يشعر الأبناء بالإحباط إذا ما تهدد أمنهم وسلامتهم، ويرى ماسلو Maslow أن الإحباط الناشيء عن التهديد واستخدام كلمات التحقير أمام الزملاء والاستهزاء بقدراتهم وعدم إشباع حاجاتهم السيكولوجية يؤثر تأثيراً كبيراً في سلوك الطفل.

3 – **العدوان:** إن العقاب الذي يوقعه الوالدان على الطفل يزيد من عدوانيته وشراسته، وقد يكون رد فعل الطفل الإمعان في سلوك العدوان على الآخرين.

4 – **القلق:** إن سوء معاملة الطفل وإهماله يؤديان إلى شعور الفرد بالقلق الدائم وعدم الاستقرار النفسي والتوتر والأزمات والمتاعب والصدمات النفسية والشعور بالذنب والخوف من العقاب، فضلاً عن الشعور بالعجز والنقص والصراع الداخلي.

5 – **المشكلات النفسية والسلوكية الطويلة الأمد:** لقد كشفت نتائج الدراسات التي أجريت على الأطفال ضحايا العنف وسوء المعاملة عن صورة إكلينيكية واضحة المعالم تكمن بؤرتها في صدمة الإساءة التي قد تتبدى آثارها فيما يعرف باضطراب ضغوط ما بعد الصدمة عند الأطفال، وهو اضطراب يظهر في متلازمة من الأعراض مثل: الخوف الشديد، الهلع، السلوك المضطرب أو غير المستقر، ووجود صور ذهنية أو أفكار أو إدراكات أو ذكريات متكررة وملحة عن الصدمة، والأحلام المزعجة (الكوابيس) في أثناء النوم، والسلوك الانسحابي، والاستثارة الزائدة، وصعوبة التركيز، وصعوبات النوم.

6 – **سلوكيات شاذة وغريبة:** وتشمل عادات غريبة في الأكل والشرب والنوم والسلوك الاجتماعي واضطراب في النمو الذهني، كما يظهر لدى هؤلاء الأطفال أعراض انفعالية تتضمن الغضب والإنكار والكبت والخوف ولوم الذات والشك والشعور بالعجز وانخفاض تقدير الذات والشعور بالذنب والبلادة (سوسن الجلبي، 2004:6–7).

أسباب السلوك العدواني:

يشير روحي عبدات(2005:35) إلى أن الدراسات النفسية والتربوية قد أظهرت أن هناك تفاعلاً مركباً من العوامل التي تقود إلى السلوك العدواني عند الأبناء، منها:

– مشاهدة السلوك العدواني عند الآخرين (الأسرة، الرفاق، المدرسة....).

– وقوع الطفل ضحية للعدوان الجسدي أو الاعتداء الجنسي.

- وجود عوامل وراثية اكتسبها الطفل من الوالدين.
- تربية الطفل في ظروف اجتماعية واقتصادية غير مناسبة مثل الفقر، الحرمان العاطفي، الانفصال بين الوالدين، البطالة، غياب الدعم النفسي العائلي.
- وجود تلف دماغي عند الطفل.
- جنس الطفل؛ حيث إن الذكور أكثر ميلاً إلى العدوان من الإناث.
- التنشئة الأسرية غير السليمة للطفل، والتذبذب في معاملته.
- مشاهدة العنف في وسائل الإعلام.

ويفيد نموذج "جرالد بترسون" Gerald Patterson حول العدوان إلى أن الآباء الذين يفتقدون مهارات التنشئة الوالدية الصحيحة يدربون أبناءهم بشكل غير مقصود على عدم الطاعة، والتصرف بطرق مضادة للمجتمع، فالافتقار للمهارات الوالدية السليمة وممارسة الإكراه في التعامل مع الابن يسبب تصعيداً بينه وبين والديه، ويزيد من فرص عدوانيته (في: روحي عبدات، 18:2005).

تفسير السلوك العدواني:

يعد العدوان من الظواهر التي حظيت باهتمام الكثير من الباحثين والعلماء في جميع التخصصات الإنسانية، وقد تباينت وجهات النظر، وكثر الجدل حول تفسير السلوك العدواني، ومن ثم ظهر كثير من النظريات النفسية والاجتماعية التي تفسره؛ فهناك نظريات تفسر العدوان على أنه فطري غريزي يولد به الإنسان، وهناك نظرية ترى أن السلوك العدواني سمة من سمات الشخصية، في حين هناك نظريات أخرى معارضة ترى أن السلوك العدواني متعلم ومكتسب من البيئة، وسنعرض هذه النظريات بشيء من الإيجاز على النحو الآتي:

أ - نظريات العدوان الفطري:

يرى أصحاب هذه النظريات أن السلوك العدواني هو سلوك فطري غريزي يولد الإنسان وهو مزود به، وأنه غير متعلم وليس للبيئة دور في اكتسابه، وتعد هذه النظريات من أوائل النظريات التي فسرت السلوك العدواني، ومن هذه النظريات:

- نظرية غريزة العدوان:

يسلم أصحاب هذه النظرية بوجود حافز عدواني فطري، ويفترضون أن هذا الحافز موجه أصلاً نحو الذات ولا يتجه إلى الخارج أو ضد الأفراد الآخرين. فيعدون

السلوك العدواني سلوكاً غريزياً هدفه تصريف الطاقة العدوانية الداخلية وإطلاقها حتى يشعر الفرد بالراحة، ويمثل وجهة النظر هذه "مكدوجل" الذي أرجعه إلى غريزة المقاتلة التي يحركها انفعال الغضب، وذلك حيث يكون الغضب هو الانفعال الذي يعبر عن هذه الغريزة، ويتفق معه في هذا الرأي "لورنز" Lorenz الذي يرى أن السلوك العدواني تكيف بيولوجي هدفه الحفاظ على حياة الإنسان (سيجموند فرويد وآخرون، 1986: 15–18). ولكن أصحاب هذا الاتجاه لم يسلموا من النقد؛ إذ إن بعض العلماء مثل "بيركويتز" و"آشلي" Berkowitz&Ashly انتقدا "مكدوجل" و"لورانز" حينما اعتبرا أن السلوك العدواني مكتسب ومتعلم؛ فالإنسان يتعلم كل شيء من الآخرين (Berkowitz,1973:40-41).

ولم يبعد "فرويد" كثيراً عن أصحاب هذا الاتجاه حينما اعتبر عدوان الإنسان على ذاته أو على غيره تصريفاً طبيعياً لطاقة العدوان الداخلية التي تنبهه وتلح عليه في طلب الإشباع؛ ولذلك فهو يعتبر العدوان تدميراً للذات في الأصل، وقد اتجهت للخارج نحو مواضيع بديلة.

كما أكدت بعض هذه النظريات، ومنها نظرية لامبروزو، ظاهرة العدوان في ضوء العوامل البيولوجية (حسين الغول،2003: 126–127).

– نظرية العدوان الناتج من الإحباط:

يوصف الإحباط بأنه شعور ذاتي يمر به الفرد عندما يواجه عائقاً ما يحول دون تحقيق هدف مرغوب فيه أو نتيجة يتطلع إليها. والإحباط يؤدي إلى الغضب، ومن ثم يؤدي في الغالب إلى العدوان (Mc Guigan,1999:94).

ويرى كل من "دولار" و"بالمروس" سنة 1939م أن الإحباط يؤدي إلى العدوان، وأن العدوان سببه الإحباط، وقد أخذ بهذه الآراء في أوساط كثيرة ولفترة طويلة، إلا أن "مللر" 1941م خفف من هذا الاتجاه وذكر أن الإحباط يؤدي إلى أنواع مختلفة من السلوك أحدها العدوان، وفي سنة 1969م ذكر "بيركويتز" Berkowitz أن الإحباط واحد من مسببات كثيرة للعدوان، وبالتخصيص فإن الإحباط يزيد من احتمالات السلوك العدواني (في: نعيمة الشماع، 1977: 221). وبذلك اعتبر أصحاب هذه النظرية أن السلوك العدواني سببه الإحباط، واعتبروا أن العدوان استجابة فطرية للإحباط تزداد شدته وتقوى كلما زاد

الإحباط وتكرر حدوثه، وإذا منع الفرد من تحقيق هدفه وأحبطت استجابته شعر بالإحباط واعتدى بطريق مباشر أو غير مباشر (فؤاد البهي السيد1981: 174).

ويفترض "بيركويتز" أن العدوان محصلة للغضب، وأن أسباب غضب الإنسان كثيرة، منها الإحباط والإهانة والظلم والجوع، كما أن الإحباط لا يؤدي إلى العدوان بشكل مباشر ولكنه يؤدي إلى الغضب؛ ما يجعل الإنسان مهيأ للقيام بسلوك العدوان (In:kuaffman,1970:22).

ويرى مصطفى الشرقاوي (2000:291–292) أن تدخل عوامل خارجية تعمل عائقاً دون حصول الفرد على هدفه يؤدي إلى الإحباط، وهي مواقف إحباطية تدفع الفرد، و من بين ما تدفعه إليه انتهاج سلوك عدواني مباشر نحو العائق ذاته، أو غير مباشر نحو بديل عن هذا العائق ويرتبط به.

هذا، ويرى محروس فرحات (1999:129) أن العدوان الناتج من الإحباط هو رد الفعل لما يعانيه الفرد من مشاعر الإحباط والفشل والخيبة لوجود عائق يحول بين الفرد ومحاولة إشباع رغبات داخلية أو تحقيق هدف من الأهداف الحياتية، أو لمنع الفرد والتصدي له بغية حرمانه من تحقيق هذه الأهداف، ومن ثم يكون رد الفعل المباشر؛ لذلك هو تفريغ هذا الإحباط في صورة عدوانية.

ويذكر حسين فايد (2004:32–33) مجموعة من التحفظات التي أثيرت حول هذه النظرية نذكر منها بإيجاز: أن الإحباطات لا تؤدي دائماً إلى العدوان، وأن الإنسان يمكن أن يعالج مواقف الإحباط، كما أن الإحباط ليس السبب الوحيد للعدوان.

ب – نظرية السمات:

يرى أنصار نظرية السمات أن السلوك العدواني سمة من سمات الشخصية، وهو يختلف من شخص لآخر؛ فهو يوجد عند معظم الناس بدرجة متوسطة وعند قلة من الناس بدرجة منخفضة وفي قلة أخرى بدرجة عالية. ويعد "إيزينك" Eysenk من أكبر دعاة هذا الاتجاه؛ حيث يؤكد أنه يوجد ما يسمى بالشخصية العدوانية. ولا يرفض "إيزينك" أهمية العوامل البيئية، ولكنه يحاول تفسير اختلاف الأطفال في بيئة غير سوية حيث يصبح بعضهم عدوانيين وبعضهم غير عدوانيين، وهو يرجع ذلك إلى وجود اختلافات في الأجهزة العصبية للأطفال ومن ثم اختلاف الشخصيات.

هذا، وقد توصل "إيزينك" في أحد أبحاثه إلى أن العدوان يمثل القطب الموجب

في عامل ثنائي القطبية شأنه في ذلك شأن بقية عوامل السمات الانفعالية للشخصية، وأن القطب السالب في هذا العامل يتمثل في اللاعدوان، وأن بين القطبين مدارج من العدوان إلى اللاعدوان تصلح لقياس درجة اللاعدوان عند مختلف الأفراد (حسين الغول،2003: 133–134).

ج – نظريات تعلم السلوك العدواني:

يرى أصحاب هذه النظريات أن السلوك العدواني متعلم، ويفسرون العدوان على أنه تفاعل تبادلي مستمر بين الفرد والظروف الحاكمة في البيئة، وهم يفسرون العدوان في ضوء نظرية التعلم بالاشتراط وكذلك التعلم بالملاحظة وكذلك نظرية التعلم الاجتماعي وفق الآتي:

– نظرية تعلم العدوان بالاشتراط الإجرائي:

يفسر مؤيدو هذه النظرية السلوك العدواني على أنه متعلم بالاشتراط عن طريق الثواب والعقاب، وخصوصاً في مراحل الطفولة المبكرة، وقد افترض "سكينر" Skinner في نظريته أن الإنسان يتعلم سلوكه بالثواب والعقاب عن طريق التعزيز لاستجابته؛ فالسلوك الذي يثاب عليه يميل إلى تكراره ويساعده على هذا التعزيز الذي يلي الاستجابة أما السلوك الذي يعاقب عليه فيبتعد عنه ويقلع.

وقد أوضح كل من "ولترز" و"برون" Walters & Broun أن التعلم الإجرائي ينطبق على السلوك العدواني؛ فالإنسان عندما يسلك سلوكاً عدوانياً إذا ما عوقب عليه كف عنه وإذا ما كوفئ وشجع عليه أو تسامح فيه كان أميل لتكراره في المواقف المماثلة، حيث وجد أن مكافأة الطفل على عدوانه تنمي العدوانية عنده حتى ولو كانت مكافأة غير منتظمة، فيكفي دعم العدوان مرة واحدة حتى يرسخ ويصعب تعديله بعد ذلك (في: كمال مرسي، 54:1985).

– نظرية التعلم الاجتماعي:

إن السلوك العدواني – كما يرى أصحاب هذه النظرية – سلوك متعلم، وتمثل هذه النظرية نقلة في تأكيد الكيفية التي يتم بها تعلم أنماط السلوك العدواني والحفاظ عليه. ويرى "باندورا" Bandura – مؤسس هذه النظرية – أن العدوان سلوك اجتماعي متعلم كغيره من أنواع السلوك الأخرى (عطية سيد، 1995: 25).

لذا فإن السلوك العدواني عنده هو كل سلوك يتضمن تدمير الممتلكات والهجوم الجسدي العنيف على الآخرين، أما مجرد تمني الظلم أو الأذى أو السوء

للآخرين فلا يعده عدواناً، وبذلك - وفقاً لهذا التطور - فالسلوك العدواني يتأثر ازدياداً ونقصاً بالتعزيز وكذلك التعميم والانطفاء والنمذجة والتقليد، ومن خلال جداول التعزيز في تجارب "باناورا" يتبين أن الأفراد الذين يتلقون تعزيزاً أكثر يكونون أكثر عدوانية من الآخرين الذين لا يتلقون تعزيزاً أو يقل لديهم التعزيز، وهو ما يسميه بالتعزيز البديل (Corsini & Marsella,1983: 650-651).

وقد أوجز كمال مرسي (1985:55-65) أهم النتائج التي توصل إليها باندورا وزملاؤه في الآتي:

1 - يميل الطفل المحبط أكثر من الطفل غير المحبط إلى تقليد نموذج العدوان الذي شاهده.

2 - يتأثر الطفل في تقليده للسلوك العدواني بما يحدث لنموذج العدوان الذي شاهده؛ فالطفل لا يميل للعدوان الذي يعاقب عليه.

3 - يتأثر الطفل في تقليده للسلوك العدواني بما يحدث له بسبب هذا التقليد، فإذا كوفيء عليه زادت عدوانيته وإذا عوقب تخلى عن العدوان.

وقد لوحظ أن الجانحين والمجرمين يمكن أن يكون آباؤهم من النوع النابذ القاسي بدنياً، وأنهم قد خضعوا لكثير من أنواع العقاب في طفولتهم. فالعقاب وحده لم يطفئ عدوانهم وانحرافهم، بل العكس هو الصحيح تماماً. ووفقاً لهذا الاتجاه فإن الإنسان ينخرط في السلوك العدواني تجاه الآخرين للأسباب الآتية:

1 - أنه اكتسب العدوان من خلال خبراته السابقة.

2 - أنه استقبل أو توقع أشكالاً عدة من الإثابة للقيام بهذا السلوك.

3 - أنه حُرّض بشكل مباشر على السلوك العدواني نتيجة كثير من الأسباب الاجتماعية أو البيئية الخاصة (سالم عبد القوي، 1995:289).

طرق التعبير عن السلوك العدواني:

يشير تركي العطيان (2005: 213-214) إلى ثلاث طرق للتعبير عن السلوك العدواني لدى الفرد، هي:

- تعبير الفرد عن مشاعره العدوانية مباشرة ودون تردد ضد الشخص الذي سبب له الفشل والإحباط.

- محاولة الصبر والتعويض بالتعبير عن المشاعر العدوانية بطرق وأساليب أخرى مقبولة اجتماعياً مثل ممارسة الرياضة.

- القيام بإفراغ مشاعر العداء والعنف ضد أفراد آخرين ليس لهم علاقة مباشرة بما يعانيه الفرد من فشل وحرمان ومشكلات وصراع انتهى بالإحباط، ويشعر من خلاله بأن حياته مهددة، وهذا يحدث بسبب تكرار الإحباط وتراكمه، وهو ما ينمي لديه روح العدوان من نفسه أولاً ومن الرموز المسببة له ويحقق الإشباع النفسي من لجوئه لسلوك العدوان على من حوله.

ثانياً – الدراسات السابقة:

أجرت مديحة سليم (1981) دراسة عن العلاقة بين نمط تربية الوالدين في الأسرة المصرية كما يدركها الأبناء والعدوان وتكيفهم الشخصي والاجتماعي. واعتمدت الدراسة لقياس متغيرات الرعاية الوالدية على أساس استخبار "شايفز" الذي يقيس أربعة عوامل في الرعاية الوالدية هي التقبل، النبذ، الاستقلال، التحكم السيكولوجي، الحث على الإنجاز، وقد تكونت عينة الدراسة من (219) طالباً وطالبة من طلاب الصف الثاني الإعدادي.

وقد انتهت نتائج هذه الدراسة إلى وجود ارتباط موجب ودال إحصائياً بين نبذ الوالدين والعدوان لدى الأبناء، وكذلك ارتباط موجب ودال بين التحكم السيكولوجي والعدوان لدى الأبناء. كما أكدت وجود ارتباط موجب ودال بين التنشئة الاستقلالية المتطرفة وممارسة العدوان لدى الذكور.

أما نتائج دراسة (سميحة عبدالغني، 1983) على عينة من (505 طلاب وطالبات)، منهم (368) طالباً و(237) طالبة من طلاب المرحلة الثانوية، فقد أظهرت أن أساليب التنشئة الوالدية غير المناسبة ترتبط إيجابياً بزيادة السلوك العدواني عند الأبناء، في حين أن الأساليب المناسبة ترتبط سلبياً بالسلوك العدواني، كما توصلت الباحثة إلى أن الأسلوب الوالدي في التنشئة الذي يقوم على التقبل يرتبط ارتباطاً سالباً بالعدوان، أي كلما قل التقبل من الوالدين زاد العدوان عند الأبناء. كما يرتبط التسلط والتفرقة ارتباطاً موجباً بالعدوان، أي كلما زاد التسلط الوالدي زاد عدوان الأبناء وكلما زادت التفرقة في تعامل الآباء مع الأبناء زاد عدوانهم.

وتناولت دراسة (محيي الدين أحمد سحين وآخرين، 1983) أساليب تنشئة

الأسرة المصرية لفتياتها الجامعيات وعلاقتها بسلوكهن العدواني واتجاهاتهن التسلطية، وقد تكونت عينة البحث من (215) طالبة جامعية.

وقد أوضحت نتائج الدراسة أن السلوك العدواني والاتجاه التسلطي يبرزان في أقصى درجاتهما في مناخ التنشئة المتسم بالتشدد وعدم الاتساق، وينحسران في مناخ التنشئة المتسم بالتسامح (في: أميمة جادو، 2005: 71–72).

ويؤكد "بنجاميم" (Benjamim, 1984: 1061-1071) أنه ليس هناك ما يؤكد ارتباط أسلوب إيذاء الوالدين لأبنائهم بالمستوى الاقتصادي – الثقافي – الاجتماعي لآبائهم؛ إذ يلاحظ ظهور صورة أو أخرى من صور الإيذاء في طبقات المجتمع كافة، وإن وجدت بعض البحوث العلمية التي تشير إلى ارتفاع تلك النوعية في الأسر ذات المستوى الاقتصادي والتعليمي المنخفض، وغالباً ما يتميز أفرادها بعدم النضج الانفعالي والعجز عن إقامة علاقات طيبة أساسها الحوار والتواصل مع الآخرين، وعدم القدرة على فهم احتياجات الأبناء بقدر معقول، وتجاهل مشاعرهم، وعدم القدرة على الاستمتاع بالحياة، والإطار المرجعي لتفكيرهم أن الإيذاء أفضل أسلوب لتقويم الطفل. إلا أن "جيفورد"(Gayford, 1974) قد أشار إلى أن مستوى التعليم متغير مهم في دراسة العنف العائلي، وذكر أن بيانات حوادث الضرب تكثر بين غير المتعلمين أو الذين حصلوا على تعليم بسيط.

وكشف (جبريل فاروق، 1985) في دراسة علمية تهدف إلى تعرف العلاقة بين العدوانية والتسلطية لدى الأمهات وعدد من المتغيرات مثل: عدوان أبنائها، وعدد الأبناء، وعمر الأم، ومستواها التعليمي، وعملها خارج المنزل، وكانت العينة مكونة من (75) من الأبناء الذكور، و(78) من الأبناء الإناث، و(133) من الأمهات – عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدوانية الأم وعدوانية أبنائها من الذكور، في حين كانت العلاقة غير دالة بين كل من عدوانية الأم وتسلطيتها والمتغيرات الديموغرافية التالية: عمر الأم، ومستواها التعليمي. كما تبين من نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الأمهات العاملات وغير العاملات من حيث العدوانية والتسلطية.

وأجرت (نجوى خليل، 1987) دراسة عاملية للسلوك العدواني في مرحلة الطفولة المتأخرة بهدف الكشف عن مظاهر السلوك العدواني في مرحلة الطفولة المتأخرة. وشملت عينة الدراسة (115) تلميذاً وتلميذة عدوانيين بالمرحلة الابتدائية

بالصفين الرابع والخامس اختيروا من ريف وحضر بمحافظة الشرقية بمصر، كما اختير (33) من الجانحين والجانحات العدوانيين من مؤسسات جناح الأحداث، بينما شملت عينة الدراسة الإكلينيكية (4) حالات شديدة العدوانية (تلميذين وتلميذتين) من عينة تلاميذ المدارس الابتدائية، و(تلميذ وتلميذة) من عينة الجانحين والجانحات.

واستخدم معهم مقياس السلوك العدواني من إعداد الباحثة ومقياس المستوى الاقتصادي والاجتماعي، من إعداد عبد الحليم محمود السيد، واستمارة المقابلة الشخصية من إعداد صلاح مخيمر، واختبار تفهم الموضوع TAT، وتبين للباحثة أن هناك فروقاً دالة إحصائياً بين التلاميذ في المستوى الاقتصادي الاجتماعي (المرتفع – المنخفض)، حيث أظهر التلاميذ في المستوى الاقتصادي والاجتماعي المنخفض سلوكاً عدوانياً أكثر من التلاميذ في المستوى الاقتصادي الاجتماعي المرتفع في كل من: السلوك العدواني البدني الواقعي المباشر الموجه نحو الإخوة، والوالدين، والزملاء، والأشخاص الآخرين، وكذلك في السلوك العدواني البدني الواقعي غير المباشر الموجه نحو الإخوة، والوالدين، والزملاء، والنفس. واتضح لها أيضاً أنه توجد فروق دالة إحصائياً بين التلاميذ العدوانيين والجانحين العدوانيين لصالح الجانحين العدوانيين في كل من: السلوك العدواني البدني المباشر، وغير المباشر، وكذلك اللفظي المباشر، الموجه نحو الزملاء، والأشخاص الآخرين، والنفس، وأيضاً السلوك العدواني اللفظي غير المباشر الموجه نحو الزملاء، والنفس، بينما لا توجد فروق دالة إحصائياً بين التلاميذ العدوانيين والجانحين العدوانيين في السلوك العدواني اللفظي غير المباشر الموجه نحو الأشخاص الآخرين.

كما تبين للباحثة أن أهم العوامل الكامنة وراء ظاهرة السلوك العدواني تتلخص في انهيار الجو الأسري واضطراب الروابط الأسرية وانتشار أساليب التربية الخاطئة في الأسرة مثل التسلط، والإهمال، والتذبذب والحرمان من الرعاية الأسرية وعدم إشباع معظم حاجات الطفل الأساسية؛ ما يؤدي إلى الإحباط الشديد الذي يؤدي بدوره إلى السلوك العدواني، وكذلك وجود الأب والأم العدوانيين اللذين يفرطان في استخدام أساليب القسوة والعقاب للأطفال.

كما درس كل من "ديفيس وكارلسون" (Davis&Carlson:1987) تأثيرات مشاهدة العنف في (66) طفلاً كانوا يعيشون مع أمهاتهم في دار إيواء للأمهات ممن

تعرضن للضرب من قبل أزواجهن. وقد راوحت أعمار العينة بين 4 – 11 سنة. وقد افترض الباحث أن جميع الأطفال الموجودين في الدار قد شاهدوا العنف الأسري. كما عرف عن نصف هؤلاء الأطفال أنهم ضحايا للعنف والإيذاء. وقد أظهرت مقارنة من شاهدوا العنف (المجموعة الأولى) مع ضحايا العنف (المجموعة الثانية) – بعد تطبيق قائمة سلوك الأطفال – مستويات عدوانية أعلى لدى المجموعة الثانية (ضحايا العنف)، إلا أن الباحثين لم يوضحا إذا ما كانت هذه الفروق دالة إحصائياً أم لا.

وقد قام مونمان (Moonman, 1987) بدراسة ميدانية استمرت ست سنوات على عينة من (60) امرأة في بريطانيا يقمن في ملجأ لحماية النساء من عنف الأزواج، وخلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة بين انخفاض نسبة التعليم لدى الأزواج وسلوك العنف، وأوضحت أن (75%) من الرجال في العينة عاطلون عن العمل؛ ما يؤكد وجود علاقة بين البطالة وسلوك العنف.

كما أكدت نتائج الدراسة أن استخدام المخدرات والمسكرات له علاقة بسلوك العنف. وأثبت الباحث أيضاً أن هناك علاقة بين عدد الأبناء في الأسرة الواحدة وممارسة سلوك العنف داخل المنزل ضد الزوجة.

وأجرى هيوز (Hughes,1988) دراسة علمية قارن خلالها بين ثلاث مجموعات من أطفال المرحلتين التمهيدية والابتدائية هي: مجموعة الأطفال الذين شاهدوا عنفاً أسرياً، وعددهم (40) طفلاً، ومجموعة الأطفال الذين تعرضوا للعنف وشاهدوه أيضاً في أسرهم، وعددهم (55) طفلاً، ومجموعة الأطفال الذين لا ينتمون إلى عائلات عنيفة ولم يشاهدوا عنفاً أسرياً، وعددهم (83) طفلاً. وقد أظهر الأطفال الذين تعرضوا للعنف و شاهدوه أيضاً أنهم يعانون مشكلات أكثر مقارنة بالأطفال الذين شاهدوا العنف فقط أو مجموعة الأطفال الذين لم يشاهدوا أو يتعرضوا للعنف الأسري. ويرى الباحث أن الأطفال الذين يحصلون على جرعة مضاعفة من العنف الأسري – أي مشاهدة العنف بين والديهم مع التعرض للعنف والإيذاء – يظهرون ميلاً أكبر نحو القيام بسلوك عدواني.

وأظهر "بلاسك" وآخرون (Blaske et al., 1989) في دراسة تناولت الخصائص الأسرية وصفات الأصدقاء المراهقين الذين يقومون بالعدوان الجنسي والعدوان اللفظي أو الإهانات، أن التنشئة الأسرية للمراهقين العدوانيين كانت تتصف بالقسوة والتشدد وعدم الانسجام.

ومن ناحية أخرى دلت نتائج الدراسة التي قام بها "درونينج" (Drowning, 1981: 278) والتي كان هدفها فهم أثر بعض المتغيرات الديموغرافية في حوادث الإساءة للأطفال – على أن هناك فروقاً في الطبقات الاجتماعية في حوادث الإساءة. فالطبقات المتدنية الدخل التي مستواها التعليمي منخفض، وجماعات الأقليات العرقية والقومية كانت تظهر لديها زيادة في حوادث الإساءة للأطفال.

وكشف "فيتزجيرالد هيرام" وزملاؤه (Fitzgerald, Hiram et al, 1989) في دراستهم التي هدفت إلى بيان طبيعة العلاقة بين السلوك العدواني الذي يعامل به الوالدان أبناءهم، والمشكلات السلوكية لدى هؤلاء الأبناء – أن هناك علاقة ارتباطية موجبة بين السلوك العدواني الذي يعامل به الوالدان أبناءهم والسلوك العدواني لدى هؤلاء الأطفال.

وفي دراسة أخرى قام بها (إبراهيم عليان، 1993) بهدف الوقوف على العلاقة بين القبول والرفض الوالدي وتوكيد الذات والعدوانية لدى المراهقين من إثبات وجود فروق بين الذكور والإناث في صفة العدوانية، كما أظهرت أيضاً وجود ارتباط موجب بين إدراك أفراد العينة للرفض الوالدي و صفات الشخصية السلبية كالعدوان، والعداء، والتقدير السلبي للذات، وعدم الكفاية الشخصية، وعدم الثبات الانفعالي، والنظرة السلبية للحياة. وقد تكونت عينة دراسته من (102) من الذكور، و(105) من الإناث من تلاميذ الصف الثالث الإعدادي والأول والثاني الثانويين بمدارس مدينة الزقازيق بجمهورية مصر العربية.

كما هدفت دراسة "جيري ودانا" (Geri & Dana,1993) إلى فحص العلاقة بين أساليب المعاملة الوالدية والاضطرابات السلوكية لدى عينة من الأطفال، قوامها (42) طفلاً، تراوح أعمارهم بين 8–16 سنة. وقد توصل الباحثان إلى أن أساليب المعاملة الوالدية الخاطئة التي تتمثل في الرفض والإهمال وعدم المبالاة ترتبط بعلاقة موجبة مع كل من القلق والاكتئاب والسلوك العدواني لدى الأطفال.

وفي السياق نفسه أجرت (ثريا جبريل، 1994) دراسة عن العدوان لدى طلبة الجامعة (134 طالباً وطالبة اختيروا عشوائياً) مستخدمة منهج المسح الاجتماعي من خلال العينة لتعرف ظاهرة العدوان بين طلبة الجامعة، وكذلك المنهج التجريبي لاختبار العلاقة بين المتغيرات، وقد طبقت الباحثة استبانة العدوانية واتجاهاتها التي

أعدها كل من "مولندج. أ، هوب. ك" وترجمها إلى العربية محمد عبد الظاهر الطيب. كما استخدمت المقابلة أداة لجمع البيانات، وطبقت اختبار "ت" وتحليل التباين لتحليل البيانات للتأكد من صحة فروض الدراسة، وقد أسفرت الدراسة عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة العدوان لدى عينة البحث لاختلاف فرقهم الدراسية، كما أثبتت أنه لا توجد فروق في درجة العدوان بين طلبة الجامعة لاختلاف أعمارهم. وأخيراً أثبتت الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة العدوان بين طلبة الجامعة تبعاً لاختلاف حجم أسرهم.

وفي الوقت نفسه كشف "ونتزل وأشير" (Wnetzel & Asher, 1995) في دراستهما التي هدفت إلى فحص العلاقة بين إهمال/ رفض الآباء للأبناء وسلوكهم العدواني وتحصيلهم الدراسي، والتي تكونت عينتها من (423) طفلاً ممن يدرسون بالصفين السادس والسابع الابتدائيين - عن عدد من النتائج من أهمها: أن شعور الأبناء بالرفض الوالدي يرتبط بالسلوك العدواني لدى الأطفال بعلاقة موجبة، كما أوضحت أيضاً: أن الرفض الوالدي وسلوك الطفل العدواني يرتبطان بانخفاض التحصيل الدراسي لدى الأبناء.

وهدفت دراسة قام بها "تشن إكسيناين" وآخرون من زملائه (Chen Xinyin et al., 1995) إلى فحص علاقة المزاج الاكتئابي لدى عينة من الأطفال الصينيين بالضغوط الأسرية والمدرسية، وقد توصل الباحثون إلى ارتباط الضغوط الأسرية والمدرسية بعلاقة موجبة بالاكتئاب لدى أفراد العينة، كما بين أن هناك علاقة موجبة بين مستوى أعراض الاكتئاب ومستوى السلوك العدواني لدى هؤلاء الأطفال.

وأشارت "أودونيل" وآخرون (O'Donnell et al., 1995) إلى أن الأطفال الذين يعانون مشكلات سلوكية تكون لديهم خبرات اجتماعية مبكرة مختلفة عن تلك التي لدى الأطفال العاديين، فالتذبذب في ممارسة التطبيع الاجتماعي والقسوة في المعاملة الوالدية يؤديان إلى نقص الكفاية الاجتماعية وعدم الاتساق مع أنماط السلوك الاجتماعي السوي، وعليه فإن البذور الأولى للسلوك غير الاجتماعي لدى الأطفال - مثل ممارسة العنف والعدوان - تتكون في البيئة الأسرية ويشجعها وينميها عدم الاتساق في ممارسة الضبط الأسري والقسوة التي يتعرض لها الأطفال ويشاهدونها والأسلوب العقابي في التربية، ثم إن الأطفال يعممون هذه

الممارسات العدوانية من البيت إلى المدرسة ويمارسونها ضد الأطفال الآخرين (في: أميمة جادو، 2005:74–77).

واكتشف "كارلين" (Karlen, 1996) في دراسة استطلاعية بهدف تعرف العوامل التي تكمن وراء السلوك العدواني لدى الأطفال أن أساليب المعاملة الوالدية الخاطئة التي تشعر الطفل بأنه مرفوض من والديه كانت من أهم العوامل التي تؤدي إلى ظهور السلوك العدواني لدى الأبناء.

وفي السياق نفسه توصل "جيرالد" (Geralď 1986) في دراسة هدفت إلى فحص العلاقة بين الضغوط الوالدية التي يعامل بها الوالدان أبناءهما ومدى ارتباطها بالسلوك غير الاجتماعي لدى الأطفال إلى نتيجة مشابهة لما توصل إليه "كارلين"، تتلخص في "أن الضغوط الوالدية تكمن وراء السلوك غير الاجتماعي بصفة عامة، والسلوك العدواني بصفة خاصة لدى الأبناء".

كما قام (عبد الله عويدات، 1997: 83–101) بدراسة أثر أنماط التنشئة الأسرية في طبيعة الانحرافات السلوكية عند طلاب الصفوف الثامن والتاسع والعاشر من مدارس الأردن. وبلغت العينة (1907) طلاب. واشتمل انحراف السلوك للطلاب على مجموعة من المتغيرات مثل: ضرب الطلاب الآخرين، إتلاف ممتلكات المدرسة، التحدث مع المعلمين بعنف والتهجم اللفظي عليهم، وحمل أدوات حادة والاعتداء عليهم وغيرها.

وقد تبين له وجود علاقة ذات دلالة إحصائية تعزى إلى نوع التنشئة الأسرية؛ حيث ترتفع المشكلات السلوكية عند أبناء الآباء الذين يمارسون عليهم أساليب التنشئة التسلطية، وفي المقابل فإن من تمارس أمهاتهم أساليب التنشئة الديموقراطية هم أكثر التزاماً وانضباطاً.

أما دراسة "ديفيد" (David, 1997: 409-420) فكانت عن الخصائص الشخصية للآباء المسيئين لأبنائهم، وذلك على عدد من الأسر (ن = 287) أسرة. وطبق على الآباء والأمهات استمارة بيانات عامة، ومقياس للشخصية، ومقياس للتعامل مع الأبناء، كما طبق الباحث على الأبناء مقياساً للتعرض للإساءة الجسمية والنفسية والجنسية من الآباء والأمهات ومن الآخرين. وتوصل الباحث إلى أن نسبة تراوح بين (16%–20%) من الآباء والأمهات يسيئون إلى أبنائهم بشكل متكرر (إساءة جسمية ونفسية وجنسية)، كما أشارت النتائج إلى أن الآباء والأمهات المسيئين لأبنائهم قد تعرضوا بدورهم للإساءة من آبائهم وأمهاتهم في أثناء

طفولتهم، وهم من ثم يكررون نمطاً من الإساءة سبق أن تعرضوا له، كما أن الآباء والأمهات المسيئين لأبنائهم يعانون اضطراباً في الشخصية، ويفتقدون القدرة على التعاطف مع الأبناء، ولا يشبعون حاجات أبنائهم إلى الأمن أو الحب، وهم كذلك أكثر ميلاً لإدمان المخدرات.

كما توصلت الدراسة التي قام بها (مصطفى التير1997، 71-105) إلى أن (42,3%) من أفراد العينة التي قام بدراستها ممن وقع عليهم العنف – (104) من الزوجات مع أزواجهن – قد أقروا بأن أطفالهم كانوا يحضرون العنف باستمرار (دائماً)، كما توصلت الدراسة إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى تعليم الزوجين والعنف العائلي.

وفي الوقت نفسه بينت نتائج دراسة (وليد سرحان، 1997: 27-29) أن تعرض الأطفال للإساءة من قبل والديهم يؤدي إلى العنف لديهم، كما يؤدي إلى ضعف التحصيل الدراسي والثقة بالنفس.

وأضافت فائقة بدر (2001:6-13) دراسة أخرى كان من ضمن أهدافها تعرف طبيعة علاقة إدراك القبول/الرفض الوالدي بالسلوك العدواني، وكان من فروضها أنه توجد علاقة ارتباطية موجبة بين إدراك الأطفال (البنات) للرفض الوالدي من قبل الأب والأم ومستوى السلوك العدواني لديهن. وقد تكونت عينتها من (174) طفلة من تلميذات المرحلة الابتدائية اختيرت عشوائياً من مدرستين من مدارس جدة الحكومية، وجميعهن من طالبات الصفين الثالث والسادس، وهن من الطبقة المتوسطة في المستوى الاجتماعي والاقتصادي وتراوح أعمارهن بين (8-12) سنة. وقد طبقت عليهن استمارة القبول/الرفض الوالدي. وأسفرت الدراسة عن وجود علاقة ارتباطية موجبة بين إدراك الأطفال (البنات) للرفض الوالدي من قبل الأب والأم والسلوك العدواني لديهن.

كما استهدفت دراسة (عمرو علي، 2001: 569-602) بحث العلاقة بين العنف الطلابي وبعض المتغيرات الاجتماعية لدى عينة من طلاب المدارس الثانوية بالقاهرة قوامها (180) طالباً وطالبة. وقد استخدم الباحث للتحقق من فروضه الأدوات التالية: استمارة جمع البيانات الأولية، و استمارة تحديد المستوى الاجتماعي الاقتصادي للأسرة المصرية، و مقياس العنف الذي أعده الباحث. وقد توصلت الدراسة إلى أن الذكور أكثر عنفاً من الإناث، وأن الطلاب الذكور من

المستويات الاقتصادية المنخفضة أكثر عنفاً من الطلاب من المستويات المتوسطة والعلياأما الطلاب من المستويات الاقتصادية المنخفضة فكانوا أكثر استخداماً للعنف اللفظي عن الطبقات الأخرى التي تنتشر فيها صيغ أخرى للتفاهم وتربية الأبناء وكذلك الحزم بصورة أكثر واقعية.

وفي دراسة أخرى قام بها (علي الهنداوي وآخرون، 2001: 67–104) بهدف مقارنة أساليب التنشئة الوالدية التي تقوم على الديموقراطية والتسلط والإهمال المدركة من قبل الطلبة بين فئتي العدوانيين وغير العدوانيين، وقد تكونت عينة الدراسة من (446) طالباً وطالبة من طلبة الصف التاسع الأساسي في محافظات جنوب الأردن، نصفهم من العدوانيين، والنصف الآخر من غير العدوانيين، وطبق مقياس أساليب التنشئة الوالدية: الديموقراطية، والتسلط والإهمال، على أفراد العينة. وحللت البيانات باستخدام تحليل التباين الثنائي متعدد المتغيرات، وتحليل التباين الأحادي، وتوصل الباحثون إلى كثير من النتائج، من أهمها: وجود فروق دالة إحصائياً بين درجات الطلبة غير العدوانيين والعدوانيين على مقياس أساليب التنشئة الوالدية التي تقوم على الديموقراطية؛ إذ أظهرت النتائج أن الطلبة غير العدوانيين يعاملهم الآباء والأمهات بأساليب ديموقراطية أفضل من تلك التي يعاملون بها الطلبة العدوانيين. كما بينت النتائج وجود فروق دالة إحصائياً بين الدرجات التي حصل عليها الطلبة العدوانيون على مقياس أساليب التنشئة الوالدية التي تقوم على التسلط والإهمال والدرجات التي حصل عليها غير العدوانيين. أي أن الطلبة العدوانيين ذكوراً وإناثاً كانوا يعانون تسلطاً وإهمالاً من الآباء والأمهات أعلى من تلك المعاملة التي يعامل بها الطلبة غير العدوانيين.

وقد توصل (حسام الدين عزب، 2002: 18،21 –22) – عند مراجعته نتائج مجموعة من الدراسات العربية التي تناولت العنف من زاوية السلوك العدواني – إلى أن سلوك العدوان لدى الأطفال والمراهقين يرتبط ارتباطاً موجباً بما يمارسه الآباء في أثناء عملية التنشئة الاجتماعية من ممارسات عنيفة تنمي سلوك العدوان لدى الأبناء، وأن المدرسة هي المرتع الخصب لاستشراء هذا السلوك العدواني؛ حيث يرتبط العدوان داخل الفصل وتخريب محتوياته بمستوى التعرض للعقوبات وأشكال الزجر والإيذاء وسوء المعاملة المنزلية من جانب الآباء ارتباطاً موجباً، فكلما ساءت المعاملة الوالدية ساء السلوك في المدرسة.

كما توصل إلى نتائج مشابهة عند مراجعته لبعض الدراسات الأجنبية التي بحثت العلاقة بين العنف الأسري والسلوك العدواني لدى الأبناء في المدرسة؛ حيث أظهرت نتائج تلك الدراسات تأثر سلوك الأبناء في المدرسة بما يلاقونه من عدوان وسوء معاملة في منازلهم من آبائهم، وأن هذا يؤثر في تحصيلهم الدراسي وقدراتهم الاستيعابية للمواد الدراسية فضلاً عن كثرة شجارهم في المدرسة، كما أشارت نتائج تلك الدراسات إلى أن المراهقين الجانحين كانوا يعيشون في أسر بها خلافات زوجية، وكذلك كانوا يتعرضون للإيذاء البدني العنيف من والديهم، كما أشارت الدراسات إلى أن الآباء الذين يمارسون العنف مع أبنائهم كانوا وهم صغار يتعرضون لأشكال من العنف البدني والانفعالي من آبائهم ومن المعلمين بالمدرسة، على العكس من عينة الآباء غير العنيفين مع أبنائهم حيث قرروا أن طفولتهم كانت سعيدة وهادئة ولم يتعرضوا للعنف من والديهم.

وتوصلت (بتول الخليفة، 2003:93–122) في دراسة هدفت إلى التحقق من العلاقة بين القبول/ الرفض الوالدي كما يدركه الأبناء من الجنسين، ومشكلات مرحلة الطفولة المتأخرة، وقد بلغ عدد أفراد عينة الدراسة (411) طالباً من الجنسين راوحت أعمارهم بين (9 و 12) سنة. وتوصلت الباحثة إلى أن هناك ارتباطاً دالاً بين أبعاد مقياس القبول/ الرفض الوالدي تجاه كل من الوالدين (وهو يقيس قبول الوالدين ورفضهما وعدوانيتهما وإهمالهما)، و مشكلات الطفولة المتأخرة (ومن هذه المشكلات ما يلي: العائلية، والانفعالية، والسلوكية، وعدم التركيز ونقص الانتباه)، حيث ظهر أنه كلما زاد الاهتمام والقبول الوالدي للطفل من كلا الوالدين أو أحدهما، خفَّت حدة المشكلات لديه، كما بينت أن الرفض الوالدي وسوء المعاملة الوالدية يعدان سببين مباشرين في انخفاض الشعور بالأهمية والمكانة لدى الطفل.

وثمة دراسة أخرى ميدانية أعدتها (بنة بوزبون، 2004:83–137) على عينة قوامها (605) زوجات، منهن (178) تعرضن للعنف والباقيات – وعددهن (427) زوجة – لم يتعرضن للعنف. وقد وزعت استمارات البحث على العينة في وقت واحد وبطريقة اليد مباشرة. وتتضمن الاستمارة طلب معلومات عن عدد من متغيرات الدراسة ذات العلاقة بالعنف مثل: العمر، الوضع الاجتماعي، الاقتصادي، الثقافي، أشكال العنف وردوده، والمشكلات السلوكية لدى الأطفال. وقد توصلت الباحثة إلى عدد من النتائج، من أهمها:

– أن نسبة (37,4%) من الزوجات غير العاملات تعرضن للعنف بينما بالمقابل تعرضت (23,9%) من الزوجات الموظفات للعنف، وكان هذا التفاوت في نسب التعرض ذا دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,01). وتتسق هذه النتيجة مع ما توصل إليه (إدريس عزام، 2000: 28) في دراسته للعنف الأسري في المجتمع الأردني.

– وجود اختلاف في نسب التعرض للعنف تبعاً لاختلاف وظيفة الزوج، وهذا الاختلاف له دلالة إحصائية عند مستوى (0,01). حيث اتضح أن (56,6%) من الأزواج العاطلين عن العمل مارسوا العنف ضد زوجاتهم.

– وجود اختلاف في نسب التعرض للعنف تبعاً لمعدل دخل الزوجة الشهري، فكلما زاد دخلها قل العنف تجاهها. وهذا الاختلاف له دلالة إحصائية عند مستوى (0,05).

– وجود اختلاف في نسب التعرض للعنف باختلاف معدل دخل الزوج، وهذا الاختلاف له دلالة إحصائية عند المستوى (0,01)؛ أي أن هناك علاقة عكسية بين العنف ودخل الزوج.

– أن نسب التعرض للعنف تختلف باختلاف المستوى التعليمي للزوجة، وهذا الاختلاف كانت له دلالة إحصائية عند المستوى (0,01). وتبرهن هذه النتيجة وجود علاقة عكسية بين مستوى تعليم الزوجة والتعرض للعنف من قبل الزوج، فكلما انخفض مستوى تعليمها ازدادت نسبة تعرضها للعنف.

– أن نسب التعرض للعنف تختلف باختلاف المستوى التعليمي للزوج، وهذا الاختلاف كانت له دلالة إحصائية عند مستوى (0,05). فكلما زاد مستوى تعليم الزوج قل العنف تجاه الزوجة والعكس صحيح.

– أن الغالبية العظمى من الأطفال (70,8%) الذين تتعرض أمهاتهم للعنف يعانون مشكلات سلوكية، ومن بينها العدوان. وتشير النتائج إلى أن الفروق بين العنف الأسري والمشكلات السلوكية لدى الأطفال كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0,01).

وأوضحت دراسة استطلاعية قام بها (عبد السلام الدويبي، 6:2004) حول الأحداث الجانحين في مؤسسات الإصلاح الليبية أن نسبة مرتفعة من هؤلاء الأحداث يأتون من أسر يسود العلاقات بين الآباء والأبناء فيها طابع العنف؛ حيث يميل آباء هذه المجموعة إلى معاقبتهم بالضرب المبرح والتوبيخ اللاذع، كما أن نسبة منهم أشارت إلى أن العلاقات بين الآباء والأمهات علاقة مضطربة يسودها النزاع والخلافات وغالباً ما يلجأ هؤلاء الآباء إلى ضرب زوجاتهم حتى بحضور أبنائهم.

وفي دراسة أخرى قامت بها (سعاد البشر2005: 399–419) بهدف كشف العلاقة بين التعرض للإساءة في الطفولة والمشكلات النفسية – كالقلق والاكتئاب – واضطراب الشخصية الحدية في الرشد، وكذلك تعرف مدى إسهام التعرض للإساءة في الطفولة في التنبؤ بظهور بعض الاضطرابات النفسية. وقد تكونت عينة الدراسة من (97) فرداً من طلبة الهيئة العامة للتعليم التطبيقي بدولة الكويت (ن = 55 للذكور، ن = 42 للإناث) راوحت أعمارهم بين (18 – 32) سنة. وتوصلت الباحثة إلى وجود ارتباط موجب بين التعرض للإساءة في الطفولة، وكل من القلق والاكتئاب واضطراب الشخصية الحدية، ولم توجد فروق دالة بين الذكور والإناث على متغيرات الدراسة، كما كان التعرض للإساءة في الطفولة منبئاً بحدوث مشكلات نفسية في الرشد، كالقلق والاكتئاب واضطراب الشخصية.

وأشار "علي الزهراني" (Ali Al-Zhrany, 2005: 327-330) في دراسة حاول من خلالها تعرف أشكال الإيذاء والإهمال اللتين يتعرض لهما الأطفال وأسبابهما وآثارهما، وقد تكونت عينتها من بعض طلاب الجامعات السعودية وبعض الآباء (ذكوراً وإناثاً)، وطبق عليهم استبانة لجمع البيانات المرغوبة – إلى أن من أسباب إيذاء الأطفال وإهمالهم: مستوى دخل الوالدين المنخفض، كبر حجم الأسرة، صغر سن الآباء، مستوى تعليم الوالدين المنخفض. كما وجد أن الآباء هم أكثر من يؤذي الأبناء جسدياً ونفسياً يليهم الإخوة ثم الأقارب ثم الأمهات وأخيراً المعلمون على التوالي. وأظهرت الدراسة كذلك أن معظم أفراد العينة قد تعرضوا للإيذاء في الفترة من (11–15) سنة من أعمارهم، يتلوهم على الترتيب الأطفال ممن تراوح أعمارهم بين (6– 10) سنوات، ثم من هم أعمارهم أكبر من (16) سنة، بينما تعرض أقل من (5 %) من أفراد العينة للإيذاء النفسي والجسدي عندما كانت أعمارهم أقل من (5) سنوات .

تعقيب على الدراسات السابقة:

لقد خلص الباحث من مراجعة الدراسات السابقة إلى ما يأتي:

– تنوع المتغيرات التي تناولها الباحثون.

– أن أصحاب المستوى الاجتماعي المنخفض أكثر عدوانية من أصحاب المستوى الاجتماعي المرتفع في العدوان المباشر وغير المباشر، الموجه نحو الذات والأسرة والأصدقاء والزملاء.

- لا توجد فروق في درجة العدوان بين طلبة الجامعة باختلاف العمر، والموطن، كما لا يوجد اختلاف في العدوان تبعاً لحجم الأسرة.

- اتفقت معظم الدراسات على خطورة العنف الأسري على شخصيات الأبناء المستقبلية.

- استخدمت معظم الدراسات السابقة المنهج الوصفي والمسحي.

- اعتماد بعض الباحثين السابقين على الأمهات اللاتي تعرضن للعنف الأسري مصدراً وحيداً في وصف سلوك الأبناء وإعطاء معلومات عنهم بعد تعرضهم للعنف، حيث إنهن قد يعطين معلومات مبالغاً فيها؛ لأنهن هن الأخريات يعانين قبل الأبناء العنف الأسري.

- اعتماد معظم الدراسات السابقة على التصاميم الارتباطية دون تحديد الأسباب.

- قلة الدراسات التي تناولت الآثار بعيدة المدى للعنف الأسري في مرحلة البلوغ وما بعدها.

- ندرة الدراسات العلمية الرصينة المبنية على منهج دراسة الحالة.

- تتفق بعض الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في جنس العينة – من الذكور – إلا أن مجتمع الدراسة الحالية يختلف عن جميع مجتمعات الدراسات السابقة، كما أن الأدوات التي استخدمها الباحث الحالي إنما هي من إعداده، وهو ما يختلف عن أدوات الدراسات السابقة التي استعرضت.

فروض الدراسة:

على ضوء ما جاء في الإطار النظري ونتائج الدراسات السابقة حول العلاقة بين العنف الأسري والسلوك العدواني لدى الأبناء، فإن الباحث ينتهي إلى صياغة فروض الدراسة الحالية على النحو الآتي:

الفرض الأول: "توجد علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية بين العنف الأسري تجاه الأبناء وسلوكهم العدواني في مدارسهم".

الفرض الثاني: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الأبناء العدوانيين وغير العدوانيين على مقياس العنف الأسري لصالح العدوانيين".

الفرض الثالث: "توجد علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية بين مستوى تعليم الأبوين والعنف الأسري تجاه الأبناء الذكور".

الفرض الرابع: "توجد علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية بين مستوى دخل الأبوين والعنف الأسري تجاه الأبناء الذكور".

الفرض الخامس: "توجد علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية بين عمل الأبوين والعنف الأسري تجاه الأبناء الذكور".

الفرض السادس: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الأبناء العدوانيين وغير العدوانيين على مقياس السلوك العدواني لصالح العدوانيين".

الإجراءات المنهجية للدراسة:

أ – **منهج الدراسة:** استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي الارتباطي المقارن، كما استخدم منهج الفروق بين المجموعات لمناسبتهما لهذه الدراسة التي تهدف إلى كشف العلاقة بين العنف الأسري كما يدركه الأبناء والسلوك العدواني المدرسي لدى عينة عشوائية من طلاب المرحلة الثانوية بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية. وقد اعتبر السلوك العدواني متغيراً تابعاً، وسيختبر مقابل عدة متغيرات مستقلة هي: العنف الأسري، المستوى التعليمي لكلا الوالدين، مستوى الدخل لكلا الوالدين، عمل كل منهما.

ب – **مجتمع الدراسة:** تكون مجتمع الدراسة الحالية من جميع طلاب المرحلة الثانوية السعوديين (الذكور) المسجلين بالمدارس الحكومية في مدينة الرياض خلال العام الدراسي 1426/1427هـ الموافق 2006م.

ج – **عينة الدراسة:** استخدم الباحث الطريقة العنقودية العشوائية لاختيار عينة الدراسة. وقد اتبع الخطوات التالية لاختيار العينة:

– حصر المدارس الثانوية الحكومية للبنين في كل مركز من مراكز الإشراف السبعة.

– اختيار مدرسة واحدة من كل مركز من مراكز الإشراف السبعة بمدينة الرياض بطريقة عشوائية وقد وقع الاختيار العشوائي على المدارس السبع المبينة في جدول (1).

– تحديد الطلبة ذوي السلوك العدواني من خلال المرشد الطلابي والمعلمين بكل مدرسة ممن يجمعون على أنهم عدوانيون – وفقاً للتعريف الإجرائي للسلوك العدواني – وهم من يعرف عنهم كثرة المضاربات والاعتداء على زملائهم ومخالفة التعليمات وعناد معلميهم وتحطيم ممتلكات المدرسة، وجميعهم من السعوديين.

– اختيار عدد من الطلبة من المدرسة نفسها يماثل عدد الطلبة الذين اختيروا في الخطوة السابقة ومن صفوفهم ومستوياتهم الدراسية نفسها (الصفوف: الأول، الثاني، الثالث)، وجميعهم أيضاً من السعوديين، حتى يكون هناك تشابه في خصائص العينة قدر الإمكان.

– تطبيق أدوات الدراسة على جميع أفراد العينة المحددة في الخطوات السابقة بالطريقة نفسها من خلال الباحث نفسه وبالتعاون مع المرشد الطلابي في مكتبة المدرسة بشكل جماعي، ويستغرق التطبيق من 10– 15 دقيقة.

وقد بلغ مجموع العينة المطبق عليها (336) طالباً، وبعد مراجعة البيانات استبعدت (16) استبانة إما لعدم اكتمالها أو لأن أحد الوالدين متوفى أو لأن الوالدين مطلقان أو منفصلان، وأصبح مجموع الاستبانات المتبقية بعد استبعاد هؤلاء (320) استبانة، منها (158) استبانة للطلاب الذين صنفوا على أنهم عدوانيون والباقي – وعددها (162) استبانة – للطلاب العاديين (غير عدوانيين). وقد أوضحت البيانات الأولية أن المتوسط العمري للعينة = (18,05) سنة بانحراف معياري قدره (1,29) عام. ويبين جدول (1) توزع العينة على المدارس المختارة عشوائياً، وذلك على النحو الآتي:

جدول (1) – توزع العينة على المدارس المختارة عشوائياً من كل مركز

المركز العينة	الروضة الإدريسي	الشرق البيروني	الوسط الغزنوي	الغرب الشوكاني	السويدي الشاطبي	الجنوب العز بن عبدالسلام	الشمال المعتمد بن عباد	المجموع الكلي	النسبة
عدوانيون	19	35	24	30	20	15	15	158	49,4
غير عدوانيين	19	35	25	30	20	15	18	162	50,6
المجموع	38	70	49	60	40	30	33	320	
النسبة	9,4	21,9	11,9	18,8	12,5	10,3	15,3		%100
غير جاد أو أحد والديه متوفى أو مطلق	1	4	2	3	2	1	3	16	

د – أدوات الدراسة: استخدم الباحث عدداً من الأدوات لجمع بيانات الدراسة، ومن ثم اختبار فروض الدراسة، وهي:

1 – **استبانة البيانات العامة:** وتحتوي على معلومات عن الطالب تشمل الآتي: اسم المدرسة، الصف، العمر، الجنسية، المستوى العلمي للأب، المستوى العلمي للأم، مستوى دخل الأب، مستوى دخل الأم، عمل كل من الوالدين، والعلاقة بينهما (يعيشان معاً، مطلقان، منفصلان، أحدهما متوفى أو كلاهما).

2– **مقياس العنف الأسري كما يدركه الأبناء:** من إعداد الباحث، ويتكون من (19) عبارة، في صورته النهائية بعد اختبارات الصدق والثبات، وقد استخدمت طريقة "ليكرت" في طريقة الإجابة، حيث تتكون خيارات الإجابة من خمسة خيارات هي: كثيراً جداً، كثيراً، أحياناً، نادراً، إطلاقاً. وقد اختبر صدقه وثباته بعدد من الطرق، وذلك على النحو الآتي:

صدق المقياس: استخدم الباحث طريقتين لقياس صدق المقياس، هما:

أ – **صدق المحتوى:** حيث عرض المقياس في صورته الأولية على (10) من المحكمين المختصين في علم النفس من قسمي علم النفس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وجامعة الملك سعود، وأجمعوا على مناسبة عبارات المقياس لما أعدت من أجله، إلا أن قليلاً منهم طالب بزيادة عبارات المقياس – حيث كان عدد عباراته عند التحكيم (13) عبارة –، وبالفعل قام الباحث بزيادة العبارات إلى (21) عبارة، ثم عرضه ثانية على (3) من المختصين في علم النفس و أجمعوا على مناسبة عباراته لما أعدت من أجله – وهو قياس العنف الأسري–، وأصبح مجموع عبارات المقياس في صورته الأولية عند إجراء الدراسة الاستطلاعية (21) عبارة. بعدها طبق المقياس على عينة من طلاب المرحلة الثانوية – من ثانوية القدس – وبلغ عددها (42) طالباً، حيث اتضح وضوح عباراته إلى درجة كبيرة.

ب – **الصدق البنائي:** استخدم الباحث معامل ارتباط "بيرسون" لقياس الصدق البنائي لهذا المقياس، وقد كانت جميع معاملات ارتباطه دالة عند مستوى أقل من (0,05)، عدا عبارتين كان ارتباطهما ضعيفاً فصار إلى حذفهما، وقد راوحت معاملات ارتباطه ما بين (0,36) و(0,80) وهو ما يؤكد الاتساق الداخلي للمقياس.

ثبات المقياس: حسب ثبات هذا المقياس بطريقتين، هما:

أ – **طريقة الاتساق الداخلي (ألفا كرونباخ):** وقد بلغ معامل الثبات بهذه الطريقة (0,89) في القياس القبلي و(0,88) في القياس البعدي، ويعد هذا الثبات مرتفعاً، ويكفي لاستخدام المقياس بثقة.

ب – **طريقة إعادة الاختبار:** حيث طبق الاختبار على (42) طالباً من طلاب ثانوية القدس، ثم أعيد تطبيق الاختبار على الطلبة أنفسهم بعد ثلاثة أسابيع، إلا أن (4) منهم كانوا غائبين، فبلغ معامل الثبات المستخرج بهذه الطريقة (0,64) وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0,01)، ويعد هذا الثبات مقبولاً لاستخدام المقياس بثقة.

وبهذا أصبح مجموع عبارات المقياس بعد اختبارات الصدق والثبات (19) عبارة.

وتشير الدرجة المرتفعة في المقياس إلى ارتفاع درجة العنف الأسري كما يدركه الطلاب، بينما تشير الدرجة المنخفضة إلى انخفاض العنف الأسري.

3 – **مقياس السلوك العدواني المدرسي:** من إعداد الباحث إلا أن بعض عباراته اقتبسها الباحث بتصرف من مقياس السلوك العدواني والعدائي للمراهقين والشباب الذي أعدته أ. د. آمال عبد السميع مليجي باظة، وهي العبارات ذات الأرقام 1، 3، 4، 5، 9، 22، 24، ويتكون من (30) عبارة في صورته النهائية، ويجيب عنها المبحوث بالطريقة نفسها لمقياس العنف الأسري المستخدم في هذه الدراسة.

صدق المقياس: استخدم الباحث طريقتين لقياس صدق هذا المقياس، وهما:

صدق المحكمين: حيث عرض المقياس على المحكمين أنفسهم – الذين ذكر تعريفهم عند الحديث عن مقياس العنف الأسري المستخدم في هذه الدراسة – وأجمعوا على مناسبة جميع عباراته لما أعدت من أجله عدا عبارة واحدة رأوا حذفها؛ لأنها ترتبط بسلوك أصبح لا يطبق في المدارس.

الصدق البنائي: استخدم الباحث معامل ارتباط "بيرسون" لقياس الصدق البنائي، وقد كانت جميع معاملات الارتباط دالة عند مستوى أقل من (0,05)،عدا عبارة واحدة كان معامل ارتباطها ضعيفاً – غير دال إحصائياً– فحذفت من المقياس في صورته النهائية، وقد تراوحت معاملات ارتباطه ما بين (0,34) و(0,79)، وهو ما يؤكد الاتساق الداخلي للمقياس.

ثبات المقياس: حسب ثبات هذا المقياس بطريقتين، هما:

أ – **طريقة الاتساق الداخلي (ألفا كرونباخ):** وقد بلغ معامل الثبات بهذه الطريقة (0,91) في القياس القبلي و(0,94) في القياس البعدي، ويعد هذا الثبات مرتفعاً.

ب – **طريقة إعادة الاختبار:** حيث طبق الاختبار على (42) طالباً من طلاب ثانوية القدس، ثم أعيد تطبيق الاختبار على الطلبة أنفسهم بعد ثلاثة أسابيع، إلا أن (4) منهم كانوا غائبين، فبلغ معامل الثبات المستخرج بهذه الطريقة (0,67)، وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0,01)، ويعد هذا الثبات مرتفعاً ومقبولاً لاستخدام المقياس بثقة.

وبهذا أصبح مجموع عبارات المقياس بعد اختبارات الصدق والثبات (30) عبارة.

وتشير الدرجة المرتفعة في المقياس إلى ارتفاع السلوك العدواني لدى الطالب في المدرسة، بينما تشير الدرجة المنخفضة إلى انخفاض السلوك العدواني.

جـ – **أسلوب جمع البيانات:** قام الباحث بعدد من الخطوات من أجل جمع البيانات هي:

الخطوة الأولى: مخاطبة الإدارة العامة للتربية والتعليم بمنطقة الرياض للحصول على إذن رسمي لتطبيق الاستبانات على المدارس المختارة عشوائياً.

الخطوة الثانية: القيام بالدراسة الاستطلاعية على (42) طالباً من طلبة المرحلة الثانوية، بهدف الآتي:

1 – التأكد من وضوح التعليمات وعبارات المقاييس المستخدمة في هذه الدراسة.

2 – اختبارات الصدق والثبات من خلال التطبيق القبلي والبعدي بفاصل زمني قدره ثلاثة أسابيع على عينة استطلاعية قوامها (42) طالباً من طلاب المرحلة الثانوية.

الخطوة الثالثة: تحديد المدارس – عشوائياً – التي ستطبق فيها الدراسة، ومن ثم مقابلة مديرها وتعريفه بالباحث وتسليمه خطاب الإذن بالتطبيق واستئذانه لمقابلة المرشد الطلابي الذي كان له دور كبير في تحديد أفراد العينة بالتعاون مع زملائه وكلاء المدرسة والمعلمين.

الخطوة الرابعة: تطبيق أدوات الدراسة على العينة بشكل جماعي بعد توضيح كيفية الإجابة لهم. وقد بدأ التطبيق بتأريخ 1427/2/7هـ الموافق 2006/3/7م، واستغرق التطبيق قرابة الشهرين. وبلغ إجمالي العينة المطبق عليها (336) طالباً،

استبعد منهم (16) طالباً؛ لعدم جديتهم أو لأنهم لم يكملوا الاستبانة أو المتوفى أحد والديهم، وأصبحت عينة الدراسة التي أجريت عليها التحليلات (320) طالباً، منهم (158) طالباً من ذوي السلوك العدواني والباقي من الطلبة العاديين وعددهم(162) طالباً.

وقد كان الباحث يراجع استبانة كل طالب بعد الانتهاء منها مباشرة ويطالبه باستكمال أي معلومة لم تستكمل، وذلك قبل مغادرة الطالب مكان التطبيق بالمكتبة.

بعدها رمّزت الاستبانات ومجموعها (320) استبانة، ثم أدخلت بياناتها في الحاسوب واختيرت الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليلها للتحقق من النتائج إذا ما كانت تؤيد فروض الدراسة أو تنفيها.

متغيرات الدراسة وطرق قياسها: استخدمت في هذه الدراسة مجموعة من المتغيرات المستقلة هي العنف الأسري والمستوى التعليمي لكل من الأب والأم، ومستوى الدخل لكل منهما، وعمل كل منهما، والعلاقة بين الأب والأم لقياس تأثيراتها في المتغير التابع وهو السلوك العدواني لدى الأبناء.

1 – **مستوى التعليم لكل من الأب والأم:** وقد قيس بوضع سؤال عن المستوى التعليمي لكل منهما على النحو التالي:

الشهادة الابتدائية وما دونها، الشهادة المتوسطة والثانوية، الشهادة الجامعية وما فوقها. وقد اعتبرت الشهادة الابتدائية وما دونها تعليماً منخفضاً، والشهادة المتوسطة والثانوية تعليماً متوسطاً، والشهادة الجامعية وما فوقها تعليماً عالياً.

2 – **مستوى الدخل لكل من الأب والأم:** وقد قيس بوضع فقرة عن مستوى دخل الأب وفقرة عن مستوى دخل الأم على المستوى الفئوي المتدرج على النحو التالي: ليس له دخل إطلاقاً، أقل من 4000 ريال، من 4000 – أقل من8000 ريال، من 8000 ريال فأكثر.

ونظراً للحاجة الإحصائية لتحليل البيانات أعيد تصنيف هذا المتغير على المستوى الترتيبي ليتكون من ثلاث فئات:

أ – مستوى دخل منخفض: ويشمل فئات الدخل: ليس له دخل إطلاقاً وأقل من 4000 ريال.

ب – مستوى دخل متوسط: ويشمل فئات الدخل: من 4000 – أقل من8000 ريال.

ج – مستوى دخل عالٍ: ويشمل فئات الدخل: من 8000 ريال فأكثر.

3 – **عمل كل من الأب والأم:** وقد قيس هذا المتغير على المستوى الاسمي بوضع فقرتين مفتوحتين عن مهنة كل منهما. ونظراً إلى عدم أهمية مسمى المهنة وإنما المهم معرفة العلاقة بين العنف الأسري والسلوك العدواني لدى الأبناء العدوانيين وغير العدوانيين أعيد تصنيف هذا المتغير إلى مجموعتين:1– يعمل. 2– لا يعمل.

4 – **العلاقة بين الوالدين:** وقد قيس بوضع فقرة عن العلاقة بين الأب والأم على المستوى الاسمي، حيث سئل المبحوث عن العلاقة بين الأبوين التي تكونت من الخيارات الآتية: أبي وأمي يعيشان معاً، مطلقان، منفصلان، أحدهما أو كلاهما متوفى.

5 – **العنف الأسري:** وقد قيس من خلال مقياس العنف الأسري كما يدركه الأبناء، الذي أعده الباحث، وقد جرى الحديث عن صدقه وثباته وخيارات الإجابة عنه وكيفية حساب الدرجة سابقاً عند الحديث عن أدوات الدراسة.

6 – **السلوك العدواني المدرسي:** وقد قيس هذا المتغير من خلال مقياس السلوك العدواني المدرسي الذي أعده الباحث، وقد جرى الحديث عن صدقه وثباته وخيارات الإجابة عنه وكيفية حساب الدرجة سابقاً عند الحديث عن أدوات الدراسة.

تحليل البيانات:

من أجل التحقق من فروض الدراسة الحالية، استخدم الباحث الأساليب الإحصائية التي تتناسب مع طبيعة هذه الدراسة، وذلك على النحو التالي:

1 – المتوسطات والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة الحالية.

2 – معامل ارتباط بيرسون.

3 – اختبار "ت "T. Test.

نتائج الدراسة:

كشفت التحليلات الإحصائية للبيانات عن النتائج الآتية:

الفرض الأول: "توجد علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية بين العنف الأسري تجاه الأبناء وسلوكهم العدواني في مدارسهم".

جدول (2) – الارتباط بين العنف الأسري والسلوك العدواني لدى الأبناء

المتغير	السلوك العدواني	الدلالة
العنف الأسري	0,506	0,000* دالة

يتبين من الجدول (2) أنه توجد علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,0001) بين العنف الأسري والسلوك العدواني لدى الأبناء، وتمثل هذه النتيجة تأييداً للفرض الأول.

الفرض الثاني: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الأبناء العدوانيين وغير العدوانيين على مقياس العنف الأسري لصالح الأبناء العدوانيين".

جدول (3) – نتيجة اختبار "ت" لقياس الفروق بين الأبناء العدوانيين وغير العدوانيين على مقياس العنف الأسري

نوع العينة	عدد الطلاب	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة «ت»	مستوى الدلالة
غير عدواني	162	22,6975	17,56729	5,941–	دالة عند مستوى دلالة 0,0001
عدواني	158	38,2785	28,03089		

يوضح جدول (3) نتيجة اختبار "ت" لدلالة الفروق بين الأبناء العدوانيين وغير العدوانيين على مقياس العنف الأسري كما يدركه الأبناء، حيث أسفرت النتيجة عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0,0001) بين متوسطات درجات مجموعة الأبناء الذين صنفوا على أنهم عدوانيون وبين متوسطات درجات الأبناء غير العدوانيين على مقياس العنف الأسري لصالح العدوانيين، كما بينت ذلك المتوسطات للمجموعتين في جدول (3)، وهكذا تدعم هذه النتيجة الفرض الثاني.

الفرض الثالث: "توجد علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية بين مستوى تعليم الأبوين والعنف الأسري تجاه الأبناء الذكور".

جدول (4) – العلاقة بين مستوى تعليم الأبوين والعنف الأسري تجاه الأبناء

المتغير	قيمة بيرسون	الدلالة
مستوى تعليم الأب	0,0140–	0,012* دالة
مستوى تعليم الأم	0,029–	0,608

يتبين من جدول (4) وجود علاقة ارتباطية سالبة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للأب والعنف الأسري. كما يوضح الجدول أيضاً عدم وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين مستوى تعليم الأم والعنف الأسري، وبهذه النتيجة فإن الفرض الثالث يتحقق جزئياً.

الفرض الرابع: "توجد علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية بين مستوى دخل الأبوين والعنف الأسري تجاه الأبناء الذكور".

جدول (5) – العلاقة بين مستوى دخل الأبوين والعنف الأسري تجاه الأبناء

المتغير	قيمة بيرسون	الدلالة
مستوى دخل الأب	,151–	0,007* دالة
مستوى دخل الأم	0,029	0,604

يظهر جدول (5) وجود علاقة ارتباطية سالبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,01) بين مستوى دخل الأب والعنف الأسري. كما يوضح الجدول نفسه عدم وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين دخل الأم والعنف الأسري تجاه الأبناء. وتمثل هذه النتيجة تأييداً جزئياً للفرض الرابع.

الفرض الخامس: "توجد علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية بين عمل الأبوين والعنف الأسري تجاه الأبناء الذكور".

جدول(6) – العلاقة بين عمل الأبوين والعنف الأسري تجاه الأبناء

المتغير	قيمة بيرسون	الدلالة
عمل الأب	0,052 –	0,356
عمل الأم	0,058–	0,302

يظهر جدول (6) عدم وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين عمل

الأبوين والعنف الأسري مع وجود علاقة بين العنف الأسري وعمل الأبوين إلا أنها غير دالة إحصائياً. وتمثل هذه النتيجة عدم تأييد للفرض الخامس.

الفرض السادس: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الأبناء العدوانيين وغير العدوانيين على مقياس السلوك العدواني لصالح الأبناء العدوانيين".

جدول (7) – نتيجة اختبار "ت" لدلالة الفروق بين متوسطات درجات الأبناء العدوانيين وغير العدوانيين وفقا للسلوك العدواني للأبناء

نوع العينة	عدد الطلاب	المتوسط	الإنحراف المعياري	قيمة "ت"	مستوى الدلاله
غير عدواني	162	22,1235	16,97560	05,929	دالة عند مستوى دلالة 0,0001
عدواني	158	37,2215	27,62950		

يوضح جدول (7) نتيجة اختبار "ت" لدلالة الفروق بين الأبناء العدوانيين وغير العدوانيين على مقياس السلوك العدواني. وقد أسفرت النتيجة عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,0001) في السلوك العدواني بين متوسطات درجات مجموعة الأبناء العدوانيين ومتوسطات درجات الأبناء غير العدوانيين، وتمثل هذه النتيجة دعماً للفرض السادس.

مناقشة النتائج:

أولاً – مناقشة نتائج الفرض الأول:

يتبين من النتائج تحقق هذا الفرض، حيث وجدت علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية بين العنف الأسري والسلوك العدواني لدى الأبناء عند مستوى دلالة (0,001). وتشير هذه النتيجة إلى أنه كلما زاد العنف الأسري زاد السلوك العدواني لدى الأبناء في مدارسهم. وتتفق نتيجة الدراسة الحالية مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة لكل من (مديحة سليم، 1981) و (سميحة عبد الغني، 1983) و (محيي الدين أحمد، 1983) و (جبريل فاروق، 1985) و (نجوى خليل، 1987) و (Blaske et al.,1989) و(Fitzgerald et al., 1989) و (إبراهيم عليان، 1993) و(Geri & Dana, 1993) و(Wnetzel & Asher, 1995) و(O'Donnel et al., 1995) ودراسة (Karlen,1996) و(Gerald,1996) و (عبدالله عويدات، 1997) و (فائقة بدر، 2001)

و (حسام الدين عزب، 2002) و (عبد السلام الدويبي، 2004) و (سعاد البشر، 2005)، وقد وجدت جميعها أن أساليب التنشئة أو المعاملة الوالدية غير المناسبة أو عدوانية أحد الوالدين ترتبط إيجاباً بزيادة السلوك العدواني لدى الأبناء أو الانحراف أو حدوث مشكلات نفسية في الرشد كالقلق والاكتئاب واضطراب الشخصية.

وقد يعزى هذا إلى أن سلوكيات الآباء تجاه أبنائهم في أثناء عملية التنشئة قد تترك أثراً مستديماً في شخصية هؤلاء الأبناء المستقبلية؛ لأن الأبناء يتقمصون شخصيات آبائهم وسلوكياتهم ويجيدون ملاحظة المعلمين وتقليدهم، من هذا فإن الأبناء الذين يتعرضون للأساليب العقابية العنيفة كالضرب والتوبيخ والتسلط والقسوة في أثناء تنشئتهم يطبقون هذه السلوكيات على من يتعاملون معهم كالزملاء والمعلمين في المدرسة.

ثانياً – مناقشة نتائج الفرض الثاني:

يظهر من تحليل النتائج تحقق هذا الفرض؛ حيث أسفرت نتائج التحليل عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات مجموعة الأبناء العدوانيين وبين متوسطات درجات الأبناء غير العدوانيين على مقياس العنف الأسري لصالح الأبناء العدوانيين، كما بينت ذلك المتوسطات في جدول (3). وتؤكد نتيجة هذا الفرض أن الطلبة الذين صنفوا على أنهم عدوانيون تعرضوا للعنف الأسري أكثر من الطلبة الذين صنفوا على أنهم غير عدوانيين. وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع ما توصل إليه كل من (Davis & Carlson, 1987) و (Hughes, 1988) و (وليد سرحان، 1997) و (علي الهنداوي وآخرين، 2001) و (بنة بوزبون، 2004)، وقد وجدت جميعها فروقاً ذات دلالة إحصائية بين الأبناء العدوانيين وغير العدوانيين.

ويرى الباحث أن هذه الفروق قد تعزى لأساليب التنشئة أو المعاملة الوالدية أو العنف الأسري كما يدركه الأبناء؛ أي أن الأبناء العدوانيين كانوا يتعرضون لتنشئة سيئة وتسلطية وعنف أسري.

ولم يطلع الباحث على أي دراسة علمية أخرى تختلف نتائجها مع نتائج الدراسة الحالية.

ثالثاً – مناقشة نتائج الفرض الثالث:

يتضح من النتائج تحقق هذا الفرض جزئياً؛ حيث أسفرت النتائج عن وجود علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0,01) بين المستوى التعليمي للأب

والعنف الأسري؛ أي أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للأب قل العنف الأسري تجاه الأبناء والعكس صحيح. وتتسق نتيجة الدراسة الحالية مع نتائج الدراسات السابقة لكل من (Moonman, 1987) و (Drowning, 1981) و (بنة بوزبون، 2004).

وتؤكد هذه النتيجة أهمية تعليم الآباء وانعكاس ذلك إيجاباً على أبنائهم؛ أي أنه كلما كان المستوى التعليمي للأب عالياً استطاع أن يختار أساليب مناسبة لتنشئة أبنائه فضلاً عن أن الأب المتعلم لديه فرصة أكبر من غيره في الحصول على وظيفة، ومن ثم يكون دخله جيداً،إلا أنها تختلف مع نتائج دراسة (مصطفى التير، 1997) التي لم تجد فروقاً ذات دلالة إحصائية بين مستوى تعليم الزوجين والعنف العائلي.

كما توضح النتائج عدم وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين مستوى تعليم الأم والعنف الأسري على الرغم من وجود علاقة سالبة بين تعليم الأم والعنف الأسري تجاه الأبناء إلا أنها غير دالة إحصائياً.

وتتفق نتائج دراستنا الحالية في هذه الجزئية مع ما توصل إليه كل من (جبريل فاروق، 1985) و (مصطفى التير، 1997). ويعزو الباحث عدم وجود علاقة أو فروق ذات دلالة بين مستوى تعليم الأم والعنف الأسري إلى أن الأم بطبيعتها أكثر عطفاً على أبنائها سواء أكانت متعلمة أو غير متعلمة. وتختلف هذه النتيجة مع نتائج دراستي كل من (Drowning, 1981) و (بنة بوزبون، 2004) اللتين وجدتا علاقة بين المتغيرين موضع البحث.

رابعاً – مناقشة نتائج الفرض الرابع:

يتبين من النتائج تحقق هذا الفرض جزئياً؛ حيث تبين وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية سالبة عند مستوى دلالة (0,01) بين دخل الأب والعنف الأسري تجاه الأبناء. وتشير هذه النتيجة إلى أنه كلما ارتفع مستوى دخل الأب قل العنف الأسري تجاه الأبناء والعكس صحيح. ويفسر الباحث هذه النتيجة بأن مستوى دخل الأب المرتفع ينعكس إيجاباً على الجو الأسري؛ حيث إن الأب يستطيع توفير احتياجات الأسرة؛ ما يجعل الأبناء في وضع نفسي جيد ينعكس إيجاباً على تعاملهم مع الآخرين من الزملاء والمعلمين وغيرهم. وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسات كل من (نجوى خليل، 1987) و(Drowning, 1981) و (عمرو علي،

2001) و (بنة بوزبون، 2004) و (Al-Zhrani, 2005)، وجميعها تؤكد أنه كلما زاد دخل الأب قل العنف تجاه الأبناء، ومن ثم قل عدوان الأبناء تجاه الآخرين.

كما تبين كذلك عدم وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين دخل الأم والعنف الأسري تجاه الأبناء، وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة لكل من (نجوى خليل، 1987) و(Drowning, 1981) (عمرو علي، 2001م) و(Al-Zhrani, 2005)، وقد ربطت جميعها بين العنف الأسري تجاه الأبناء ومستوى دخل الأبوين.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن معظم الأسر السعودية تعتمد في دخلها على الأب؛ إذ بينت ذلك المعلومات الأولية في أداة الدراسة، وأظهرت أن قرابة (95%) من أمهات الأبناء الذين طبقت عليهم الدراسة الحالية دخلهن منخفض أو ليس لهن دخل إطلاقاً. من هنا يبدو للباحث أن الدخل الجيد للأب يخفف من المشكلات الأسرية؛ ما ينعكس إيجابياً على الأسرة كلها، فيقل العنف تجاه الزوجة والأبناء ويقل تبعاً لذلك السلوك العدواني لدى الأبناء تجاه زملائهم والآخرين.

خامساً – مناقشة نتائج الفرض الخامس:

يتبين من النتائج عدم تحقق هذا الفرض؛ حيث أظهرت النتائج عدم وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين عمل الأبوين (الأب والأم) والعنف الأسري على الرغم من أن العلاقة بين المتغيرين علاقة سالبة ولكنها لم تصل إلى مستوى الدلالة. وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع ما توصل إليه (جبريل فاروق، 1985) إلا أنها تختلف مع ما توصلت إليه نتائج دراستي كل من (Moonman, 1987) و (بنة بوزبون، 2004م)، وقد يرجع السبب في هذا الاختلاف إلى أن عينة هذه الدراسات إما أن تكون من الزوجات المتسلطات كما في دراسة (جبريل فاروق، 1985) أو اللاتي تعرضن لعنف الأزواج، بينما دراستنا الحالية عينتها من الأبناء الذكور، فضلاً عن اختلاف مجتمعات الدراسات الثلاث؛ فكل واحدة منها أجريت في دولة مختلفة.

وتبين هذه النتيجة أن عمل الأبوين يرتبط ارتباطاً سلبياً بالعنف الأسري ولكنه لا يصل في أهميته إلى مستوى دخل الأب الذي وجد في هذه الدراسة أنه يرتبط بالعنف الأسري، وهذا يعني أن الآباء إذا توافر لهم دخل جيد حتى ولو كانوا لا يعملون، انعكس هذا إيجاباً على تعاملاتهم مع أبنائهم ومن ثم يقل العنف الأسري تجاه أبنائهم، ويقل تبعاً لذلك عدوان الأبناء تجاه زملائهم أو معلميهم في المدرسة.

سادساً – مناقشة نتائج الفرض السادس:

تبين النتائج تحقق هذا الفرض، حيث أسفرت نتيجة التحليل الإحصائي عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,0001) في السلوك العدواني بين الطلبة العدوانيين وغير العدوانيين لصالح العدوانيين. وتؤكد هذه النتيجة أن الطلبة الذين صنفوا على أنهم عدوانيون كانوا بالفعل أكثر عدوانية وفقاً لمقياس السلوك العدواني المدرسي المستخدم في هذه الدراسة.

وتتفق نتيجة الدراسة الحالية مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة من نتائج مثل دراسة (Davis & Carlson, 1987) وهيوز (Hughes, 1988) و (Fitzgerald Hiram et al., 1989) و (O'Donnell et al., 1995) و (عبد الله عويدات، 1997) و(حسام الدين عزب، 2002)، وقد أجمعت على وجود علاقة إيجابية بين العنف أو التسلط أو العدوان الأسري والسلوك العدواني لدى الأبناء في مدارسهم.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة اختبار الفرض الثاني التي أظهرت فروقاً ذات دلالة إحصائية بين الأبناء العدوانيين وغير العدوانيين وفقاً لدرجة العنف الأسري لصالح الأبناء العدوانيين. ويعزو الباحث هذه الفروق بين العدوانيين وغير العدوانيين إلى أسلوب التنشئة الاجتماعية التي تعتمد على أسلوب التسلط والعنف وتغيب أساليب الحوار والإقناع والتفاهم بين الآباء وأبنائهم.

وتؤكد نتيجة اختبار الفرض السادس صحة تصنيف المرشدين والمعلمين لهؤلاء الطلاب على أنهم عدوانيون أو غير عدوانيين وكذلك قدرة مقياس السلوك العدواني المستخدم في هذه الدراسة على التمييز بين المجموعتين.

التوصيات والمقترحات:

أوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين العنف الأسري والسلوك العدواني لدى الأبناء، ولهذا يقدم الباحث مجموعة من التوصيات التي يرى أهميتها للتقليل من آثار العنف الأسري في سلوك الأبناء وشخصياتهم المستقبلية، ومنها:

– تصميم برامج تدريبية للآباء العدوانيين لمساعدتهم على كيفية السيطرة على الغضب ونوبات العنف مع بيان لأهم الأساليب التربوية الصحيحة غير العنيفة؛ حتى نقلص من احتمالات اعتدائهم على أبنائهم جسدياً أو لفظياً أو نفسياً.

– التوسع في إنشاء عيادات العلاج النفسي القادرة على التخفيف من آثار

العنف الأسري النفسية والسلوكية على الأبناء و تزويدهم بالمهارات التي تزيد من قوة تحملهم لمواقف الغضب والإحباط في حياتهم المستقبلية.

– على المدرسة أن تبين للطلاب العدوانيين خطورة تقمص الآباء أو الأشخاص الذين يستخدمون العنف لحل مشكلاتهم أو محاكاتهم.

– من الضرورة أن تقوم كل مدرسة بحصر الطلاب العدوانيين لديها ومن ثم إعداد برامج رعاية نفسية قائمة على اللعب تتيح لهم فرصة التعبير عن مشاعرهم للتخلص من آلامهم الناتجة عن العنف الأسري الذي تعرضوا له.

– ملاحظة الطلاب الذين يعانون عنفاً أسرياً تسبب في انطوائهم أو عدوانيتهم ودمجهم مع طلاب يتمتعون بمهارات اجتماعية قوية لجذبهم إلى المشاركة في نشاطات مسلية وايجابية بغية تعلمهم كيفية إقامة العلاقات والتفاعل الإيجابي مع الآخرين.

– توعية الأسرة والمجتمع من خلال مجالس الآباء ووسائل الإعلام المختلفة بخطورة العنف الأسري على الصحة النفسية للأبناء مع بيان حقوق الطفل في الإسلام، وكذا شرح بنود اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة عام 1989م.

– دعوة الجهات الرسمية المعنية إلى وضع البرامج الوقائية والعلاجية لمشكلة العنف الأسري مع السرعة في إقرار الأنظمة والإجراءات الضرورية لحماية ضحايا العنف الأسري من الأبناء.

– إنشاء مراكز أو دور للبنين والبنات يوجد بها فريق يتكون من اختصاصي نفسي واجتماعي وأطباء، يتولى استقبال ضحايا العنف الأسري من الأبناء وعلاجهم بدنياً ونفسياً.

– إجراء دراسات رصينة وموسعة حول حجم مشكلة العنف الأسري ومدى انتشارها وأسبابها وآثارها في الجنسين على المديين القريب والبعيد وفي مختلف الأعمار.

المراجع:

إبراهيم أحمد عليان (1993). دراسة العلاقة بين القبول/الرفض الوالدي وتوكيد الذات والعدوانية لدى المراهقين. مجلة علم النفس، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، العدد27: 90–129.

أحمد العايد (1989). **المعجم العربي الأساس**. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، لاروس.

أحمد عكاشة (1982). علم النفس الفسيولوجي. دار المعارف.

إدريس عزام (2000). العنف الأسري وانعكاساته على صحة المرأة في المجتمع العربي. الأردن: الجامعة الأردنية، **المجلة الثقافية**، العدد(51)، يونيو/ أغطس: 28-51.

أميمة منير عبدالحميد جادو (2005). **العنف المدرسي بين الأسرة والمدرسة والإعلام**. القاهرة: دار السحاب للنشر والتوزيع.

بتول محيي الدين الخليفة (2003). إدراك الأولاد للقبول/ الرفض الوالدي وعلاقته بمشكلات الطفولة المتأخرة لدى عينة من تلاميذ المرحلة الابتدائية بدولة قطر (ذكور وإناث). بحث مقدم في مؤتمر الإرشاد النفسي، جامعة عين شمس، القاهرة: 93 – 122.

بنة يوسف بوزبون (2004). **العنف الأسري وخصوصية الظاهرة البحرينية**. البحرين: المركز الوطني للدراسات.

تركي محمد العطيان (2005) سيكولوجية سلوك عنف الزوج ضد الزوجة: دراسة تحليلية وصفية لأسبابها وكيفية حدوثها. **مجلة بحوث كلية الآداب**، جامعة المنوفية، العدد الستون، يناير: 160-227.

ثريا عبدالرؤوف جبريل (1994). العدوان لدى طلبة الجامعة وأثر بعض الأساليب الجشتلطية في التخفيف من حدته، المؤتمر الدولي الأول للإرشاد النفسي، مركز الإرشاد النفسي، القاهرة: المجلد الثاني.

جبريل السعيد فاروق (1985). العدوانية والتسلطية لدى الأمهات وعلاقتها بعدوانية الأبناء وبعض المتغيرات الديموجرافية للأمهات. **مجلة كلية التربية بالمنصورة**، العدد (7): 181-220.

حامد عبد السلام زهران (1987). **الصحة النفسية والعلاج النفسي**. القاهرة: عالم الكتب، ط2.

حسام الدين محمود عزب (2000). العنف الوالدي وعلاقته بعنف الأبناء (دراسة فينومنيولوجية لجذور العنف). المؤتمر العلمي السنوي، مركز دراسات الطفولة، جامعة عين شمس: 247 – 300.

حسام الدين محمود عزب (2002). فعالية برنامج علاجي تفاوضي تكاملي في التغلب على سلوكيات العنف لدى عينة من المراهقين، جامعة عين شمس: المؤتمر السنوي التاسع لمركز الإرشاد النفسي، 21-23 ديسمبر2002 – بعنوان: "الإرشاد النفسي: قوة للتنمية والتقدم"، المجلد الثاني: 1-81.

حسين علي الغول (2003).علم النفس الجنائي **الإطار والمنهجية: الجوانب النفسية والإكلينيكية للمجرم**. القاهرة: دار الفكر العربي.

حسين علي فايد (2004). **العدوان والاكتئاب**. الإسكندرية: مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع.

حمزة، جمال مختار (2001). سلوك الوالدين الإيذائي للطفل وأثره على الأمن النفسي له. **علم النفس**، العدد (58)، إبريل- مايو – يونيو:128 – 143.

روحي مروح عبدات (2005). **دليل الآباء والأمهات لحل مشكلات الأطفال السلوكية**. الشارقة: مدينة الشارقة للخدمات الإنسانية.

زكريا الشربيني (1994). **المشكلات النفسية عند الأطفال**. القاهرة: دار الفكر العربي.

سالم عبدالقوي (1995). **علم النفس الفسيولوجي**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط2.

سعاد عبدالله البشر (2005). التعرض للإساءة في الطفولة وعلاقته بالقلق والاكتئاب واضطراب الشخصية الحدية في الرشد. **دراسات نفسية**، المجلد الخامس عشر، العدد الثالث، يوليو: 399 – 419.

سليمان الريحاني (1985). أثر نمط التنشئة الأسرية على الشعور بالأمن، الأردن، الجامعة الأردنية. **مجلة دراسات**، المجلد الثاني عشر، العدد (11): 199–219.

سليمان الريحاني (1999). الملتقى التربوي العربي، لبنان،
http: //www.almoultaqa.com/Lebanon99/ryhani.htm.

سميحة نصر عبدالغني (1983). الشخصية العدوانية وعلاقتها بالتنشئة الاجتماعية والاتجاهات الوالدية وارتباطها بعدوانية الأبناء وبعض سماتهم الشخصية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة.

سوسن شاكر الجلبي (2004م). آثار العنف وإساءة معاملة الأطفال على الشخصية المستقبلية "دراسة في زمن الحصار الاقتصادي والحروب على العراق"
http: //www.nesasy.com/violent-child/12-04/violent-child-1120401.html

سيجموند فرويد وكونراد لورنز وريتشارد ولتر ونيل ميلر وروبرت سيرز (1986). **سيكولوجية العدوان: بحوث في ديناميكية العدوان لدى الفرد والجماعة والدولة**. ترجمة عبدالكريم ناصف، الأردن، عمان: دار منارات للنشر.

صالح عبد الله أبو عباة (2000). إساءة معاملة الطفل، جامعة عين شمس، مركز دراسات الطفولة: المؤتمر العلمي السنوي بعنوان: معاً من أجل مستقبل أفضل لأطفالنا، 25 – 27 مارس:89 ـ101.

صلاح الدين عبدالغني عبود (1991). مدى فاعلية برنامج إرشادي في تخفيف السلوك العدواني لدى طلاب الحلقة الثانية من التعليم الأساسي. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أسيوط بمصر: كلية التربية.

عبدالسلام بشير الدويبي (2004). **العنف العائلي: الأبعاد السلبية والإجراءات الوقائية والعلاجية (المجتمع العربي الليبي كنموذج)**. مركز عفت الهندي للإرشاد الالكتروني.

عبدالله عويدات (1997). أثر أنماط التنشئة الأسرية على طبيعة الانحرافات السلوكية عند طلبة الصفوف الثامن والتاسع والعاشر الذكور في الأردن. **مجلة دراسات**، الجامعة الأردنية، المجلد (24)، العدد (1)، آذار: 83–101.

عبدالمجيد منصور وزكريا الشربيني (2003). **سلوك الإنسان بين الجريمة – العدوان – الإرهاب**. القاهرة: دار الفكر العربي.

عطية محمد سيد (1995). مظاهر السلوك العدواني لدى عينة من المتأخرين دراسياً وأثر الإرشاد

النفسي في تعديله، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الزقازيق، كلية التربية، قسم الصحة النفسية.

علاء الدين القبانجي (2000). العنف: السيكولوجية والعلاج. **مجلة النبأ**، العدد 47، تموز: 1–11.

علي الهنداوي ورافع الزغلول ونائل البكور (2001). الفروق بين الطلاب العدوانيين وغير العدوانيين في أساليب التنشئة الوالدية المدركة ومفهوم الذات الأكاديمي، **رسالة التربية وعلم النفس**، العدد (14): 67–104.

عمرو رفعت علي (2001). العلاقة بين العنف الطلابي وبعض المتغيرات الاجتماعية لدى عينة من طلاب المدارس الثانوية، جامعة عين شمس، المؤتمر السنوي الثامن لمركز الإرشاد النفسي، 4–6 نوفمبر2001، بعنوان: "الأسرة في القرن الحادي والعشرين: تحديات الواقع وآفاق المستقبل: 569–602.

فؤاد البهي السيد (1981). **علم النفس الاجتماعي**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط 9.

فائقة محمد بدر (2001). أسلوب المعاملة الوالدية ومفهوم الذات وعلاقة كل منهما بالسلوك العدواني لدى عينة من تلميذات المرحلة الابتدائية بجدة،. **مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والإنسانية**، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، يونيو: 37–59.

كمال إبراهيم مرسي (1985). سيكولوجية العدوان. جامعة الكويت: **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد الثاني، المجلد الثالث عشر: 45 – 64.

لونة عبد الله دنان (بدون تاريخ). العنف اللفظي: **"الإساءة اللفظية" تجاه الأطفال من قبل الوالد وعلاقته ببعض المتغيرات المتعلقة بالأسرة** – دراسة وصفية.

ليلى عبد الوهاب (1994). **العنف الأسري: الجريمة والعنف ضد المرأة**. دمشق: دار الصدى للثقافة والنشر.

محروس عبدالخالق فرحات (1999). دراسة مستعرضة للآثار النفسية – الاجتماعية للبطالة بين الشباب، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة، جامعة الأزهر، كلية التربية، قسم الصحة النفسية.

محمد الشقيرات وعامر المصري (2001).الإساءة اللفظية ضد الأطفال من قبل الوالدين في محافظة الكرك وعلاقتها ببعض المتغيرات الديموغرافية المتعلقة بالوالدين. الكويت. **مجلة الطفولة العربية**، يونيو: 7–25.

مديحة منصور سليم (1981). دراسة بعض أساليب المعاملة الوالدية وعلاقتها بعدوان الأبناء وتكيفهم الشخصي والاجتماعي. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر: كلية الدراسات الإنسانية، القاهرة.

مصطفى خليل الشرقاوي (2000). **أسس الإرشاد والعلاج النفسي**. القاهرة: دار النهضة العربية.

مصطفى عمر التير (1997). **العنف العائلي**. الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

ميشيل أرجايل (1982). **علم النفس ومشكلات الحياة الاجتماعية**. ترجمة عبد الستار إبراهيم، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط 3.

نجوى شعبان محمد خليل (1987). دراسة عاملية للسلوك العدواني في مرحلة الطفولة المتأخرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الزقازيق، كلية التربية، قسم الصحة النفسية.

نعيمة الشماع (1977). الشخصية (النظرية والتقييم) مناهج البحث. معهد البحوث والدراسات العربية.

وليد سرحان (1997). الإساءة للأطفال، الإيذاء النفسي. الأردن، عمان: منظمة الأمم المتحدة للطفولة.

Alksnis, C. & Taylor, J. (1999). The impact of experiencing and witnessing family violence during childhood: Child and adult behavioral outcomes.

Al-Zahrany, A. (2005). *Child abuse and neglect: Its causes and consequences in the Kingdom of Saudi Arabia: Riyadh.*

Baenninger, R. (1994). Aggression, in V. Ramachandran (Ed.). *Encyclopedia of Human Behavior*, (V.1:39-46), New York: Academic Press.

Benjamim, L. (1984). Parenting and emotional status of physically abusive mothers. *Journal of Consoling and Clinical Psychology*, V.52, No.6:1062-1071.

Berkowitz, L. (1973). Simple views of aggression in Montagu, *A man and aggression*, Oxford University, New York, London.

Blaske, D.; Borduin, C. Heuggler, S.& Mann, B. (1989). Individual family, and peer characteristics of adolescent Sex Offenders and assimilative offenders. *Development Psychology*, V. 5,No.125:846-855.

Chen, X.; Rubin, K.; Li, B. (1995). Depressed mood in Chinese children: Relations with school performance and family environment. *Journal of Consulting and Clinical Psychology*, Des.,V.63,No.6: 938-947.

Corsini, R. & Marsella, A. (1983). *Personality, Theories research and assessment*. USA: F.E. Peacock Publishers, Inc.

Coleman, m & Cilliam, J. (1983). Disturbing behaviors in the classroom, A survey of teacher attitudes. *Journal of Special Education*, No.17: 121-129.

David, J. (1997). The treatable family. Special issue. *Child Abuse and Neglect*, V.11, No.3:409-420.

Davies, R. & Houghton, p. (1995). *Psychology* (2ed). London. Macmillan Press, Ltd.

Davis, L.V. & Carlson, B. E. (1987). Observation of spouse abuse. *Journal of Interpersonal Violence*, V.2, No.3: 278-291.

Drowning, C. L. (1981). Demographic differences of abused children. *Dissertation Abstract International*. Vol.41, No. 8: 276.

Gayford, J. (1974). Research on battered wives. *Royal Society Of Health Journal*, V.95, No.6: 288 - 289.

Fitzgerald, H. E; Sullivan, L. A.; Bruckel, S.; Schneider, A.; Zucker, R. A.; & Noll, R. B.. (1989). Parental aggression related to behavior problems in three years old sons of alcoholics. The World Congress meeting of the world association on infant psychiatry and Allied disciplines (4th, Lugano; Switzerland, Paper Presented at the world Congress Meeting of the World Association of Infant Psychiatry and Allied Disciplines, Sept. 20-24),Eric # ED 315152.

Gerald, R.P. (1986). Performance models for antisocial boys. *American Psychopathology*, V.41, No.4: 432-444.

Gri, R. & Dana, N. (1993). Family interactions and child psychopathology. *Child Development*: New Orleans: 25-28.

Harkavy, M. (1994). *The new Webster's international encyclopedia*. Florida: Trident Press International.

Herbst, T. (2003). Do family values leads to family violence? A consideration of the idea of family, *Quodlibet of Journal*, V. 5,No.2-3.

Hughes, H. T. (1988). Psychological and behavioral correlates of family violence in child witnesses and victims. *American Journal of Orthopsychiatry*, V.58: 77 - 90.

karlen. L. R. (1996). Attachment relationship among children with aggressive behavior problems: The role of the disorganized early attachment patterns. *Journal of Consulting and Clinical Psychology*, V.64,No.1: 64-73.

Kauffman, H. (1970). *Aggression and Altruism: A psychological analysis*. New York, Holt Rienchart Winston.

Mc Guigan, F. (1999). *Encyclopedia of stress*. London: Allynan & Bacon.

Moonman, E. (1987). *The violent society* frankcass. England.

O'Donnell, J., & Abbott, R. (1995). Predicting serious delinquency and substance use among aggressive boys. *Journal of Consulting and Clinical Psychology*, Aug, V.63,No.4:529-537.

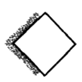
Robert, C. (1978). *Motivation theories and principles*, New Jersey, Prentice - Hall.

Straus, A. & Gelles, J. (1990). *Physical Violence in American Families*. New Bruswick, NJ. Transaction Publishers.

Wnetzel, K.r. & Asher, S.R. (1995). Academic lives of neglected-rejected popular and controversial children, *Child Development*. V.66,No.3:754-763.

قدم في: يونيو 2006

أجيز في: مايو 2007



The Relationship between the Family Violence towards Children and their Aggressive Behavior "A Field Study on a Sample of Secondary Stage Students in Riyadh City"

Mohammed Bin-Abdulla AlMotwa*

This study aimed at identifying the relationship between family violence towards children and their aggressive behavior in the secondary schools. It also aimed at identifying the relationship between the demographic variables and the family violence. Moreover, it aimed at identifying the statistically significant differences between aggressive and non-aggressive students according to the family violence level. The sample consisted of (320) male Saudi students in secondary school (the three levels: first, second and third) in Riyadh city, (158) of which were classified by the students. advisors and teachers as aggressive students, and the rest (162) were normal students chosen randomly. A questionnaire consisting of three parts was applied. The first part is devoted to the primary data. The second is devoted to family violence consisting of (19) statements. The third part is devoted to the aggressive behavior consisting of (30) statements. All parts were prepared by the current researcher. Afterwards, the data were analyzed. The most obvious results were as follows: First, there was a positive statistically significant relationship between the family violence and the aggressive behavior of students in their schools. Moreover, there were statistically significant differences between the aggressive students and the non-aggressive ones, benefiting the

* Assist. Proff. in Psychology - Dept. of Social Sciences, King Fahed Security College, Saudi, Arabia.

aggressive ones. Furthermore, there was a negative statistically significant relationship between the some of demographic variables, namely father's education, father's income, and family violence. However, the study showed that there was no statistically significant relationship between mother's education and income, parents' work, and family violence towards children.

Keywords: Violence, Family violence, Aggressive behavior.

الإصلاح السياسي في المجتمع العربي
بين الضرورة الداخلية والضغوط الخارجية

طارق أحمد المنصوب*

ملخص: عرفت بعض النظم السياسية في المجتمع العربي خلال أواخر القرن الماضي – وللعديد من الأسباب المتباينة – بعض التحولات والانفراجات السياسية (Carothers, 2002: 5)؛ فقد اتجه بعضها إلى الانفتاح على قوى المعارضة، وانتعشت فيها كثير من الممارسات الديمقراطية، كما عرف البعض الآخر تبني مظاهر للإصلاح السياسي في تحرك خجول صوب الديمقراطية، وأخذت هذه الخطوات العديد من الأشكال التي تفاوتت من قطر إلى آخر. وقد أثارت تلك التحولات كثيراً من الجدل في أوساط المثقفين والمهتمين بالشأن السياسي العربي حول طبيعة العوامل والدوافع الفعلية التي حركت تلك المنظومة من الإصلاحات السياسية في المجتمع العربي. وبناء عليه، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وجهات النظر المختلفة حول اتجاهات الإصلاح السياسي في المجتمع العربي، وتوضيح نقاط التباين أوالتوافق بينها، كما تهدف إلى تسليط الضوء على التحديات التي واجهتها الإصلاحات السياسية في المجتمع العربي، والضغوط التي تعرضت لها العديد من نظمه السياسية داخلياً وخارجياً، وتأثيراتها المختلفة على الأمن والديمقراطية فيه. وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الإصلاح السياسي ينبغي أن ينبع من داخل المجتمعات العربية نفسها.

المصطلحات الأساسية: المجتمع العربي، النظم السياسية، العولمة، الإصلاح السياسي، الديمقراطية، الأمن.

مقدمة:

سبق لتقرير "التنمية الإنسانية العربية" الصادر عن برنامج الأمم المتحدة

* أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية – كلية التجارة والعلوم الإدارية – جامعة إب – اليمن.

للتنمية سنة 2003م تأكيد، أن البلدان العربية يسودها "أدنى مستوى من التمتع بالحريات بين مناطق العالم". ولعل ذلك يثير أكثر من تساؤل عن أسباب فساد النظم السياسية العربية، وعن سر تأبد الاستبداد فيها، وعن العوامل التي يمكنها أن تجعل النظام السياسي في المجتمع العربي(1) قابلاً للإصلاح والتغير والانفتاح على تجارب الغير، والتفاعل معها.

فالإصلاح السياسي هو مفتاح النهوض والتقدم لأي مجتمعٍ من المجتمعات، وتؤكد التجارب التاريخية أنه ما من دولة نمت وازدهرت إلا بعد مخاضٍ عسير قاد في نهاية المطاف إلى الإصلاح السياسي الذي يفسح المجال لتحققٍ الاستقرار، ويهيئ الأمة للاستفادة من كل إمكاناتها عبر إشراك الشعب – بجميع مكوناته وفئاته – في مناقشة الشأن السياسي. وقد بات معلوماً للجميع أن الفساد في المجتمع العربي بدأ من داخل النظم السياسية التي استبدت برأيها من دون علم، واتخذت العديد من القرارات الخطيرة على مصير الأمة من دون مشاركة أحد (خميس والي، 2003: 281).

لقد دأبت العديد من القيادات والنظم السياسية العربية خلال حقب طويلة من القرن الماضي على إنكار حق شعوب المجتمع العربي في الديمقراطية، وحرمتها من أبسط حقوقها: كحقها في التعبير، والتعددية السياسية والحزبية.. وغيرها من الحقوق والحريات السياسية. ولم تكن تعوزها المسوغات والذرائع لهذا الحرمان في كل مرة؛ فتارة كان المنع بحجة حماية الأمن الداخلي القطري أو القومي؛ وتارة أخرى تذرعت بذريعة تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية وتقليص الفجوة التي كانت، ولاتزال تفصل المجتمع العربي عن باقي المجتمعات الأخرى..، وغيرها من الذرائع التي جعلت مشروع الإصلاح التنموي والديمقراطي، ومعه كل مشاريع الإصلاح في المجتمع العربي مشاريع غير مقبولة أومؤجلة على أحسن تقدير. وربما كانت هذه المسوغات "مقنعة" في ذلك الوقت؛ حيث اعتبرت العديد من الشعوب العربية التضحية بتلك الحقوق والحريات "مقبولة" في انتظار أن تتحقق الوعود الكثيرة.

(1) فضل الباحث – للعديد من الاعتبارات المنهجية والموضوعية – استخدام لفظ المجتمع العربي في هذه الدراسة عوضاً عن التسميات المتعددة التي ترد في كتابات كثير من الباحثين؛ حيث نجد البعض يتحدث عن مجتمع عربي بصيغة المفرد، والبعض الآخر يتحدث عنه بصيغة الجمع، وآخرين يفضلون تسمية العالم العربي، وغيرهم يتحدثون عن الوطن العربي، والنظام العربي، وغيرها، وأمام هذا التعدد لجأ الباحث إلى تسمية المجتمع العربي تمييزاً له عن باقي المرادفات الأخرى المستعملة.

1 – مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

عجزت العديد من النظم العربية عن أن تحقق ولو جزءاً يسيراً مما وعدت به، في عصر التحولات الكونية الكبرى، والعولمة بكل تجلياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كل ذلك جعل من غير الممكن أن تمارس النظم السياسية العربية سياساتها المحلية بمعزلٍ عن النظام العالمي (ثناء عبدالله، 2006م: 10)، كما جعل كثيراً منها عرضة للنقد، بل للرفض من مجتمعاتها.. هذا الرفض الذي اتخذ في العديد من الأحيان أشكالاً عنيفة، وجعل هذه المجتمعات تدخل دائرة من العنف السياسي والعنف المضاد، أو العنف الرسمي، والعنف غير الرسمي (حسنين إبراهيم، 1992م: 28، 29) مثلاً: ما حدث في كل من لبنان، والجزائر، ومصر، والعراق، ... وغيرها. كما وصل بالعديد من الشعوب العربية إلى الضيق بحالة الاستبداد السافر ونظم حكم الغلبة والتسلط التي تغطي المنطقة العربية دون استثناء (علي الكواري، 2003: 7).

وهو الأمر الذي دفع العديد من النظم السياسية العربية – سواء بسبب ازدياد نفوذ القوى السياسية المحلية المعارضة وحجمها، أم بسبب ضغط بعض الأطراف الدولية – إلى تبني عدد من برامج الإصلاح الاقتصادي أو إعادة الهيكلة للتغطية على ذلك العجز، وهي البرامج التي زادت من أعباء المواطن العربي، كما دفعها إلى تبني مظاهر مختلفة من الديمقراطية "الشكلية" في غالب الأحيان؛ حيث بدت الديمقراطية وسيلة مثالية لإعادة "شرعنة" النظم السياسية العربية، وضمان بقاء كثير منها في الحكم.

وإذا كان الهدف من تلك الإصلاحات المعلنة المتعلق بإعادة "الشرعنة" قد تحقق للعديد من النظم السياسية العربية، على الرغم من شكلانيتها وعدم جديتها؛ حيث إنها لم تمس جوهر الأنظمة وسلطاتها، ولم تغير في تركيبتها أو ممارساتها شيئاً (خميس والي، 2003م: 282)، فإن تلك الإجراءات ظلت قاصرة عن تحقيق الهدف البعيد والغاية المرجوة منها؛ أي الحفاظ على الأمن والاستقرار، وهو ما خلق مجالاً لتدخلات خارجية في شؤونها السياسية تختلف دوافعها ومسوغاتها، وتتفاوت نتائجها.

ويتفق الباحث مع (ثناء عبدالله، 2006م: 10) التي ترى أن الإشكالية التي تطرح نفسها بالنسبة إلى قضايا الإصلاح السياسي والدمقرطة، هي مدى التشابك

والتداخل بين الديناميات الداخلية لعملية الإصلاح السياسي، والمؤثرات الخارجية الدافعة إلى التغيير، وهذا يدفع الباحث إلى إثارة التساؤلات التالية:

1 – هل سيكون تحقيق الإصلاح السياسي في المجتمع العربي نابعاً من قناعات محلية؟ أو سيكون مفروضاً من الخارج؟

2 – وهل الغرب – والولايات المتحدة بوجه خاص – جاد في دعواته إلى الإصلاح السياسي في المجتمع العربي وعلى استعداد تام لقبول جميع نتائجه حتى وإن تعارضت مع مصالحه؟

3 – وهل سيكون التدخل لإحداث التغيير المطلوب عسكرياً على الدوام؟ وهل المغامرة العسكرية الأمريكية والبريطانية باحتلال العراق – وهي الحملة التي رفعت في بداياتها شعارات تحقيق الديمقراطية لشعب العراق – تغري أكثر باتجاه ترسيخ هذه التجربة؟

4 – ألا يشكل هذا المدخل الجديد سبباً قد يقود إلى تجدد العنف الداخلي وتهديد الأمن، ومن ثم تحويل الأماني بالتحولات الديمقراطية الحقيقية في المجتمع العربي– كما يشير الفريد هاليداي (Halliday, 2005: 1) – إلى مجرد أوهام أو "سراب" (Mirages)؟

2 – أهمية الدراسة والحاجة إليها:

سبق للباحث الإشارة في دراسة سابقة[2] إلى أن فقدان المؤسسية في نظم الحكم العربية، وغياب الحكم المدني، هو واحد من أهم الدوافع والأسباب التي تقف وراء العديد من أعمال العنف والإرهاب، وتجددها في مجتمعنا العربي؛ الأمر الذي يستدعي ضرورة الدراسة المعمقة لتلك الأسباب، وتحديد مختلف المعالجات الممكنة لتجنبها.

(2) انظر: طارق أحمد المنصوب، (2005م)، "الإرهاب وحقوق الإنسان: عناصر من أجل مقاربة شمولية". المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الاجتماعية حول: حقوق الإنسان في المجتمع العربي: لنعمل معاً من أجل حقوق الإنسان، المنعقد خلال الفترة من 9 – 2005/05/12م. وهي الدراسة التي هدف الباحث من خلالها إلى طرح معالجة جديدة لقضية الأمن في علاقتها بحقوق الإنسان، وتحديد السبل الكفيلة بمكافحة الإرهاب مع الحفاظ – في الوقت نفسه – على حقوق الإنسان. ولذا تأتي هذه الدراسة امتداداً طبيعياً وتكملة لتلك الدراسة، باعتبار الإصلاح السياسي يمثل – برأي الباحث – مخرجاً مناسباً من تلك الوضعية الصراعية التي لايزال يعيشها المجتمع العربي.

لقد أنجزت العديد من الدراسات والبحوث – وهي أكثر من أن يحصيها الباحث – من طرف باحثين مختلفين سواء من العرب أم من غيرهم، وتلك الدراسات جعلت موضوع الإصلاح السياسي في مجتمعنا العربي على رأس اهتماماتها بل أشبعته بحثاً، وهو الأمر الذي قد يجعل الخوض في الإطار نفسه مدعاة للشك والريبة في الجديد الذي ستأتي به هذه الدراسة، ولذا فإن الباحث سيحاول التركيز على البعد المتعلق بالأمن وعلاقته بالإصلاح السياسي؛ باعتباره الشغل الشاغل لصانع القرار السياسي إن على مستوى العالم العربي، أو على الصعيد العالمي، وربما يكون هذا مدخلاً مناسباً لدراسة العلاقة بين الأمن ومكافحة الإرهاب وبين الديمقراطية.

3 – أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1 – ضبط العلاقة بين الإصلاح السياسي والعولمة، وبيان الأسباب الضاغطة باتجاه الإصلاح السياسي في المجتمع العربي في ظل المتغيرات العالمية.

2 – دراسة اتجاهات الإصلاح السياسي في المجتمع العربي، وبيان مختلف التحديات والمعوقات التي ما زالت تحول دون تحقيقه.

3 – تحديد أوجه الاختلاف بين الضرورات الداخلية التي تفرض الإصلاح السياسي، وبين حقيقة مشاريع الإصلاح السياسي والتوجهات الدولية الضاغطة على النظم السياسية العربية.

4 – بيان العلاقة الوثيقة بين نجاح مسيرة الإصلاح السياسي وتحقق الأمن للمجتمع العربي.

5 – تحديد بعض ملامح برنامج الإصلاح السياسي المطروح في المجتمع العربي.

6 – التنبيه على المخاطر التي تحملها الضغوط الخارجية من أجل الإصلاح السياسي على الأمن والاستقرار السياسي في مجتمعنا العربي.

4 – فروض الدراسة:

انطلاقاً من مشكلة الدراسة والأهداف المختلفة التي تتوخى تحقيقها، ومن خلال ملاحظة العديد من التجارب العربية، تسعى الدراسة إلى اختبار الفروض التالية:

1 – من غير الممكن للنظم السياسية العربية أن تمارس سياساتها المحلية بمعزلٍ عن النظام العالمي، والمتغيرات التي تفرضها البيئة الدولية.

2 – إن قضية الإصلاح السياسي، وفي ظل المتغيرات العالمية، باتت اليوم تحتل مكانة بارزة في مطالب شعوب المجتمع العربي، ووصلت إلى مرتبة الضرورة التي لابد منها لاستقرار الأوضاع فيها.

3 – تبقى قضية الإصلاح السياسي شأناً داخلياً محضاً يفترض أن يطرح في إطار حوار فكري مباشر ومفتوح بين القوى السياسية المختلفة في المجتمع العربي.

4 – إن فشل الأطراف الداخلية في التوصل إلى اتفاق بشأن أولويات الإصلاح السياسي في المجتمع العربي، وحول طبيعته ومداه، خلق أو يمكن أن يخلق أرضية مناسبة للتدخلات الأجنبية.

5 – إن تدخل القوى الخارجية وإن كان مفيداً على المدى القريب – كما تطرح بعض تيارات المعارضة العربية – في الضغط باتجاه إدخال الإصلاحات السياسية في المجتمع العربي، فإنه كفيل بتوليد بؤر جديدة للعنف وللصراع السياسي بين مختلف الأطراف على المديين المتوسط والبعيد.

6 – إن تدخل الأطراف الخارجية رهين بحماية مصالحها المختلفة في المنطقة، وهذا الأمر لايمكن أن يشكل أساساً متيناً للدفع باتجاه تحقيق إصلاح سياسي حقيقي.

5 – منهجية الدراسة:

لجأ الباحث إلى منهجية مركبة في التعاطي مع الموضوع؛ إذ اعتمد الأسلوب الوصفي في استعراض العديد من جوانب الدراسة، كما اعتمد المنهج التحليلي – التركيبي في مناقشة العديد من النقاط. وفيما يتعلق بمصادر الدراسة فقد اعتمد على بعض المصادر الجاهزة من الكتب والدوريات والدراسات والأبحاث والمقالات التي أتيح له الحصول عليها، أو المنشورة على الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت)، كما اعتمد الملاحظة المباشرة والمتابعة المستمرة لتطورات الواقع العربي.

وتجدر الإشارة إلى أن التعميم الذي قد يفهم من الحديث عن الوضع في المجتمع العربي لاينبغي أن يصرف الانتباه عن حقيقة وجود تباين في العديد من

القضايا التي قد تطرح في كل نظام سياسي عربي؛ حيث تبقى لكل دولة عربية قضاياها الخاصة التي تختص بها دون غيرها، كما أن الاختلاف قد يتحدد حتى في طبيعة القوى السياسية التي تتصارع حول هذه القضايا.

6 – تقسيم الدراسة:

تقسم الدراسة إلى مبحثين اثنين على النحو التالي:

المبحث الأول: الإصلاح السياسي في المجتمع العربي في ظل "العولمة".

المبحث الثاني: تحديات الإصلاح السياسي في المجتمع العربي: إشكالية الداخل/ الخارج.

المبحث الأول: الإصلاح السياسي في المجتمع العربي في ظل "العولمة"

أولاً – الإصلاح السياسي، العولمة: تحديد مفاهيمي:

سوف يقتصر الباحث على تحديد المقصود بالإصلاح السياسي (Political Reform)، والعولمة (Globalization) باعتبارهما المفهومين الرئيسين للدراسة.

1 – الإصلاح السياسي (Political Reform):

يقصد بالإصلاح من الناحية اللغوية، التغيير، الانتقال أو التغيير من حال إلى حال أحسن، أو التحول عن شيء و الانصراف عنه إلى سواه، وفي لسان العرب (لابن منظور) صَلَحَ: ضد فسد، والإصلاح ضد الفساد. وقد أصلح الشيء بعد فساده: أقامه. ويندرج مفهوم الإصلاح السياسي ضمن عدة مفاهيم تتمحور حول عملية التحول السياسي، ومنها التغير بمعنى التحول، والتغيير بمعنى التحويل.

ويمكن تصنيف التعاريف المتعلقة بالإصلاح السياسي- بمعنى التحول- إلى مجموعتين كما أوردها (عمار جفال، 2005م: 1- 3)، وهي:

أ – التحول السياسي بوصفه سلوكاً Political Transation as Behavior:

بمعنى أن التحول السياسي يقتضي الانتقال من وضع إلى وضع آخر، وتتعدد التعريفات التي ذهبت في هذا الاتجاه، مثلاً: التحول السياسي – من وجهة نظر محمد عابد الجابري – هو "انتقال من موقع اجتماعي أو سياسي أو إيديولوجي إلى آخر، ومن خشونة البداوة إلى رقة الحضارة – بحسب ابن خلدون – وتغيير الولاء والاستبدال بالغطاء الإيديولوجي غطاء آخر".

- ويعني بالنسبة للبعض الآخر "الانتقال من وضع غير ديمقراطي إلى وضع ديمقراطي".

- كما ورد في معجم العبارات السياسية على أنه "الرغبة نحو التحول التدريجي إلى الديمقراطية".

- وهو – بحسب هنتغتون (Huntington) –: "تحول من النظم السياسية غير الديمقراطية إلى نظم أخرى ديمقراطية".

- كما ينظر البعض الآخر إلى المفهوم على أنه "عملية تقتضي إعادة النظر في المبادئ ومراجعة القيم السياسية السائدة بسبب عدم صلاحيتها أوعدم مواكبتها لروح العصر ومتطلباته، والتوجه في المقابل نحو التزام مبادئ وقيم جديدة بديلة".

ب – التحول السياسي بوصفه أسلوباً Political Transation as Mode:

تركز هذه المجموعة على الطريقة التي على أساسها يحدث التغيير السياسي، مثلاً:

- البعض يرى أن التحول السياسي هو "ثورة سياسية بيضاء. وهو مصطلح يطلق مجازاً على التغيير السياسي والاجتماعي من خلال إحداث انقلاب في مواقع المسؤولية بوسائل سلمية؛ أي دون إراقة الدماء". ويرجع السبب في حصول التغيير سلمياً أحياناً إلى استسلام نخبة حاكمة وتنازلها عن الحكم لفائدة قوى سياسية واجتماعية صاعدة بديلة بعد أن تدرك عجزها عن مواجهة التحديات التي تواجه المجتمع.

- كما عد هورويتز "التحول السياسي هو ثورة سياسية تأتي رد فعل عن التململ والانشقاق والتذمر تقوم بها قوى اجتماعية داخلية".

ويتضح من التعاريف المتباينة السالفة الذكر أن التحول أو الانتقال السياسي يعني – في جوهره – التبديل الجذري لهياكل وبنى اجتماعية وسياسية قائمة. وتنطوي العملية على إجراء قدر كبير من التغيرات في النظام السياسي، كأن يحدث تغير في القيادة السياسية، يليه تغير في ممارسة السلطة، ومن ثم في التوجهات السياسية العامة التي تؤدي إلى تغيرات هيكلية وبنيوية تؤثر على مخرجات النظام.

وقد لاحظ الباحث أن التعاريف السابقة لم تتطرق إلى الباعث أو الدافع

الخارجي المتمثل في ضغط بعض القوى الدولية الخارجية على النظم السياسية العربية، وإجبارها على إجراء عملية التحويل والقيام بالإصلاح السياسي، هذا الدافع الذي قد يكون فاعلاً أكثر من غيره في بعض مجتمعاتنا العربية، وإن لم يؤد إلى إحداث إصلاح حقيقي للأوضاع نحو الأفضل.

وبناء عليه، يمكن تعريف الإصلاح السياسي بأنه: "عملية التحول الذاتي أو الموضوعي، التدريجي أو الثوري صوب الديمقراطية ومكافحة بؤر الفساد السياسي (Political Corruption)، بما يكفل تكيف النظام السياسي مع المتغيرات الدولية وتحقيق الاستقرار السياسي".

2 – العولمة (Globalization):

يعد مفهوم "العولمة" واحداً من أكثر المفاهيم شيوعاً في الفكر السياسي المعاصر؛ حيث بات يحتل حيزاً مهماً في التحليل السياسي والاقتصادي والاجتماعي، شأنه في ذلك شأن العديد من المقولات والمفاهيم التي برزت إلى حيز الوجود عقب انهيار الاتحاد السوفييتي والكتلة الاشتراكية وتفككها، وانتهاء الحرب الباردة، ومن تلك المقولات: "نهاية التاريخ" لفوكوياما، و"صدام الحضارات" لهنتنجتون، "النظام الدولي الجديد" التي أطلقها الرئيس الأمريكي جورج بوش (الأب) عقب انتهاء الحرب الباردة، وغيرها، وأكثر ما يسترعي الانتباه هو الحضور المكثف لتلك المقولات والمفاهيم، وبخاصة منها مفهوم "العولمة" (Globalization) (حسنين إبراهيم، 1999م: 185).

اختلفت المعاني التي أعطيت لمفهوم "العولمة"؛ حيث عد (محمد الجابري، 1997م: 136) أن العولمة هي: ".. ترجمة لكلمة (Mondial) الفرنسية التي تعني جعل الشيء على مستوى عالمي، أي نقله من المحدود المراقب إلى اللامحدود الذي ينأى عن كل مراقبة.. سواء تعلق الأمر بالاقتصاد، أم بالسياسة، أم بالثقافة. وهذه الكلمة هي بالأصل ترجمة لكلمة (Global) الإنكليزية، وقد ظهرت لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تفيد معنى تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل".

والعولمة، تتضمن – كما جاء في التعريف السابق – معنى إلغاء حدود الدولة القومية في مختلف المجالات، السياسية، والاقتصادية، والمالية، والتجارية...، وترك الأمور تتحرك في هذه المجالات عبر العالم، وداخل فضاء يشمل الكرة الأرضية

جميعها، أي أنها تفترض تعميم نمط من الأنماط التي تخص ذلك البلد أو تلك الجماعة وجعله يشمل العالم كله، وفي حالتنا فالأمر يعني محاولة "تعميم" النمط الديمقراطي الغربي في مجال الممارسات السياسية على مستوى العالم كله، وإعادة تشكيل الدول والمجتمعات والأفراد والثقافات.

وفي اعتقاد الباحث أن الأمر لا يقتصر على مجرد التعميم، ولكنه قد يمتد ليشمل سعي القوى المهيمنة على النظام العالمي- الولايات المتحدة بالخصوص - لفرض القيم المتعلقة بـ"اقتصاديات السوق" و "الخصخصة" و"حقوق الإنسان" و"التعددية السياسية"، من خلال توظيف مختلف أدوات القوة، بحيث تصبح هذه القيم هي القيم الوحيدة المعتمدة؛ أي الضغط باتجاه التحول الرأسمالي الديمقراطي.

بيد أن أسلوب التعامل مع هذه القضايا، ينطوي على مفارقة؛ حيث يتم في الغالب التعامل معها بشكل انتقائي، فسعي بعض القوى الدولية لفرض قيم الديمقراطية والإصلاح السياسي يتوقف إذا كان في ذلك مساس بمصالح تلك القوى، ومن ثم فهي مستعدة للتعاون مع الأنظمة التسلطية، بل الدفاع عنها أيضاً إذا كان ذلك يحقق مصالحها (محمد سليم، 1997م: 354).

هكذا إذن، تبقى أهم سمات العولمة: الفرض، الهيمنة، التوسع، والانتقائية، وهو ما يطرح أكثر من تساؤل حول الآثار التي من الممكن أن تتركها على البلدان المتخلفة التي لم تتخلص بعد من بقايا الاستعمار القديم ورواسبه، والتي ما زال كل منها يطمح إلى بناء دولته الوطنية واستكمال عملية التحرر وتحقيق التنمية، كما هو الشأن مع بلدان المجتمع العربي؟

في النقاط التالية سيحاول الباحث التركيز على أبرز التأثيرات التي يمكن أن تطرحها "العولمة" على قضايا الإصلاح السياسي، وعلى واقع الدولة والمجتمع في العالم الثالث بصفة عامة، والمجتمع العربي بصفة خاصة.

ثانياً - عولمة الديمقراطية أم دمقرطة العولمة؟

يعد الإصلاح السياسي أو التحول باتجاه الديمقراطية - كما سبقت الإشارة - البعد السياسي للتحولات العالمية المعاصرة في إطار ماسمي " بالعولمة". وهو يستند إلى ما يعرف بمفهوم "التوسع" الذي يعكس حرص الدول الغربية على ضم العديد من دول العالم الثالث إلى الأسرة الديمقراطية من خلال حثها على تبني

المنظومة الليبرالية. ويستند الفكر الرأسمالي إلى بعض عناصر القوى المعرفية والاقتصادية لنشر هذه المنظومة القيمية الغربية مستغلاً نقاط التشابك والتشابه بين كل من العولمة بوصفها أداة، والنظام الدولي بوصفه هدفاً في محاولة منه لتأكيد أن النظام الدولي، والعولمة يمثلان كياناً واحداً لا ينفصل، يسهم في تدعيمه وترسيخه تحقيق هذا التقارب وفقاً للمنظومة الليبرالية التي تعد إحدى ركائز البعد السياسي للعولمة (هدى ميتكيس، 2005م: 2).

والملاحظ أن التحولات التي حدثت في النظام الدولي – عقب انهيار المنظومة الاشتراكية – قد أفرزت العديد من التطورات المهمة يمكن رصد العديد منها، وهي:

1 – اتساع الدور الأمريكي وتمدده على الصعيد العالمي؛ حيث أدى ذلك إلى اعتبار العولمة مرادفة "للأمركة"؛ بمعنى سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة صياغة النظام العالمي طبقاً لمصالحها وتوجهاتها وأنماط القيم السائدة فيها.

2 – حدوث موجة ذات طابع عالمي من التحول الديمقراطي، والاتجاه نحو الاقتصاد الحر، وعلى الرغم من أن هذه الموجة تعود إلى منتصف السبعينيات عندما حدثت التحولات في البرتغال واليونان وإسبانيا، فإنها اتسعت خلال الثمانينيات والتسعينيات لتشمل العديد من دول أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا؛ إذ خلال الفترة الممتدة من عام 1974–1994، تحولت ما يقرب من سبع وسبعين دولة من أنظمة شمولية أو ديكتاتورية إلى أنظمة ديمقراطية، وقد أشار لاري دياموند (Diamond, 1996: 20) إلى وجود ما يقرب من 117 دولة ديمقراطية بحلول منتصف التسعينيات من القرن الماضي، نتيجة التحولات التي شهدتها الدول الاشتراكية باتجاه الأخذ بالديمقراطية الليبرالية الغربية[3].

وبسبب تلك التحولات فقد اعتبر العديد من المحللين أن مفهوم "التحول

---

(3) ما من شك اليوم أن التحول المفاجئ الذي عرفه الاتحاد السوفييتي سابقاً، ودول شرق أوربا، وأخذ العديد منها بفلسفة الديمقراطية الليبرالية الغربية، وبفكرها ومفاهيمها وبناها الهيكلية ومؤسساتها كان له أثره الذي لا ينكر على الكثير من مجتمعات العالم الثالث، ومن بينها المجتمعات العربية، ومع ذلك ينبغي التشديد على أن التحول السياسي الذي اكتسح المنظومة الاشتراكية بالكامل، لا يزال يقف في العديد من مجتمعاتنا العربية عند عتبة التحول السياسي العميق صوب الحرية والديمقراطية والمشاركة السياسية الواسعة والفعالة للجماهير عبر آلية تعدد الأحزاب والتمثيل النيابي، ولم يتم تخطي هذه العتبة حتى الآن.

الديمقراطي" أو "عملية الدمقرطة" (Democratization) من المفاهيم المركزية في التحليل السياسي المقارن في الوقت الراهن، فانهيار الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية، صاحبه تجدد الاهتمام في حقل السياسة المقارنة بالديمقراطية، والعودة إلى استخدام المناهج المصاحبة لها مثل: المشاركة السياسية، والتحديث السياسي، والتنشئة السياسية وغيرها. وقد ظهرت العديد من الدراسات المهمة في هذا المجال، كان من أهمها (حسنين إبراهيم، 1999: 190):

- دراسة روبرت دال – 1989– (R. Dahl): الديمقراطية وناقدوها.

- دراسة هنتنجتون (S. P. Huntington): الموجة الثالثة: الديمقراطية في نهاية القرن العشرين.

- دراسة إيلي خدوري –1992– (E. Khedouri): الديمقراطية والثقافة السياسية.

- دراسة لاري دياموند –1993– (L. Diamond): الثورة الديمقراطية: النضال من أجل الحرية والتعددية في العالم النامي.

- كذلك دراسة جي هيرميت –1991: مقدمة: هل هو عصر الديمقراطية؟ المنشورة في المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد128.

كما تجلت بوضوح عودة الكتابات في موضوعات الديمقراطية باستخدام مفهوم المجتمع المدني (Civil Society) باعتباره مؤشراً أو شرطاً أساسياً للتحولات الديمقراطية في المجتمعات النامية، وقد ظهرت العديد من الدراسات في هذا المجال أيضاً، لامجال لذكرها لكثرتها.

وبغض النظر عن جوانب القصور والضعف التي ما زالت تعانيها العديد من الديمقراطيات الجديدة، التي تختلف من تجربة إلى أخرى، فالمؤكد أن قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان بدأت تجد رواجاً في العديد من مناطق العالم، مما حدا بالبعض إلى الحديث عن مفاهيم مثل: "عولمة الديمقراطية"، أو وصف العصر الراهن بأنه "عصر الديمقراطية".

وهذا يثير عدة تساؤلات عن العوامل التي أسهمت في بلورة مثل هذه الاعتقادات؟ وهل نحن فعلاً بصدد الحديث عن عصر الديمقراطية العالمية، أو دمقرطة العالم؟ وهل سيصبح النموذج الغربي للديمقراطية هو النموذج الوحيد الصالح للتطبيق في الوقت الحالي؟

من الصعب إعطاء إجابات متسرعة عن مثل هذه التساؤلات، فنحن مازلنا – كما يشير إلى ذلك (السيد يسين، 1998: 11) ".. في مرحلة فهم هذه الظاهرة، واستكشاف القوانين الخفية التي تحكم مسيرتها، والتي تسهم في الوقت الحالي في تشكيلها، فهي في الواقع، ظاهرة غير مكتملة الملامح والقسمات، بل إننا نستطيع أن نقول: إن العولمة عملية مستمرة تكشف كل يوم عن وجه جديد من وجوهها المتعددة".

والعوامل التي يعتقد الباحث أنها أسهمت في تسارع وتيرة التحول الديمقراطي في الكثير من المجتمعات متعددة وكثيرة، ومنها (طارق المنصوب، 2003م: 67):

– **عمليات الإصلاح الاقتصادي**؛ وهي التي يفترض فيها أن تؤدي إلى إعادة توزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع، وإلى ظهور تعددية في القوى الاقتصادية، وهي العوامل التي ستسهم بدورها في خلق الركائز الأساسية للتعددية السياسية في المجتمع.

– **تطور السياق الاجتماعي**؛ حيث كان التوسع في التعليم والتنمية الاجتماعية بشكل عام دافعاً لزيادة المطالب الخاصة بتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، وفتح القنوات أمام الفئات الوسطى من المجتمع للتعبير عن نفسها من خلال الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات، وغيرها. وإن كان من المؤكد اليوم أن العديد من مؤسسات المجتمع المدني العربية تظل مؤسسات غير فاعلة في السياسات العربية.

– **ثورة المعلومات والاتصالات**؛ وهي من العناصر المرتبطة بعملية العولمة نفسها، وقد أسهمت في عملية التحول الديمقراطي؛ حيث خلقت واقعاً جديداً لم يعد في ظله بمقدور أي نظام سياسي– مهما كانت درجة تسلطيته – أن يخفي ممارساته أو يحجب الحقائق عن العالم الخارجي من ناحية، ومن ناحية أخرى، خلقت الثورة المعلوماتية ما يمكن أن يسمى أثر العدوى في التحول نحو الديمقراطية.

– ويشير ناصر إسلام، وديفيد موريسون (Islam & Morrison, 1996: 6)، إلى أن الاهتمام المتزايد للقوى الكبرى – مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، والدول الأوربية، ومؤسسات التمويل الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين، .. – بها، أسهم

بدور مؤثر في انتشار الديمقراطية الليبرالية القائمة على الاقتصاد الحر على نطاق واسع، على الرغم من التعارض الواضح بينهما(4).

– ويمكن أن نضيف إلى ماسبق العامل المتعلق بالأحداث التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية عقب اعتداءات 11 سبتمبر 2001م. وهي الأحداث التي دفعت العديد من المفكرين والساسة الغربيين، وعلى رأسهم إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش (George W, Bush)، إلى إعلان النية عن تزعم حركة تسعى إلى تعزيز الديمقراطية في العالم الإسلامي باعتباره – في رأيهم – المصدر الأهم لعناصر "الإرهاب" و"الأصولية"، وهو الإعلان الذي يخفي حقيقة الصلة القوية التي ربطت تلك القوى بالإدارة الأمريكية إبان صراعها مع الاتحاد السوفييتي، والدعم الذي حظيت به لفترة طويلة.

(4) تقوم العديد من الأطروحات الغربية، ومنها أطروحة "نهاية التاريخ" لفرانسيس فوكوياما، على مرتكز توسيع الديمقراطية واقتصاد السوق الحر، وكأنهما ثنائية متلازمة لا فكاك بينهما، وهذه الثنائية تنطوي على مغالطة كبيرة برأي البعض (نادر فرجاني، 2000م)، حيث إن خبرة التحولات التي عرفتها الولايات المتحدة وبريطانيا، خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات، قد أبرزت التعارض بين الديمقراطية الحقيقية والتوجه صوب اقتصاد السوق، ونقلته إلى مستوى الواقع، وذلك من خلال الحقائق التي أفرزتها تلك التجارب، وأبرز مظاهر ذلك التعارض كما يذكرها (عصام العامري، 1999م: 22)، هي:

1– في حين أن الديمقراطية تهتم بالفرد وبرفاهيته هدفاً أساسياً، فإن مبادئ اقتصاد السوق الليبرالي، تتعامل مع الفرد كسلعة يمكن الاستغناء عنها، إما بسبب الضرورة، أو الثقافة، أو مستوى التعليم، أو المهارة، أو القدرات الجسمانية.

2– أن الديمقراطية ترتكز على الحقوق المتساوية بين المواطنين، وعلى النقيض من ذلك ترعى مبادئ السوق التباين وعدم التكافؤ، بل تحرم بعض الناس من القدرة على توفير حاجاتهم الاقتصادية الأساسية؛ الأمر الذي يقلل من فرص ممارسة الحقوق السياسية الكاملة.

3 – تتعزز الديمقراطية مع الناس المستقرين في إقامتهم، وتعمل على تحديد المسؤولية السياسية وتستند إلى ائتلافات المواطنين. وبالضد تشجع مبادئ السوق الأنانية والمراكز الفردية التنافسية في ما بينها ولا تشجع الائتلافات، وهي في الوقت نفسه تتجاهل الحدود الوطنية ولا تعرف الاستقرار، حيث تنتقل برؤوس الأموال والبضائع والأفكار والأشخاص إلى حيث يوجد الطلب.

ونتيجة لذلك التناقض، وكذلك بسبب المنهج الذي مارسته السياسات المستندة للعقيدة الليبرالية الجديدة الإنجلوسكسونية، وخاصة في عهد رونالد ريجان الرئيس الأمريكي الأسبق، ومارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا السابقة، فقد كان لا بد من الناحية الواقعية أن يبرز أحد المفهومين – الديمقراطية واقتصاد السوق – في القمة على حساب الآخر، وقد كانت الغلبة بالفعل لمفهوم اقتصاد السوق على حساب الديمقراطية. وهو ما ترتب عليه جملة من النتائج الوخيمة: كتفشي مظاهر البطالة، والفقر، والمرض، وغياب التعاضد، والتفكك الاجتماعي، وعدم الاستقرار السياسي، والمزيد من الجرائم، وفقدان الأمن، والتدمير البيئي... إلخ.

ثالثاً – اتجاهات الإصلاح السياسي في المجتمع العربي في ظل العولمة:

المنطق البسيط يقول: إن كثرة الإلحاح على شيء تعني اعترافاً صريحاً أو ضمنياً بضرورته وأهميته، والوضع العربي في الإلحاح على الإصلاح يبدو معاكساً إلى حد ما. فالمهم هو ما بعد الحديث عن الشيء وأهميته، أو ما بعد طرح الرؤى والأفكار الكبرى؛ أي التحول من مجرد الكلام المرسل إلى الفعل، ومن الأفكار إلى السياسات والخطط، ومن الأمنيات إلى الحقائق. هذا التحول الغائب هو بعينه المعضلة الحقيقية التي يواجهها المجتمع العربي، وهي معضلة تفوق ما هو أكثر من مجرد الالتفاف على بعض الضرورات المجتمعية أو استيعاب بعض الضغوط الخارجية أو الداخلية (حسن أبوطالب، 2004م: 1).

وتشير إيمي هاوثورن (Hawthorne, 2004: 11) إلى أنه على الرغم من تشكل إجماع وسط النخبة السياسية في المنطقة العربية حول ضرورة الإصلاح السياسي، فإن هذا الإجماع لم يترافق مع تطابق في وجهات النظر حول المعنى المقصود بالإصلاح السياسي؛ حيث تشير إلى وجود ثلاثة منظورات مختلفة جداً حول الإصلاح السياسي، وهي:

– **المنظور الأول:** ويمثله أنصار الديمقراطية الليبرالية على النمط الغربي، التي تعرف الإصلاح السياسي بأنه تلك العملية الضرورية لتأسيس النموذج الجمهوري الديمقراطي العلماني الغربي، أو الملكيات الدستورية.

– **المنظور الثاني:** ويحمله بعض الإسلاميين المعتدلين (Moderate Islamist) الذين يمثلون الأقلية الفاعلة في معسكر الحركة الإسلامية، وهؤلاء يرددون بعض مطالب الإصلاح الرئيسة التي ينادي بها بعض الليبراليين مثل: ضرورة تنظيم الانتخابات الحرة، تشجيع المؤسسات المنتخبة. لكنهم يشددون على ضرورة توافق الإصلاح السياسي مع العادات والأعراف الإسلامية، على الرغم من صعوبة تحديد المقصود بهذا.

– **المنظور الثالث:** ويمثله دعاة التحديث، ويدافع عن هذا المنظور بعض النظم العربية والعديد من مؤيديها سواء في القطاع الحكومي أم في القطاع الخاص. ويتضمن جدول أعمال دعاة هذا المنظور بعض الإصلاحات في اتجاه الحكم الجيد مثل: تعزيز سلطة القضاء، تطوير بعض الإجراءات البيروقراطية، ومحاربة الفساد، وتوسيع مجال المشاركة السياسية، وخاصة في صفوف النساء والشباب، وزيادة

فعالية المجتمع المدني، وتوسيع تعليم حقوق الإنسان، ورفع بعض السيطرة عن وسائل الإعلام.

ومن خلال تحليلنا للاتجاهات السابقة، والمطالب التي رفعها أنصار كل واحد من المنظورات الثلاثة، وكذا من خلال رصد وقائع عرفتها العديد من النظم السياسية في مجتمعنا العربي، وكذا من خلال مراجعة العديد من مشاريع الإصلاح السياسي التي طرحت فيها، يمكن ملاحظة نوعٍ من التنازع حول قضية الإصلاح السياسي العربي – على المستوى الداخلي علىً الأقل – بين تيارين رئيسين هما:

أ – تيار الأنظمة السياسية الحاكمة:

وهي تختلف وتتفاوت من مجتمع عربي إلى آخر، ولكن في الإجمال يمكن تحديد بعض القضايا العامة التي تدفع بعض الأنظمة السياسية العربية إلى تبني إصلاحات سياسية تعتمد التدرج، مع إدخال العديد من الإصلاحات في المجالات القانونية والإدارية والمالية، وتعزيز استقلالية القضاء، ومكافحة بؤر الفساد السياسي والاقتصادي، وتوسيع مجال المشاركة السياسية لتشمل المرأة في المجتمع في إطار التمكين السياسي لها، وزيادة فعالية مؤسسات المجتمع المدني، وتوسيع تعليم حقوق الإنسان، وإلغاء بعض القيود على حرية التعبير. ولكنها تفترض عدم الخضوع للضغوط الخارجية.

ب – تيار المعارضة العربية أو تياراتها:

وأغلبية هذا التيار يرفض ذريعة التدرج، ويدعو إلى صفقة شاملة للإصلاح السياسي، تتضمن إلغاء قوانين الطوارئ والمحاكم الاستثنائية، وإلغاء التشريعات المقيدة للحريات العامة، كما يشترط أن تعلن خطة متكاملة لمطالب الإصلاح للنظام السياسي تتضمن: الإصلاحات الدستورية؛ أي تغيير الدستور القائم، أو وضع دستور في البلاد التي ليس فيها دستور، يحدد العلاقات بين الحكام والمحكومين، ويبين بوضوح وجلاء الحقوق والواجبات، وتعديل القوانين الانتخابية، والسماح بالتعدد للأحزاب السياسية، وخاصة في المجتمعات العربية التي لاتعرف تعددية حزبية وسياسية، وتحديد مراحل زمنية محددة، والتزامات تنفذ في كل مرحلة.

غير أن هذه الصفقة الشاملة التي تدعو لها المعارضة في العديد من مجتمعاتنا العربية تقتضي – في الواقع – تغيير طبيعة النظام، ومن هنا يثور السؤال: هل تقبل

النخب السياسية الحاكمة طوعاً ومن دون ضغوط خارجية التغيير الجوهري لطبيعة النظام؟ (السيد يسين، 2005م: 2)

مؤكد أن الإجابة ستكون بالنفي، وربما هذا هو السبب وراء اتساع هوة الخلاف بين الطرفين المتقابلين في ظل تمسك كل طرف بسلامة رأيه. فهل ستنجح الأطراف العربية المتعارضة في التغلب على عامل عدم الثقة في الطرف الآخر وتدخل في حوار فكري حول أولويات الإصلاح السياسي في المجتمع يغلب المصلحة الوطنية على باقي المصالح الضيقة الأخرى؟ أو أن الإصلاح سيبقى رهيناً بتدخل الخارج؟ ذلك ماسنراه في النقاط التالية.

المبحث الثاني: تحديات الإصلاح السياسي في المجتمع العربي
إشكالية الداخل/ الخارج

تمثل مطالب الإصلاح السياسي في المجتمع العربي واحداً من أهم التحديات التي تواجه النظم السياسية العربية، وخاصة إن أخذ بمعناه الحقيقي بمعنى "الانتقال أو التحول من السلطوية إلى الديمقراطية"؛ لأن هذه المطالب لا تقتضي إدخال تعديلات جوهرية في بنية النظام السياسي نفسه فقط، بل في بنية المجتمع بجميع مؤسساته أيضاً، وقد تمتد هذه التعديلات إلى جوهر الثقافة السياسية السائدة (المرجع السابق)، باعتبار هذه الثقافة ما زالت تتجسد في مجتمعاتنا العربية في حديها الأولين: إما "ثقافة الرعية"، وإما "ثقافة الخضوع"، ولم تصل بعد إلى نمط "ثقافة المشاركة".[5]

وعلى الرغم من تشكل ما يشبه الإجماع وسط النخبة السياسية في المنطقة العربية حول ضرورة الإصلاح السياسي، فإن المشكلة تكمن في أن هذا الإجماع –

(5) يميز جابرييل ألموند (Almond)، وسيدني فيربا (Verba)، في كتابهما الثقافة المدنية (Civil Culture)، بين ثلاثة أنماط من الثقافة السياسية الموجودة في العديد من المجتمعات هي: **ثقافة الرعية**: التي تفترض موقف اللامبالاة والجهل في مواجهة الدولة والانكفاء على الوحدات المحلية فيما يتعلق بالانتماء السياسي (القبيلة، القرية، الأسرة) ويوجد في النظم السياسية البدائية، **وثقافة الخضوع**: التي تتميز بمعرفة النظام السياسي الوطني لكنها تعبر عن سلبية تجاهه؛ فالأفراد يحترمون النظام ويخشونه وفي اعتقادهم أنهم غير قادرين على المشاركة في إدارته، وتسود في النظم السياسية التقليدية، **وثقافة المشاركة**: التي تقوم على إرادة المواطن في أن يمارس حقوقه بشكل كلي وكامل، للضغط والتأثير فعلياً على القرار السياسي، وهذا النوع من الثقافة هو مايميز النظم السياسية الحديثة أو العصرية. انظر: بيرتراند بادي، (2001م)، التنمية السياسية، ترجمة: محمد نوري المهدوي، ليبيا: تالة للطباعة والنشر، بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، ص 53– 57.

كما ذكر الباحث سابقاً – لم يترافق مع تطابق مماثل في وجهات النظر حول معناه أو حول طبيعته ومداه، ولم يتم الاتفاق حول الأساس الذي ينبغي أن يقوم عليه، والدوافع الفعلية التي أدت أو ستؤدي إلى تبني تلك الإصلاحات، وأولوياتها.

ونظراً لصعوبة الفصل بين مختلف التوجهات بسبب تداخلها في العديد من التفاصيل، فإنه من الممكن للباحث – على الأقل من الناحية النظرية – أن يدرجها ضمن الاتجاهين الرئيسين التاليين:

– **الاتجاه الأول:** يعتقد مؤيدوه (انظر: برهان غليون في: علي الكواري، 2003م: 263؛ السيد يسين، 2005م: 1) أن هذه الإصلاحات ينبغي أن تأتي نتيجة لرغبة داخلية في التغيير، وأن تكون نابعة من شعور محلي بأهميته، وليس مهماً – في نظرهم – هوية الجهة التي تنادي بهذا الاتجاه أو طبيعتها، وكذا ليس مهماً طبيعة المشروع الذي تنادي به ما دام منوطاً بالمجتمع العربي، ومنبته من داخله.

– **الاتجاه الثاني:** يرى عدد من أنصاره (انظر: عادل الجمري، 2005م؛ محمد ولد سيدي باب، 2005م: 417؛ Brumberg, 2002: 57) أن الأمر له علاقة – أو ينبغي أن تكون له علاقة – بالضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية، ولاتزال تمارسها – لأسباب مختلفة – على العديد من حلفائها من النظم العربية، التي تقضي بضرورة إدخال إصلاحات سياسية. وهي الضغوط نفسها – باعتقادهم – التي دفعت باتجاه عقد العديد من المؤتمرات العربية والدولية، وتحت مسميات مختلفة (حول قضايا الإصلاح السياسي في المجتمع العربي).

هذه الضغوط التي زادت بكيفية واضحة عقب ارتفاع الدعوات العلنية في الغرب، وفي الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة على خلفية ما جرى في 11 سبتمبر 2001م، وهي الدعوات التي نادت بضرورة التدخل لتغيير النظم السياسية في المنطقة العربية، والتخلي عن حلفاء الأمس، نظراً لعدم مصداقية مسوغات استمرار التحالف غير المشروط معها.. وقد جاءت تلك الدعوات – كما سبقت الإشارة – منسجمة مع نتائج الجدل الذي دار في العديد من الدوائر الفكرية والإعلامية والسياسية الغربية حول دوافع التغيير واتجاهاته في النظم العربية باعتبارها أحد السبل لتجفيف منابع ما يسمونه "الإرهاب" والأصولية، ومحاربة تنظيم "القاعدة" والجماعات المرتبطة به.

لقد تباينت ردود الأفعال حول الإصلاح إذا ما كان مسألة داخلية تخص

المجتمع العربي وتناط به وبحكوماته، أو أمراً يفرض على مجتمعاتنا وفق أجندة خارجية لخدمة بعض المصالح الغربية، والأمريكية تحديداً. وبناء عليه يمكن القول: إن الواقع اليوم يشي بأن العديد من الأنظمة السياسية في المجتمع العربي تجابه في قضية الإصلاح السياسي – إلى جانب تلك التحديات المذكورة أعلاه – نوعين من التحديات: أحدهما داخلي، والآخر خارجي (محمد ولد سيدي باب، 2005م: 383)، ويمكن أن نحدد معالم هذين التحديين في الآتي:

– **التحدي الداخلي**: ويكمن في حقيقة وجود أزمة ديمقراطية وتخلف سياسي لم يعد بالإمكان إخفاؤهما عن الأعين في زمن معولم، وهو الأمر الذي زاد من حدة المطالب الداخلية بضرورة البدء بالإصلاح السياسي، وتغيير بنية النظام وأسلوب الحكم.

– **التحدي الخارجي**: ويتمثل في الضغوط التي باتت تمارسها العديد من المؤسسات الاقتصادية، والمنظمات الحقوقية الدولية، وكذا القوى السياسية العظمى على تلك النظم، بقصد حثها على إدخال بعض الإصلاحات السياسية.. وفق المنظور الغربي.

وسيحاول الباحث من خلال النقاط التالية مناقشة هذه التحديات وتأثيراتها على الإصلاح السياسي في المجتمع العربي.

أولاً – التحديات الداخلية للإصلاح السياسي:

توجد كثير من التحديات الداخلية التي عاقت مشاريع الإصلاح السياسي في العديد من النظم السياسية العربية، التي تستدعي التنبه لها والعمل على الحد من تأثيراتها السلبية في مجتمعاتنا العربية، ومنها:

1 – قيام الأنظمة الاستبدادية، واحتكار العمل السياسي وانعدام التداول السلمي للسلطة؛ مما ولد مظاهر من اللامبالاة السياسية لدى قطاعات كبيرة من الناس، إما بسبب اليأس من جدوى العمل السياسي نتيجة ممارسات الحكام والفاعلين السياسيين، وإما بسبب الخوف على حياتهم وحريتهم في حال اهتمامهم بالشؤون السياسية العامة.

2 – غياب المشاركة السياسية الحقيقية لدى قطاع واسع في المجتمع، وإن لوحظ في الآونة الأخيرة أن هذا المظهر بدأ يخف شيئاً فشيئاً في العديد من النظم السياسية العربية بسبب التحولات السياسية والإصلاحات التي عرفتها هذه النظم.

3 – ممارسة العمل السياسي بأساليب غير سياسية وبدائية، وتصاعد وتيرة الصراعات السياسية والتركيز على بعض القضايا الهامشية، مع كل ما يولده ذلك من ضرر على المصالح العليا للناس في الحرية والعدالة والتقدم الاجتماعي والاقتصادي، واعتماد مبدأ القمع والعنف بديلاً عن لغة الحوار، ويتخذ هذا العنف ثلاث صور هي:

– **صورة العنف الرسمي**: في علاقة الحاكم بالجماهير وبمختلف القوى السياسية.

– **صورة العنف الثوري أو الشعبي**: ويتجسد في لجوء الجماهير والقوى السياسية إلى العنف دفاعاً عن نفسها.

– وأخيراً **صورة العنف الفئوي أو الطائفي**: ويظهر عند لجوء القوى السياسية إلى العنف في تصفية خلافاتها السياسية.

4 – مصادرة العديد من حقوق الإنسان السياسية الأساسية التي تشكل الدعامة الحقيقية للحياة السياسية، وفي مقدمتها: الحرية والعدالة، وغياب المظاهر السياسية السلمية مثل: الحوار، والنقد، والرأي الآخر، والتعددية السياسية الحقيقية، وغير ذلك.

5 – عدم تأصل الديمقراطية ثقافة وممارسة لدى العديد من مكونات المجتمع العربي، وغياب الثقافة السياسية المستوعبة والناضجة، وغياب الوعي السياسي العميق والشامل، وهما من الشروط الأساسية للممارسة السياسية السليمة، ومن الضمانات الأولى في صيانة الحياة السياسية وحفظها من السقوط والانحراف.

6 – التبعية للأجنبي، فكرياً وسياسياً واقتصادياً، بدرجة صارخة لدى الحكام، وبدرجات أقل حدة لدى العديد من الفاعلين السياسيين.

7 – الاهتمام بالمظاهر الشكلية للديمقراطية (الانتخابات، حرية التعبير والتنظيم)، دون الالتفات إلى الجوهر الحقيقي للممارسات الديمقراطية(6).

8 – كثرة التحالفات الهامشية والمؤقتة بين الأحزاب السياسية العربية

(6) يقصد الباحث ضرورة الاهتمام بنزاهة الانتخابات، وحياديتها، ومصداقيتها، وشفافيتها، وفيما يتعلق بحرية التعبير لابد من معرفة حدود الحرية في التعبير وإبداء الرأي وعدم تجاوز الحدود الأخلاقية والقيمية للمجتمع العربي المسلم بذريعة الحرية في التعبير، وهكذا.

المعارضة على الرغم من اختلافها الأيديولوجي، وغياب التحالفات السياسية الإستراتيجية الداعمة لمطالب الإصلاح السياسي، وهو الأمر الذي مكن السلطة من تفتيتها وضربها.

9 – تفشي مظاهر الفساد السياسي بجميع أشكاله وصوره، وهو الأمر الذي زاد في نفوذ القوى المقاومة للإصلاح السياسي وحجمها.

ويضيف برومبرج (Brumberg, 2002: 65) أسباباً حدّت من التوجه صوب الديمقراطية الليبرالية في المجتمع العربي، وهي:

1 – قلة المستفيدين المدافعين عن الانفتاح السياسي التنافسي.

2 – تنامي تأثير الحركات الإسلامية بعد نجاح العديد منها في الانتخابات البرلمانية التعددية.

3 – فشل عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، الذي قوى الإسلاميين ويسر التحالفات الأيديولوجية بينهم وبين العلمانيين.

4 – تساهل الولايات المتحدة كثيراً حول موضوع الديمقراطية في سياق بحثها عن حلفاء في حربها ضد الإرهاب.

هذه العوامل وغيرها وقفت حائلاً دون تحقيق التحولات السياسية المطلوبة في كثير من المجتمعات العربية، بل أدت إلى تنامي التيارات المعارضة لأي إصلاح سياسي حقيقي فيها. وحتى تلك التي كانت تتجه صوب التحول الديمقراطي الكامل، وأرادت أن تذهب به إلى أبعد مدى – كما حدث في التجربة الجزائرية – عادت وتراجعت عنه بذرائع وأسباب واهية شتى، والأمر المفزع أن هذا التراجع حظي بترحيب وتشجيع جميع القوى السياسية الديمقراطية والإصلاحية داخلياً وخارجياً بداعي الخوف من تولي التيارات الإسلامية السلطة وتراجعها عن الديمقراطية بعد وصولها إلى الحكم، الأمر الذي أدخل المجتمع الجزائري في دوامة من العنف السياسي لم يستطع أن يتخلص من آثاره إلى يومنا هذا.

وبالنظر إلى النقاط الواردة أعلاه، وبدارسة الواقع اليوم، يمكن القول: إن المجتمع العربي بات يشهد في الوقت الحاضر تفاوتاً ملحوظاً بين دوله في مجال الإقرار القانوني بالحريات الأساسية أو ممارستها. فإذا كانت بعض الدول العربية قد خطت خطوات ملموسة نحو تحقيق قدر من المصالحة بين الدولة والمجتمع، فإن العديد منها لايزال متردداً في المضي قدماً في ديناميكية الإصلاح السياسي

ومراجعة أسلوب إدارة الشأن العام. ومع أهمية الإقرار بوجود تفاوت واضح بين العديد من الدول العربية في هذا المجال، فإن ذلك لايمنع من القول إن العالم العربي يُعد من أقل المناطق في العالم التي لم يشرع فيها بعد بالإصلاح بمفهومه الشامل، وبالخصوص الإصلاح السياسي، وقد سبق لتقرير "التنمية الإنسانية العربية" الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية سنة 2003م، أن أكد أن البلدان العربية يسودها "أدنى مستوى من التمتع بالحريات بين مناطق العالم" (انظر: وثيقة الدوحة، 2005م: 180)، وهذا الأمر يدفع الباحث إلى اعتبار مسألة الإصلاح السياسي واحدة من أولويات العمل على المستوى العربي، لكن تبقى مسألة الكيف هي المسألة الخلافية الكبرى التي تواجه مختلف القوى السياسية في مجتمعنا العربي.

ثانياً – الإصلاح السياسي في المجتمع العربي: ضرورة .. لكن كيف؟

إن وجود مصاعب وتحديات لاينبغي أن يصرف الانتباه عن ضرورة الإصلاح السياسي؛ فالإصلاح بات مطلوباً في الوقت الحالي، وعلى النظام العربي الحاكم أن يشرع في تدشين هذا الإصلاح عبر القضاء على عوامل الضعف الظاهرة فيه، وعبر إصلاح آلياته الداخلية، وعبر التخلي بشكلٍ تدريجي عن مظاهر النزوع نحو مركزة السلطة، أما المعارضة العربية فعليها أن تنتبه إلى نفسها أولاً، لتصلح ماتعانيه من تناقضات، ثم تتوجه إلى الدولة والمجتمع لتسهم – بقدر المستطاع – في إصلاحهما. الطرفان السياسيان: السلطة والمعارضة، مطالبان بالإصلاح الذاتي، فهل سيستجيبان للنداء؟ (محمد ولد سيدي باب، 2005م: 429).

ربما بات بالإمكان الإشارة إلى أن العديد من النظم السياسية في مجتمعنا قد وصلت إلى ما يشبه القناعة أو الاتفاق على أن مسألة الإصلاح باتت أمراً ضرورياً وملحاً، فإن مسؤولية الإصلاح في المجتمع العربي – بالمعنى المشار إليه سابقاً؛ أي التحول من النظم السياسية السلطوية إلى النظم الديمقراطية – تعد واحدة من أهم المسائل التي يثار حولها الجدل، وقد تباينت الآراء حول من تقع عليه المسؤولية في القيام بهذه المهمة، والكيفية التي يمكن إنجازها بها. ولذا فمن الواجب القول: إن مسؤولية الإصلاح تقع على الجميع في المجتمع العربي حكاماً ومحكومين، في إطار القناعة المحلية بأهمية تلك الإصلاحات.

ويلاحظ منذ فترة أن مطلب الإصلاح السياسي بدأ يطرح بإلحاح من قبل تيارات المعارضة السياسية في العديد من مجتمعاتنا العربية، ويواجه بالكثير من

الشدة والقسوة من قبل العديد من النظم السياسية في المجتمع العربي، وخاصة منذ أن طفا إلى السطح "مشروع الشرق الأوسط الكبير"، وبرر الموقف الرافض للإصلاح بكون هذا الأخير شأناً داخلياً ولايمكن أن يولد من الرحم الذي تولد منه كل مصائب الأمة العربية، ثم إن الإصلاحات تنبع من "الداخل" ولاتفرض، واتفقت كلمة العديد من الحكام العرب على أن الإصلاح السياسي مهمة وطنية، وليست مسؤولية دولية، وهذا حق – كما يقال – أريد به باطل؛ لأن الواقع – كما يشير محمد ولد سيدي باب (المرجع السابق: 417) – يكذب ماذهب إليه الحكام العرب، فلم تكن هناك نية صادقة للإصلاح قبل أن تطالب به أمريكا التي كانت فيما مضى – بحسب تصريحات ريتشادر هاس (Richard Hass) – تتعمد السكوت عن قضية الديمقراطية عندما يتعلق الأمر بمنطقة "الشرق الأوسط".

أما المعارضة العربية فقد اعتبرت التخلي الأمريكي عن الاستثناء الديمقراطي بالنسبة إلى البلدان العربية "لحظة تاريخية"، وطالبت بإحداث إصلاحات جذرية وعميقة، بما في ذلك تطوير القرار السياسي والكف عن افتعال القلاقل الداخلية.

والواقع أن هذه العملية (أي عملية الإصلاح السياسي) ليست هينة ولا ميسورة. فسواء تمت تحت ضغط شعبي سلمي أو عنيف، أم تمت بناءً على اختيار طوعي وحر من قبل النخب السياسية الحاكمة، فهي تحتاج إلى إستراتيجية فعالة، تضع في اعتبارها في المقام الأول تكتل القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الداعمة والمناصرة للتغيير والمتحمسة لإجرائه، حتى لو أدى ذلك إلى المساس ببعض مصالحها الطبقية أو التقليل من نفوذها السياسي.

ومن ناحية أخرى لابد لهذه الإستراتيجية أن تلتفت إلى عملية مقاومة التغيير التي ستتصدرها فئات متعددة، من بينها بعض أنصار النظام القائم حفاظاً على نفوذها السياسي وامتيازاتها الطبقية. وتصبح هناك حاجة لوضع سياسات تحيد هذه المقاومة للتغيير بطريقة الحوار وبأسلوبٍ سلمي وليس بالأسلوب الأمني (السيد يسين، 2005م: 2)، نظراً لما قد يترتب على اتباع الأسلوب الأمني من مخاطر عديدة على الديمقراطية في مجتمعنا، والمثال العراقي ماثل أمام الجميع بنتائجه الكارثية على الأمن والديمقراطية معاً.

وبوضع تلك الاعتبارات في الحسبان، ومع الإشارة إلى أن أنماط الإصلاح السياسي قد تختلف – أو يجب أن تختلف بالضرورة – من مجتمعٍ عربي إلى آخر،

للعديد من الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المرتبطة بظروف كل بلدٍ عربي، وبالنظر إلى العديد من مشاريع الإصلاح السياسي التي طرحتها أحزاب المعارضة في أكثر من بلدٍ عربي، والتي لقيت رفضاً شديداً من لدن السلطات الحاكمة في أكثر من بلدٍ عربي. يتفق الباحث مع (أمحمد مالكي، 2007م: 156؛ و ثناء عبد الله، 2006م: 31) في القول: إن مرحلة الإصلاح السياسي يفترض فيها أن تعبد الطريق أمام انبثاق ثقافة سياسية جديدة، تنزع عن الدولة جوهرها التسلطي لتجعلها إطاراً صالحاً للعيش المشترك، وتقوي في المجتمع روح الانتماء الجماعي، وتنمي شعور المواطنين بالمسؤولية والولاء للدولة – الأمة، باعتبارها شكلاً عصرياً من أشكال الانتماء إلى الجماعة، ويعتقد الباحث أن برنامج الإصلاح السياسي ينبغي أن يقوم على الأسس التالية:

1 – إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس ديمقراطي، ومن مداخلها أن يكون الدستور ديمقراطياً؛ أي موسوماً بالمواصفات التي تجعله فعلاً وثيقة تأسيسية ديمقراطية. ومن مقومات الدستور الديمقراطي: أن تكون السيادة فعلاً للشعب، وأن يحترم مبدأ الفصل بين السلطات، وتضمن الحريات والحقوق فيه، ويتم الاعتراف بالتداول السلمي للسلطة بين الأكثرية والمعارضة.

ويعتقد الباحث أن وجود الدستور – أياً كانت تسميته أو طبيعته، وعلى الرغم من أهميته الكبيرة – لم يقف حائلاً دون حدوث عشرات الخروقات في النظم السياسية العربية التي تتوفر على دساتير، وأدت إلى تعطيل العمل بالدستور في غياب أي التزام من السلطة ببنوده؛ مما يتطلب وجود رقابة قضائية وشعبية للحيلولة دون حدوث مثل تلك الخروقات.

2 – تقليص السلطات الممنوحة لرئيس الدولة في الدستور، وخاصة في حالة إعلان الطوارئ؛ بسبب الصلاحيات الخطيرة التي يمنحها أغلب الدساتير لرئيس الدولة في هذه المرحلة بالذات.

3 – وفي مرحلة تالية يجب العمل على إلغاء حالة الطوارئ، والإفراج عن المعتقلين السياسيين.

4 – تعديل النظم الانتخابية السائدة في العديد من الدول العربية وإصلاحها، وتوفير جميع الضمانات لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وانتخاب رئيس الدولة

بالاقتراع الحر المباشر، بهدف تعزيز الثقة لدى الناخبين، وحثهم على المشاركة السياسية الفاعلة.

5 – إطلاق الحريات العامة بما فيها حرية تشكيل الأحزاب السياسية، وحرية إصدار الصحف اليومية وملكية وسائل الإعلام المختلفة.

6 – رفع القيود المفروضة على العديد من حقوق المواطن العربي، والسماح بالنشاط الجماهيري السلمي، بمافي ذلك الحق في التظاهر السلمي والإضراب والاعتصام وعقد المؤتمرات والتجمعات العامة، وكفالة استقلال النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني. وهي البنود التي تنص عليها أغلب الدساتير العربية، لكنها بحاجة إلى إعادة تفعيل وتعزيز.

7 – إتاحة الفرص أمام الأحزاب والقوى السياسية للتعبير عن نفسها وتوجهاتها بحرية في وسائل الإعلام.

ومن المؤكد أن البنود التي أشار إليها الباحث في سياق الحديث عن برنامج الإصلاح السياسي المطروح في العديد من الدول العربية – التي تبقى أولية وفي حاجة إلى تفصيل وتوسيع – قد أثارت حفيظة العديد من النظم السياسية العربية، ودفع بعضها إلى رفضها جملة وتفصيلاً، وهو ما يقتضي، كما يشير (أمحمد مالكي، 2007م: 155 – 156) إلى اعتبار سيرورة بناء التأييد حول الإصلاح مرحلة انتقالية، وهي تقتضي ثقافة تدبير الزمن الانتقالي من مفاوضات، وتنازلات، وتحالفات، والسعي الحثيث نحو توسيع دائرة شركاء الإصلاح السياسي، بما في ذلك النظم السياسية القائمة، إن هي قبلت نتائج المفاوضات والتزمت تطبيقها، ولذا فمن أولويات الزمن الانتقالي، الموسوم بمنطق الإصلاح والداعم لثقافته، يمكن التشديد على الآتي:

1 – الاستمرار في توسيع دائرة الحقوق والحريات، عبر تنقيتها وتنقيحها من الآليات السالبة لممارستها (حالات الطوارئ، والقوانين الاستثنائية).

2 – توسيع دائرة التحالف المجتمعي لمناهضة الفساد بشقيه: السياسي والمالي، ولاسيما أنه تأكد أن مكمن فشل الدولة العربية في بناء علاقة متوازنة مع مجتمعها يجد مصدره في رعايتها للفساد وضمان ديمومته.

3 – بناء التأييد حول فكرة المصالحة الوطنية القادرة على إطلاق دينامية التغيير الديمقراطي السلمي، بما يساعد على تنقية مفاصل الدولة من بؤر التسلط

والفساد، ويفتح إمكانات إعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع. وتعد المصالحة المؤسسة على العدالة والنزاهة، والنابذة لروح الانتقام والضغينة، كفيلة بتعضيد مشروع الإصلاح وتدبير الزمن الانتقالي.

إن فشل مشاريع الإصلاح السياسي النابعة من الداخل العربي، للاعتبارات والأسباب السالف ذكرها، جعل البعض يعول كثيراً على المشاريع الآتية من الخارج العربي، وهذا يضعنا في مواجهة مباشرة أمام التساؤل التالي: هل الغرب جاد في مسعاه للإصلاحات السياسية في مجتمعاتنا العربية؟

ذلك ما سيحاول الباحث الإجابة عنه في النقاط التالية:

ثالثاً – الضغط الخارجي: بين حسابات المصلحة والمخاطر:

أضحى مفهوم الديمقراطية، في الوقت الحالي يكتسي "طابعاً عالمياً"، لم يسبقه إلى ذلك أي مفهوم سياسي آخر. حيث ترى (بلقيس أبو إصبع، 2000م: 1) أن التحولات والتطورات السياسية، التي حدثت على الصعيد الدولي منذ منتصف الثمانينيات، جعلت الديمقراطية "موضع اتفاق واسع للغاية". وهو ما يقتضي منا – كما يشير كثير من الباحثين[7] –: ".. قراءة جديدة للمسألة الديمقراطية في الوطن العربي، فقد بات من الممكن، القول إذا أن النموذج الديمقراطي الغربي، قد أثبت فاعلية ومصداقية نسبية بالمقارنة مع أي نموذج آخر، على الرغم من أنه لم يجد طريقه إلى غالبية دول العالم الثالث، وعلى الرغم من تعرضه للعديد من الانتقادات التي وجهت إلى تطبيقه في هذه البلاد،... بل يمكن اعتبار أن هذه الانتقادات قد ساهمت في تطوير النموذج الغربي الذي تحول الآن إلى نموذج عالمي"، وهذا يطرح في الواقع العديد من التساؤلات:

– هل أصبحت الحضارة الغربية و"نموذجها الديمقراطي" عالمية ؟ ولم يعد من المجدي مناقشة عيوب الديمقراطية الغربية بعدما أضحت بمؤسساتها

(7) انظر: عصام فاهم العامري، (1999م)، "الثقافة والديمقراطية في مواجهة العولمة"، مجلة شؤون الأوسط، العدد (88)، أكتوبر ص 22. انظر أيضاً: حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص 206–214. ويمكن العودة إلى الدراسات والبحوث التي كتبت حول مفهوم العولمة وناقشت مختلف أبعاد هذه الظاهرة ومظاهرها، وأهمها: هانس بيتر مارتين و هارالد شومان، فخ العولمة، عالم المعرفة، رقم 238، الكويت، 1998. وندوة "العولمة والهوية"، الرباط: أكاديمية المملكة المغربية، مايو، 1997. ندوة "العرب والعولمة"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر1997. وعبد الخالق عبدالله. العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها. عالم الفكر، المجلد 28، العدد الثاني، الكويت، 1997: 39 – 94.

وتنظيماتها نظاماً استدعائياً يغري بالمحاكاة والتقليد في الكثير من أرجاء العالم، حتى من قبل أولئك الذين يخاصمون في الغرب نموذجه كإيران؟

– وهل تتوفر مجتمعاتنا اليوم على الخيار في أن تأخذ بهذه النماذج؟ أو أنها ستفرض عليها؟

– وهل الضغوط الخارجية قادرة على إقامة أنظمة ديمقراطية حقيقية في العالم العربي؟ وهل يمكن اعتبار المشروع الأمريكي في العراق نموذجاً صالحاً من أجل إقامة الأنظمة الديمقراطية؟

يشير (حسن أبوطالب، 2004م: 2)، إلى أنه "لولا تدخلات معاكسة من أوربا وأمريكا طوال العقود الثلاثة الماضية، لكانت كثير من النظم العربية الحاكمة تغيرت جذرياً، ولكانت أكثر قبولاً من قبل مجتمعاتها والرأي العام المحلي فيها"، فالغرب – برأيه – هو الذي أجهض كل عمليات التطور الذاتي العربي والإسلامي، ومن ثم فهو مسؤول عن جمود الوضع السياسي الراهن وتكلسه. وهو ما يفسر كل تلك الشكوك التي يشعر بها المواطن العربي إزاء المشروعات الخارجية الداعية إلى الإصلاح السياسي والاقتصادي.

ومع ذلك فمن الصعوبة بمكان إنكار أن الضغوط الخارجية، والمشروعات التي طرحت في أكثر من مناسبة دولية حول تغيير المنطقة وإصلاح نظمها السياسية كان لها دور كبير في تحفيز الحوار الداخلي العربي، وفي إطلاق مبادرات وطنية مضادة كان الكثير منها مقولات ودعوات سبق أن قيلت وطرحت طوال العقود الثلاثة الماضية، ولكنها لم تجد الصدى المناسب من النخب الحاكمة. وهذا يطرح التساؤل التالي: ما الأسباب التي دفعت الأطراف الدولية إلى الاهتمام بقضايا الإصلاح السياسي في المنطقة العربية؟

يشير ريكس برينين (Brynen, 2004: 2-4) إلى أن الاهتمام الأمريكي بقضايا الإصلاح السياسي في "الشرق الأوسط" يعود إلى ثلاث مجموعات رئيسة من الأسباب، هي:

1 – أن الشرق الأوسط بدا مقاوماً – بشدة – لما أطلق عليه هنتجتون (Huntington) "الموجة الثالثة" (The Third Wave) من الديمقراطية العالمية، وقد سبق لمايكل هدسون (Hudson) في دراسته الشهيرة (مايكل هدسون، 1986م: 17– 36) محاولة تحديد العوامل التي قد تسهم في الإصلاح السياسي في المنطقة، لكن بدا

أن بعض المحللين كانوا متشائمين بشأن فرص الإصلاح السياسي وبخاصة بعد أزمة الخليج وحربه 90- 91؛ حيث بات واضحاً أن بعض الانفتاحات السياسية في المنطقة يمكن أن تكون محدودة في أحسن الحالات، وعابرة في أسوأ الحالات، وهذا الاهتمام بقضايا الليبرالية السياسية والديموقراطية من لدن الباحثين والعلماء قاد إلى بروز أدب جديد يحاول تفسير لغز ديمومة الأنظمة الاستبدادية في المنطقة.

2 – المجموعة الثانية لجذور الدعم الأمريكي للإصلاح السياسي في المنطقة يمكن أن نجدها بين أوساط العديد من المحافظين الجدد الذين يدافعون عن أهمية تحويل الأنظمة الاستبدادية في المنطقة وخاصة العربية، وقد وجدها البعض منهم فرصة لحرف الاهتمام عن القضية الأساس وهي قضية فلسطين واستمرار الاحتلال الإسرائيلي لأراضيها.

3 – أما التطور الثالث، فيتمثل في هجمات 2001/9/11م "الإرهابية" التي أوجدت نوعاً من الارتباط بين الأنظمة الاستبدادية وبين الجماعات المتطرفة؛ حيث يمكن – بحسب رأيه، وهو الرأي الذي حاولت الولايات المتحدة إقناع الآخرين به – للأولى أن توفر ملجأ مباشراً ودعماً كبيراً لتلك الجماعات، كما يمكنها أن تزودها بجميع أنواع أسلحة الدمار الشامل.

ويعتقد العديد من المحللين أن وجود أنظمة استبدادية في المنطقة يمكنها أن تبقى مصدراً للعنف والإرهاب، وطبقاً للبيت الأبيض: " فما دامت الحرية والديمقراطية لاتزدهران في الشرق الأوسط، فإن تلك المنطقة يمكن أن تبقى مصدراً للعنف والاستياء والركود، وتعمل على تصدير الإرهاب والعنف إلى الأمم الحرة".

لقد أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، العديد من المبادرات للإصلاح السياسي في المجتمعات العربية، ومن تلك المبادرات ما أطلق عليه "مبادرة الشراكة من أجل التنمية والديمقراطية"، التي طرحها وزير الخارجية – آنذاك – كولن باول. ووفقاً لتلك المبادرة فقد صنفت النظم العربية، وفقاً للباحثة (ثناء عبد الله، 2006م: 18- 19)، إلى أربع مجموعات، اختلفت باختلاف الدور المطلوب داخلياً، وخارجياً، وبحسب طبيعة العلاقة التي ربطت تلك النظم بالولايات المتحدة، ولم يكن للأمر علاقة بطبيعة التطورات السياسية التي تشهدها تلك البلدان، وهي:

1 – مجموعة النظم المطالبة بأن تجري الإصلاحات الديمقراطية والتغيير في مجتمعاتها بنفسها (مصر، والسعودية).

2 – مجموعة النظم التي يتم فيها فرض الإصلاحات بالقوة العسكرية إن لزم الأمر (ليبيا، وسوريا).

3 – مجموعة النظم التي سيكتفى فيها بخبراء ومستشارين أمريكيين لدعم عملية التغيير (البحرين، والكويت، والمغرب).

4 – مجموعة النظم التي تعد في حالة شراكة مع الولايات المتحدة وتقبل برامج أمريكية محددة (قطر، والأردن، واليمن).

ومع أن الواقع يشير إلى أن تعامل الولايات المتحدة والعديد من القوى الدولية المتحالفة معها مع قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان يطبعها التعامل بالمعايير المزدوجة (وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية في تعاملها مع إسرائيل والصين). فإن المؤكد، في الوقت الحالي، أن قضية الديمقراطية أصبحت مطروحة على أجندة السياسات الخارجية لتلك الدول، كما أن مؤسسات التمويل الدولية باتت تشترط – كما سبقت الإشارة – في العديد من الأحيان قيام الدول بتحرير الاقتصاد، والسير في إجراءات الخصخصة، والانفتاح السياسي، وتحسين سجل حقوق الإنسان، حتى يمكنها الحصول على القروض، أو التسهيلات الأخرى المتعلقة بجدولة الديون ....، والأمثلة كثيرة.

ومن جهة أخرى، فإن أمريكا لاتريد الديمقراطية في المنطقة العربية بالمعنى التاريخي كما رسخته ثقافة الأنوار ووثيقة الحقوق الأساسية للمواطن والإنسان في فرنسا، بقدر ما تريد الحد الأدنى الذي يحقق الليبرالية الاقتصادية الجديدة. وتعرف أمريكا أنها أكبر الخاسرين من إصلاح سياسي يقود المجتمع العربي إلى السيطرة على قراره ومقدراته وحماية أمنه واستقلاله. (محمد ولد سيدي باب، 2005م: 418).

إن مشروع الولايات المتحدة الأمريكية في "الشرق الأوسط الكبير"، كما تسميه هي، يأتي من أجل تغييب مفهوم العالم العربي والبلاد العربية، وغيرها من التسميات المعبرة عن وجود الإنسان العربي، ولا يمكن أن يكون إلا مشروعاً للتضليل من أجل ضمان إمكانية الانقضاض على أي نظام بدعوى فرض الديمقراطية، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية لاتصلح أن تكون مثالاً للدعوة إلى

تطبيق الديمقراطية عبر العالم؛ لأنها أبعد ما تكون عنها في ممارساتها على المستوى الدولي، ولأنها مستعدة للتراجع عن دعم أي توجهٍ ديمقراطي حقيقي في حال أنها وجدت نظاماً سياسياً حليفاً يتيح لها الحصول، والحفاظ على المكاسب والمصالح الاقتصادية، وغيرها.

ويمكن الإشارة إلى العديد من العوامل التي أدت إلى إحجام الولايات المتحدة عن دعم أي توجه ديمقراطي حقيقي في المجتمع العربي؛ حيث يشير (معتز بالله عبد الفتاح، 2006م: 20) إلى أن التراجع الأمريكي في الدعوة إلى الإصلاح السياسي وممارسة "الضغط اللفظي" من أجل الديمقراطية في المجتمع العربي يعود إلى أربعة عوامل، هي:

أولاً: أن الحكومات العربية كانت فعالة في استرضاء الولايات المتحدة؛ حيث دعمت حربها على الإرهاب، وسارع البعض منها إلى المبادرة بالتعاون معها في قضايا مثل: تسليم (ليبيا) أسلحتها لها. **ثانياً**: أن الدعم الأوربي لم يزد عن الدعم الخطابي والبلاغي مما جعل الإدارة الأمريكية تدرك أن عليها أن تدفع الفاتورة وحدها. **ثالثاً**: تأثير الانتخابات المصرية الأخيرة التي أفضت إلى نتيجة بمنزلة جرس إنذار للإدارة الأمريكية، والإدارة الإسرائيلية أيضاً التي لاتتمنى أن تجد نفسها بجوار مصر تحت حكم إخواني. [ويمكن أن نضيف أن نتائج الانتخابات الفلسطينية ربما أتت لتؤكد حقيقة هذه المخاوف الأمريكية والإسرائيلية، ومعهما العديد من الدول التي كانت تضغط في الماضي باتجاه إدخال الإصلاحات السياسية في المجتمعات العربية]. **رابعاً**: أن الإدارة الأمريكية أدركت أن سهم السببية له رأسان؛ فالعراق كان العراق جزئياً بسبب صدام؛ وصدام كان صدام جزئياً بسبب العراق. وعلى هذا فإن الموجة الأخيرة من الضغوط الأمريكية كانت الأعلى لكنها لم تكن مختلفة عن سابقتها في حقيقة انحسارها.

في ختام هذه النقطة، يمكن للباحث الإشارة إلى أن العوامل الخارجية، وبقدر ما كانت محفزة على تبني العديد من مشاريع الإصلاح السياسي في الفترة الراهنة، بقدر ما كانت مهمة في إعاقة الإصلاحات السياسية في العديد من النظم السياسية العربية، كما أنها أدت دوراً كبيراً في عدم تحول العديد منها باتجاه تبني الديمقراطية.

خاتمة:

يمكن من خلال النقاط التي تعرضت لها الدراسة استنتاج العديد من النتائج، وأهمها:

1 – أن مجتمعنا العربي عرف نوعاً من التوافق حول أهمية الإصلاح السياسي وضرورته، وإن بقي التوافق مقصوراً على المستوى اللفظي، ولم ينتقل إلى المستوى الواقعي ويفرز برنامجاً متفقاً عليه يحدد أولويات الإصلاح وقضاياه الرئيسة.

2 – أنه عرف العديد من عمليات الانفتاح السياسي وإن بشكل محدود وغير كامل، بسبب رغبة العديد من القيادات السياسية العربية – وخاصة الحديثة العهد بالحكم – في تأسيس شرعيتها على أساس الإصلاحات السياسية التي تقدمها.

3 – الواقع أن بعض هذه القيادات لم تنتقل بمجتمعاتها إلى ديمقراطية ليبرالية وإنما إلى مجتمعاتٍ أقل تسلطية مع احتفاظها بحقها في التدخل والنكوص عن هذه الإصلاحات عند الحاجة، ساعدها في ذلك محدودية فاعلية القوى السياسية المعارضة في المجتمع العربي، والضغوط الغربية والأمريكية لإحلال الديمقراطية في المجتمع العربي.

4 – تطرقت الدراسة إلى حقيقة الدور الذي أداه الغرب – ولايزال يؤديه – في إعاقة كل تحولٍ ديمقراطي حقيقي، بدعوى الخوف من إفرازات تلك التجربة خاصة في حالة فوز التيارات الإسلامية ووصولها إلى السلطة، كما هو الحال في تجربتي مصر وفلسطين.

مما يصح معه القول: إن التعويل على الضغوط الأجنبية لن يفيد كثيراً في دفع الأنظمة السياسية العربية إلى القيام بإصلاحات سياسية حقيقية؛ لأن الحقائق على الأرض تبين أن مصلحة الولايات المتحدة في ألا تضغط من أجل تغيير الصديق بالعدو المحتمل، ولعل تجربة الانتخابات المصرية التي أفرزت فوز العديد من مرشحي الإخوان المسلمين، ومن بعدها التجربة الفلسطينية والفوز الكبير لحركة حماس، قد أعطت مؤشراً عن حقيقة الضغط الأمريكي والأوربي الذي يمكن أن يتراجع عن دعم حركة الإصلاح السياسي في المجتمع العربي في حالة فوز أي تيار سياسي إسلامي، بل يمكن أن يذهب أكثر من ذلك إلى دعم التراجع عن أي مجهود إصلاح سياسي قد يفرز فوز الحركات الإسلامية في أية عملية ديمقراطية

حقيقية، وهذا قمة في التناقض مع كل الطروحات الأمريكية ويفرغ هذه الطروحات من مضمونها الفعلي.

في ختام هذه الدراسة يذهب الباحث إلى أن الإصلاح السياسي بات اليوم يمثل مطلباً ملحاً تفرضه ضرورة الحفاظ على الأمن الداخلي وتحقيق الاستقرار السياسي في المجتمع العربي، كما تفرضه معطيات التاريخ، وتستدعيه التجربة ووقائع الممارسات السياسية العربية، ولم يعد بالإمكان تأجيله كما في المراحل التاريخية السابقة، باعتبار أن السلطات السياسية العربية قد استنفدت كل مخزونها من الذرائع والمسوغات التي أدت إلى تأجيل مشاريع الإصلاح السياسي في مجتمعنا، وخير لنا أن ينطلق مشروع الإصلاح من داخل مجتمعاتنا، وبما يراعي خصوصياتها وقيمها ومعتقداتها، بدلاً من أن يأتي بضغط خارجي سواء أتى عبر مشاريع الإصلاح السياسية الأمريكية أم نتيجة لما تسميه مشروع "الشرق الأوسط الكبير" أو غيرها.

المصادر:

أمحمد مالكي (2007م). العلاقة بين الدولة والمجتمع في البلاد العربية: المجال العام والمواطنة. **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد (13): 147- 158.

بلقيس أبو إصبع (2000م). البناء التنظيمي للأحزاب اليمنية. بحث مقدم ضمن ندوة: المجتمع المدني اليمني، تقييم واستشراف. صنعاء: المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار.

بيرتراند بادي (2001م). **التنمية السياسية**. ترجمة: محمد نوري المهدوي. ليبيا: تالة للطباعة والنشر. بيروت: مؤسسة الانتشار العربي.

ثناء فؤاد عبد الله (2006م). الإصلاح السياسي .. خبرات عربية (مصر: دراسة حالة). **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد (12): 9- 36.

حسن أبوطالب (2004). **التقرير الإستراتيجي العربي: 2003- 2004**: ثلاثية الإصلاح والحريات والأمن. منشور في http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/WEEK366.HTM

حسنين توفيق إبراهيم (1992م). **ظاهرة العنف السياسي في النظم السياسية العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

حسنين توفيق إبراهيم (1999م). العولمة: الأبعاد والانعكاسات السياسية: رؤية أولية من منظور علم السياسة. **عالم الفكر**، المجلد 28، العدد (2): 185- 218.

خميس حزام والي (2003م). **إشكالية الشرعية السياسية في الأنظمة السياسية العربية: مع إشارة إلى تجربة الجزائر**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

السيد يسين (1998م). في مفهوم العولمة. **المستقبل العربي**، العدد (228): 4– 13.

السيد يسين (2005م). **تحديات الإصلاح السياسي العربي**، منشور في http:// www.mokarabat.com/m644.htm

طارق أحمد المنصوب (2003م). إشكالية التحديث السياسي في المجتمع العربي: اليمن أنموذجاً. أطروحة دكتوراه في علم السياسة والقانون الدستوري (غير منشورة)، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية. جامعة القاضي عياض، مراكش.

طارق أحمد المنصوب (2005م). الإرهاب وحقوق الإنسان: عناصر من أجل مقاربة شمولية. بحث مقدم إلى مؤتمر حقوق الإنسان في المجتمع العربي، المنعقد بجامعة مؤتة: كلية العلوم الاجتماعية بتاريخ 9 – 12 مايو.

عادل مرزوق الجمري (2005م). **خديعة الداخل والخارج في الإصلاح السياسي العربي نعم.. لمطرقة الإصلاح بالخارج**. منشور في http://www.annabaa.org/nbanews/52/133.htm

عبد الخالق عبدالله (1997م). العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها. **عالم الفكر**، المجلد 28، العدد (2): 39– 94.

عبد المنعم المشاط (1997). قضية التجزئة والتخلف في العالم الإسلامي. في: حسن حمدان العلكيم وآخرون، **قضايا إسلامية معاصرة**. القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية. جامعة القاهرة، ط 2.

عصام فاهم العامري (1999م). الثقافة والديمقراطية في مواجهة العولمة. **شؤون الأوسط**، العدد (88): 7– 24.

علي خليفة الكواري: تحرير (2003م). **مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

عمار جفال (2005م). المفهوم الاشتراكي للإصلاح السياسي. بحث مقدم ضمن ندوة: **الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي: نحو رؤية عربية**. منشور في http://www.arabrenewal.com/index.php?rd = AI&A10 = 10266

مايكل هدسون (1986م). الدولة والمجتمع والشرعية: دراسة عن المأمولات السياسية العربية في التسعينيات. في: هشام شرابي (وآخرون). **العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية – مركز الدراسات العربية المعاصرة. جامعة جورجتاون.

محمد الأمين ولد سيدي باب (2005م). **مظاهر المشاركة السياسية في موريتانيا**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

محمد السيد سليم (1997م). التحولات العالمية وآثارها على العالم الإسلامي. في: العلكيم. حسن حمدان (وآخرون). **قضايا إسلامية معاصرة**. القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية. جامعة القاهرة، ط 2.

محمد عابد الجابري (1997م). **قضايا في الفكر المعاصر: العولمة – صراع الحضارات – العودة إلى الأخلاق – التسامح – الديمقراطية ونظام القيم – الفلسفة والمدينة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

معتز بالله عبد الفتاح (2006م). الديمقراطية العربية بين محددات الداخل وضغوط الخارج. **المستقبل العربي**، العدد (326): 15- 29.

نادر فرجاني (2000م). رفعة العرب في صلاح الحكم في البلدان العربية. القاهرة: المشكاة.

هدى ميتكيس (2005م). التجارب الآسيوية في الإصلاح السياسي. منشور في http://www.arabrenewal.com/index.php?rd=AI&A10=9961

وثيقة الدوحة (2005م). ورشة حول إستراتيجيات مساهمة المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في البلدان العربية. الدوحة: يومي 4 و 5 يناير/ كانون الثاني.

Brumberg, D. (2002). The trap of liberalized autocracy. *Journal of Democracy*. 13 (4): 56-68.

Brynen, R. (2004). Reforming the Middle East: Policies and paradoxes. Delivered to the conference on "Stability in the Middle East". Center for Eurasian Studies (ASAM). Ankara: 25-26 October.

Carothers, T. (2002). The end of the transition paradigm. *Journal of Democracy*. 13 (1): 6-21.

Diamond, L. (1996). Is the third wave over?. *Journal of Democracy*. 7 (3): 20-37.

Halliday, F. (2005). Democratic reform in the Arab World: Mirages and realities. <http://www.opendemocracy.net/>.

Hawthorne, A. (2004). Political Reform in the Arab world: A new ferment?. Carnegie Papers. Middle East Series Democracy and Rule of Law Project. Number 52. October.

Islam, N. and Morrison, David, R. (1996). Introduction: Governance. Democracy and human rights. *Canadian Journal of Development Studies*. Special Issue: 6-11.

قدم في: ديسمبر 2006

أجيز في: أكتوبر 2007



Political Reform in the Arab Society: Internal Needs Vs. External Pressures

Tarik A. Almansoub*

For different reasons, many Arabic political systems knew political transitions in the last quarter of the twentieth century; some of them opened up to the opposing parties and acknowledged a refreshing democratic practice. Others adapted a weak, but recognizable political reform aspects toward democracy. These movements towards political reform changed from one country to another and took many forms. These political transitions caused intense debate among political scientists and concerned persons regarding the real motives that moved political reform in the Arabic societies.
As a result, this study aims to analyze the different attitudes that argued the political reform in the Arabic Society. It attempts to show the challenges of the internal needs and the external pressures that Arab political systems are facing in their way to the reform, and their influences on the security and democracy in these societies. Therefore, we can argue that the political reform will and must flow from the Arab societies themselves.

Keywords: Political systems, Globalization, Political reform, Arab society, Democracy, Security.

* Dept of Political Science, Faculty of commerce and Adminstration Sciences, IBB University, Republic of Yemen.

المؤشرات البيئية والتقويم البيئي المتكامل

أسماء علي أبا حسين*
أنور شيخ الدين عبده**

ملخص: تعد المؤشرات أداة مهمة في تعيين المشكلات البيئية وتحليلها وتقويمها، وتحديد الأولويات، ورصد التغير في حالة البيئة مع الزمن، ووسيلة مهمة لمتابعة أداء السياسات، وقياس التحسن في تحقيق أهداف محددة. وتستخدم المؤشرات في تقارير التقويم البيئي المتكامل؛ نظراً لكونها تعطي لمتخذ القرار صورة واضحة عن حالة البيئة واتجاهاتها، وتساعد في تتبع انعكاسات السياسة، كما أنها تسهم في رفع مستوى الوعي بالقضايا البيئية لدى الجمهور. يهدف البحث الحالي إلى تبيان المؤشرات البيئية لمواضيع (الوهابك، WEHABC) التي تشمل (المياه، والطاقة، والصحة، والزراعة والأراضي، والتنوع الحيوي، والبيئة البحرية والساحلية) كونها من أهم المواضيع التي تتناولها تقارير التقويم البيئي المتكامل. وقد وضعت المؤشرات في إطار (DPSIR) قوى محركة (Driving Forces)، وضغوط (Pressures)، وحالة (State)، وأثر (Impact) واستجابة (Response) لتحليل علاقة النشاطات البشرية بالنظم البيئية وآثارها البيئية والاجتماعية والاقتصادية، والاستجابات المجتمعية. حدد البحث أهم قضايا مواضيع (الوهابك) ومؤشراتها، التي عرضت ونوقشت خلال نشاط عام وورش عمل ودورات تدريبية بين عامي 2003–2004، ومن ثم استكملت المؤشرات الخاصة بكل موضوع، ووصف كل مؤشر في استمارة خاصة تحتوي على الموضوع (Theme)، والقضية (Issue)، اسم المؤشر، وتعريفه، ونوعه، ووحدته، والغرض منه، وأهميته، ووصف طريقة قياسه، والمؤشرات ذات العلاقة به، وإعداد مصفوفات بتلك المؤشرات. هذا، وقد أوصت الدراسة بضرورة استخدام المؤشرات البيئية في رصد حالة البيئة

---

* برنامج علوم الصحراء والأراضي القاحلة، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليج العربي، مملكة البحرين.
** برنامج علوم الصحراء والأراضي القاحلة، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليج العربي، مملكة البحرين.

وتوقعاتها في المنطقة العربية لا على المستوى الإقليمي فحسب، بل على المستويين الوطني والمحلي، حتى يمكن على ضوئها إعداد تقارير دورية للبيئة تستعرض القضايا البيئية المشتركة، وتسهم في وضع الإستراتيجيات البيئية وتقويم السياسات الحالية ورسم سيناريوهات الرؤية المستقبلية لضمان تنمية شاملة ومستدامة للمنطقة.

المصطلحات الأساسية: المؤشرات البيئية، مواضيع الوهابك (WEHABC)، التقويم البيئي المتكامل، IEA، نموذج المؤشرات DPSIR.

مقدمة:

المؤشرات (Indicators) هي مقاييس تعكس بشكل مباشر أو غير مباشر، نوعية الظروف البيئية، وتستخدم لتقويم حالة تلك الظروف ومتغيراتها. وقد تشير هذه المتغيرات إلى الأسباب والضغوط الناتجة عن النشاطات البشرية أو الطبيعية المؤثرة على النظام البيئي، وحالة الموارد الطبيعية أو وضعها، واستجابات المجتمع للحد من تلك الضغوط. ولعل من أهم خصائص المؤشرات حساسيتها Sensitivity، وقابليتها للقياس Measurability، وكونها سهلة القياس والتفسير Simplicity، وتعتمد عملية قياس سليمة Reliability، مستندة إلى بيانات صحيحة Validity، ولها قابلية توقع التغيرات Predictability لاعتمادها على بيانات تمثل سلسلة زمنية Time-series data. ومن ثم، فإنها تساعد في التخطيط واتخاذ القرار؛ بمعنى أنها ذات صلة سياسية Policy relevance. ولا بد للمؤشر أن يكون ذا أهمية للمجتمع؛ حيث يساعد على تقويم الوضع كمياً، ورصد التطورات والتغيرات في حالة البيئة، وفي تبسيط المعطيات وتقديمها في إطار يرتبط مباشرة بالمشكلة المعالجة. وعليه، يساعد استخدام المؤشرات أصحاب القرار في التخطيط، ووضع الأولويات، وتقويم السياسات والخيارات ومقارنة انعكاساتها على حالة البيئة. إضافة إلى أنها يمكن أن تكون وسيلة للإنذار المبكر لأصحاب القرار ولعموم المواطنين، بالمشكلات البيئية المحتملة أو المتوقعة (CSD, 2002; Abahussain *et al.*, 2004).

يعد استخدام المؤشرات البيئية إحدى ركائز التقويم البيئي المتكامل (Integrated Environmental Assessment "IEA") الذي يهدف إلى تعرف حالة البيئة الآنية (State)، واتجاهاتها (Trends) استناداً إلى بيانات (Data) ومؤشرات (Indicators) حديثة. والعمل على تحليل العلاقات المتكاملة بين الأنشطة الإنمائية، والنظم البيئية (Ecosystems) والاستجابات المجتمعية (Responses). بالإضافة إلى

القيام بتحليل السياسات البيئية وانعكاساتها على حالة البيئة، والتنبؤ بالمسارات المستقبلية لحالة البيئة أو السيناريوهات المستقبلية، وتأثيرها على الخطط والبرامج التنموية، وذلك بنهج تشاوري (Consultative) وتشاركي (Participatory approach) (Pinter *et al.*, 2000; Abdel Kader, 2003; Al-Awar, 2005)؛ الأمر الذي يساعد في متابعة الوضع البيئي، وتطوير عملية اتخاذ القرارات البيئية، وصياغة الإستراتيجيات والسياسات، كما يسهم في تعزيز وسائل الوعي البيئي من خلال إعلام جميع فئات المجتمع عن حالة البيئة، بغية تعزيز المشاركة في اتخاذ القرار البيئي وتنفيذه، وإنجاح السياسات البيئية التي يتم إقرارها (Abdu, 2003).

ولمقارنة الأداء البيئي على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي – الذي يشكل مطلباً ملحاً، ولا سيما مع تنامي الوعي المجتمعي وتزايد دوره في الضغط على متخذي القرار للحد من آثار التلوث واستنزاف الموارد، وتعاظم دور المنظمات غير الحكومية المحلية والعالمية في مراقبة حالة البيئة، فضلاً عما فرضته الالتزامات الدولية المتمثلة في ارتباط الدول بجملة من الاتفاقيات البيئية العالمية، التي تتطلب إجراء مراقبة وتقويم دوري متكامل لحالة البيئة – لا بد من الاتفاق على مجموعة من المؤشرات البيئية، ترصد دورياً كل موضوع من المواضيع البيئية الرئيسة وتوحد طريقة قياسها ووحداتها (EEA, 1995; Nooteboom & Wieringa, 1999).

وبناءً عليه، فقد عقد برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام 2003 ورشة تدريبية لتحديد أهم القضايا البيئية لمواضيع الوهابك (WEHABC)، والاتفاق على المؤشرات البيئية التي تعكس تلك القضايا. أعدت بعدها وثيقة بعنوان المؤشرات البيئية ذات الأولوية في المنطقة العربية وذلك لمواضيع الوهابك (Priority Environmental Indicators in West Asia, Arab Africa Regions: Indicators Of Water, Energy, Health, Agriculture (and Land), Biodiversity, Coastal And Marine Environment) (Abahussain *et al.*, 2004). وعرضت في اجتماع الخبراء حول «تقويم مخرجات ما سبق أن نفذ من أنشطة بشأن مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة، وتحديد حزم المؤشرات ذات الأولوية للقطاعات المختلفة» وذلك في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة للفترة من 12–13 نوفمبر 2005 بحضور خبراء المنظمات الدولية والعربية ذات العلاقة. وقد أوصى الاجتماع باعتماد حزمة

المؤشرات ذات الأولوية والدليل الاسترشادي التوصيفي لها، وتعميم الدراسة الخاصة بتلك المؤشرات على المنظمات العربية والإقليمية المتخصصة لإبداء الرأي بشأنها. كذلك عمم الدليل على كل من أجهزة البيئة وأجهزة الإحصاء في الدول العربية للنظر في مدى إمكانية تطبيقها (أسماء أبا حسين، 2005). وتستعرض الدراسة الحالية المؤشرات البيئية ذات الأولوية أو الرئيسة لأهم المواضيع البيئية في المنطقة العربية، وتوضح الإطار الفكري الذي اختيرت على أساسه هذه المؤشرات.

أهداف البحث:

- استعراض مفهوم التقويم البيئي المتكامل.
- تبيان أهم المواضيع (Themes)، والقضايا (Issues) البيئية في المنطقة العربية.
- شرح نموذج المؤشرات وتحليل العلاقات (DPSIR).
- تبيان المؤشرات البيئية لقضايا موضوع "الوهابك" باستخدام نموذج المؤشرات وتحليل العلاقات (DPSIR).

منهج البحث ومصادر المعلومات:

لتحقيق أهداف هذا البحث نفذت الخطوات التالية:

- الاطلاع على المعلومات المتاحة من المراجع والمصادر العلمية حول المؤشرات البيئية، والقضايا البيئية، والتقويم البيئي المتكامل.
- شرح نموذج (DPSIR) المستخدم في تحليل المشكلات البيئية وتحديد المؤشرات وذلك من خلال ربط حالة البيئة بالقوى المؤثرة أو الضاغطة أو ما يعرف بجذور المشكلة، وآثار تلك المشكلات والاستجابات والسياسات.
- استعراض المواضيع البيئية الرئيسة في المنطقة العربية وتحليلها، وتحديد القضايا البيئية لكل موضوع، وتحديد أهم المؤشرات البيئية لكل قضية.
- وضع صيغة موحدة لتوصيف المؤشرات البيئية، أهمها تعريف المؤشر، وحدة القياس، نوع المؤشر، تحديد البيانات المطلوبة لحساب المؤشر، طريقة الحساب، وأهم المراجع.

مفهوم التقويم البيئي المتكامل:

يقوم مفهوم التقويم البيئي المتكامل (Integrated Environmental Assessment "IEA") على رؤية جديدة لتقارير حالة البيئة التي تقوم الدول بإعدادها دورياً، وذلك من خلال تحليل العلاقات بين العمليات الطبيعية في البيئة والنشاطات البشرية. فالتقويم البيئي المتكامل هو تحليل شامل لحالة البيئة واتجاهاتها بناء على مؤشرات مبنية على بيانات ومعلومات حديثة ودقيقة لحالة البيئة وعلاقتها بالوضع الاقتصادي والاجتماعي والتنموي للدولة (Pinter *et al.*, 2000؛ أسماء أبا حسين وأنور عبده، 2005) ويجاب فيه عن الأسئلة التالية:

- ماذا يحدث حالياً في البيئة؟ ولماذا؟
- ماذا نستطيع أن نعمل؟ وماذا نعمل حالياً تجاه ما يحصل؟
- ما نتائج عدم الاستجابة الآن؟

ويعد تقرير التقويم البيئي المتكامل أساساً لاتخاذ القرارات البيئية وصياغة سياسات التنمية المستدامة؛ إذ يسلط الضوء على الضغوط التي تتعرض لها البيئة في المكان والزمان، وتلك التي قد تطرأ مستقبلاً وأسبابها وآثارها على الإنسان والنظم البيئية، وذلك بموجب إطار قانوني، وبنهج تشاوري وتشاركي يضمن الجانب المعرفي من خلال إشراك ذوي الاختصاص بالنواحي البيئية، والاستنارة بآراء الخبراء لتفسير الحقائق العلمية، وتوفير إجابات جديرة بالثقة ووثيقة الصلة بقضايا السياسات البيئية، على أن تكون إحصائية قدر الإمكان، تبين الاتجاهات، وتوفر المؤشرات ذات العلاقة التي تغذي وتدعم العمليات السياسية واتخاذ القرار المناسب في إدارة البيئة. كما تشرك فيها الجهات المؤثرة والمتأثرة بحالة الموارد الطبيعية ونوعية البيئة، إضافة إلى جمعيات المجتمع المدني (NGO's) والإعلام (Media) للإسهام في رفع الوعي البيئي وتخفيف الأضرار البيئية، وتهيئة المجتمع لتقبل السياسات التي قد تتخذ مستقبلاً للحفاظ على البيئة (Jenkins, 1998; Pinter *et al.*, 2000; Al-Awar, 2005).

وقد تبنى برنامج الأمم المتحدة للبيئة مفهوم التقويم البيئي المتكامل واعتماده منهجاً في إعداد سلسلة عُرفت بسلسلة توقعات البيئة العالمية "GEO" (1,2,3 Global Environment Outlook) (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2002) وإعداد دليل للتدريب على منهجياته (Pinter *et al.*, 2000)، بجانب وضع بعض البرمجيات حول كيفية إعداد التقارير مثل (GEO COOKBOOK; GEOKIT (UNEP_GRID,

1998). كما قام بعقد دورات لمدربين من الدول العربية لمساعدتها في إعداد تقاريرها البيئية وفق منهجية التقويم البيئي المتكامل.

هذا، وقد صممت خلال هذه الدورات ونوقشت الأطر المناسبة لتقرير التقويم البيئي المتكامل لكل دولة (أسماء أبا حسين وأنور عبده، 2005). واتفقت جميع الدول العربية على إعداد تقويم لمواضيع الوهابك أو ما سمي بحالة الأوساط البيئية (المياه، الهواء، الأراضي، البيئة البحرية والمناطق الساحلية، التنوع البيولوجي) إضافة لبعض مواضيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومنها الطاقة، والزراعة، والصحة على أن يكون التقويم معززاً بالمؤشرات البيئية، ومحللاً بمنهجية (DPSIR) وإطاره (أسماء أبا حسين، 2005).

لماذا نحتاج لإطار DPSIR؟

- لتسهيل أسلوب جمع، المعلومات وتحليلها وعرضها.
- لتبيان مواقع انعدام البيانات ومواقع تكرارها.
- للمساعدة في عملية جمع بيانات جديدة
- لربط البيانات بعملية اتخاذ القرار

نموذج المؤشرات DPSIR:

يعد نموذج المؤشرات (DPSIR) مناسباً للتقويم البيئي لمواضيع الوهابك، حيث يمكن من خلاله تعرف مؤشرات القوى الدافعة للتغيير البيئي، وفهم الضغوط الناتجة من النشاطات البشرية وتحديدها، وآثارها والتغيرات التي تحدثها في البيئة، ومن ثم الاستجابات المجتمعية التي تهدف إلى معالجة تلك الآثار، وتحجيم الضغوط على البيئة، وتعديل حالة البيئة (شكل 1). ويتألف النموذج من الأجزاء التالية:

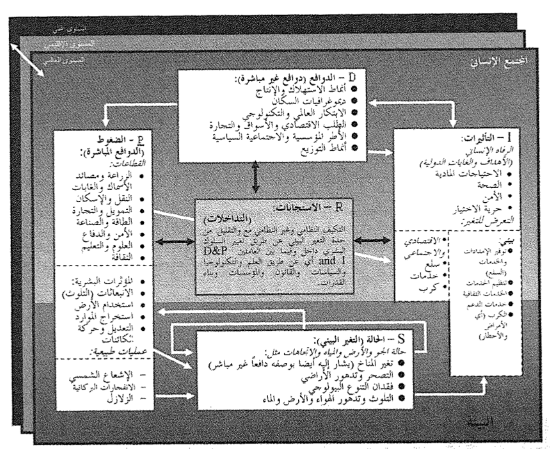
– **القوى الدافعة أو الدوافع (Drivers or Driving Forces)**: وهي تشير إلى العمليات الجوهرية في المجتمع، التي تدفع النشاطات، ولها تأثير على البيئة، ويشار إليها في بعض الأحيان على أنها دوافع غير مباشرة (Indirect).

– **الضغوط (Pressures)**: ويشار إليها في بعض الأحيان على أنها دوافع مباشرة (Direct)، وتشمل النشاطات الاقتصادية في القطاعات المختلفة، وما ينتج عنها من مؤثرات بشرية تشكل ضغوطاً على الأوساط البيئية. كما تشمل العمليات الطبيعية التي تشكل ضغوطاً على البيئة من تغيرات مناخية، وزلازل وغيرها.

– **الحالة (State)**: ونعني بها حالة البيئة (والأوساط البيئية)، كذلك الاتجاهات (Trends) لهذه الحالة، وهي تنتج عن الضغوط التي تتعرض لها البيئة، وتؤدي إلى تغير تراكمي أحياناً (مثل تغير المناخ)، وأحياناً أخرى إلى تغير مفاجئ، مسبب للاختلال (مثل تلوث المياه).

– **التأثيرات (Impacts)**: وتشمل الآثار الإيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية والصحية السلبية على رفاهية الإنسان وسلامة النظم البيئية.

– **الاستجابات (Responses)**: وهي التداخلات المجتمعية الرامية إلى التخفيف من حدة هذه الآثار والتكيف معها وتوافر الفرص لزيادة رفاهية البشر (Human Well-being) مثل القوانين، والتشريعات البيئية على المستوى الوطني، والاتفاقات البيئية متعددة الأطراف والمؤسسات على المستويين الإقليمي والدولي.



المصدر: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2005.

شكل (1): النهج التحليلي الذي يتبعه برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المتعلق بالتفاعل بين الإنسان والبيئة وذلك في إطار القوى الدافعة، الضغط، الحالة، التأثير، والاستجابة (DPSIR). وهو نهج متعدد النطاقات، ويشير إلى العلاقات العامة للسبب والمسبب.

قضايا مواضيع الوهابك ومؤشراتها البيئية:

تمثل مواضيع الوهابك (WEHABC) التي تشمل المياه (Water)، والطاقة (Energy)، والصحة (Health)، والزراعة (Agriculture)، والتنوع الحيوي (Biodiversity) أهم التحديات التي تواجه العالم في الألفية الحالية، التي اتفق عليها في مؤتمر قمة جوهانسبرج عام 2002، وقد أضيف لها موضوع الموارد الساحلية والبحرية (Coastal and Marine)؛ نظراً لأهميتها الكبيرة للمنطقة العربية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة، 2003). وفيما يلي نبذة عن كل موضوع ومؤشراته البيئية ذات الأولوية.

1 - مؤشرات المياه:

أدت الزيادة السريعة في عدد السكان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في معظم الدول العربية إلى زيادة كبيرة في الطلب على المياه مؤدية إلى ضغوط كبيرة على مصادر المياه المحدودة أصلاً في المنطقة (كونها ذات مناخ جاف جداً)؛ الأمر الذي أدى إلى عدم توازن مزمن بين مصادر المياه المتاحة والطلب على المياه، ومن المتوقع تصاعده مستقبلاً ما لم تتخذ خطوات إيجابية تجاه القضايا السكانية، وإدارة الطلب على المياه، وترشيد استخدامها في جميع القطاعات خاصة في القطاع الزراعي؛ وذلك لتجنب تدهور الموارد المائية في المنطقة كماً ونوعاً، وما قد يترتب على ذلك من نقص في الغذاء وتدهور لمستوى المعيشة. ولذا جاءت مؤشرات موضوع المياه لتتعامل مع قضايا العرض والطلب على المياه وإدارتها شاملة مواردها المتاحة التقليدية وغير التقليدية، واستهلاكها في القطاعات المختلفة، إضافة إلى قضايا كفاءة استخدامها، وإدارتها، وتلوثها (جدول 1).

وعلى الرغم من أن معظم سكان المنطقة العربية يتوافر لهم خدمة الماء الصالح للشرب، والصرف الصحي، فإن هذه الخدمات قد تقل في بعض المناطق، وبخاصة المناطق ذات الدخل المنخفض، وتلك البعيدة عن المراكز الحضرية كتلك البعيدة في الصحارى أو في المناطق الجبلية الوعرة؛ الأمر الذي استوجب إضافة مؤشرات تعكس الحصول على المياه الصالحة للشرب كونها أحد أهداف الألفية.

جدول (1) – مؤشرات المياه

القضية Issue	نوعه	المؤشر Indicator
موارد المياه بحسب النوع	S	* الكمية السنوية للمياه المتاحة من المصادر التقليدية لها (الأمطار، المياه السطحية والجوفية).
	R	* الكميات السنوية للمياه المتاحة من المصادر غير التقليدية (المياه المحلاة، المياه المعالجة، مياه الصرف الزراعي الراجعة).
	D	* الكمية السنوية المسحوبة من المياه من المصادر السطحية والجوفية ونسبتها من كمية المياه المتاحة.
الطلب على المياه/ الاستخدام والاستهلاك	P	* استهلاك القطاع المنزلي (البلدي) بالنسبة إلى الطلب الكلي للمياه، استهلاك القطاع الزراعي بالنسبة إلى الطلب الكلي للمياه، استهلاك القطاع الصناعي بالنسبة إلى الطلب الكلي للمياه.
كفاءة الاستخدام	S	* العائد الاقتصادي لاستهلاك المياه.
تلوث المياه	P	* إنتاج المياه العادمة بحسب المصدر.
	R	* نسبة المخلفات الصلبة التي يتخلص منها بطرق آمنة.
	S	* نسبة عينات المياه التي تتطابق مواصفاتها مع المواصفات القياسية الوطنية.
إدارة المياه	R	* كميات المياه العادمة المعالجة.
	R	* نسبة الموازنة المرصودة للاستثمار في المياه.
	R	* متوسط نصيب الفرد من تكلفة الاستثمار في قطاعي المياه والنظافة.
	R	* تكلفة إنتاج المتر المكعب من المياه للاستخدام المنزلي (البلدي) بحسب المصدر.
	R	* عدد اختصاصيي المياه/ بالحوض الجوفي/ الدولة.
الحصول على المياه (التوصيلات)	R	* نسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب المأمونة (النسبة السكانية الموصولة إلى شبكات المياه).
	D	* استهلاك الفرد السنوي في القطاع البلدي.
	R	* مدى فعالية شبكات رصد نوعية المياه.

D: (Drivers Or Driving Forces) القوى الدافعة أو الدوافع؛ P: (Pressures) الضغوط؛ S:(State) حالة البيئة

I: (Impacts) التأثيرات ؛ R: (Responses) الاستجابات.

2 – مؤشرات الطاقة:

تعد موارد الطاقة أساسية في جميع قطاعات التنمية ولا سيما قطاع الصناعة والنقل، على الرغم من ذلك فإن تأثيرات إنتاجها وتوزيعها واستعمالها، على البيئة تتزايد بشكل كبير يوماً بعد آخر. ومن المعلوم أن أغلب الدول العربية غنية بموارد الطاقة، وهو – بلا شك – أثر على درجات النمو في هذه الدول. وقد أدى وجود بعض الصناعات المستهلكة للطاقة بشكل كبير في بعض الدول العربية إلى ارتفاع استهلاك الطاقة للفرد خلال العقود الماضية. ويكْمُن التحدي في إيجاد طريقة للمواءمة بين الحاجة الضرورية للطاقة وآثار استخدامها على البيئة والموارد الطبيعية وذلك ضماناً لاستدامة التنمية. وفي هذا المضمار اختيرت مؤشرات تعكس كمية الطاقة المنتجة من الوقود الأحفوري، وما يوجد منه من احتياطي، واستهلاكها في القطاعات المختلفة إضافة إلى مؤشرات الانبعاثات الناتجة من استهلاك الطاقة ولا سيما في قطاع النقل، (جدول 2).

جدول (2) – مؤشرات الطاقة

القضية Issue	نوعه	المؤشر Indicator
إنتاج الطاقة	S	* كمية الطاقة المنتجة من الوقود الأحفوري (البترول، الغاز، الفحم).
	S	* الاحتياطي المثبت من الوقود الأحفوري.
استهلاك الطاقة	S	* استهلاك الفرد السنوي من الطاقة.
	R/S	* الطاقة المستخدمة لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي GDP.
	S	* كمية الطاقة المستخدمة في القطاع التجاري والخدمي.
	S	* كمية الطاقة المستخدمة في القطاع الصناعي.
	S	* كمية الطاقة المستخدمة في القطاع المنزلي.
	S	* كمية الطاقة المستخدمة في قطاع النقل.
التلوث	D/P	* كمية انبعاثات غازات الدفيئة.
	D	* عدد الكيلومترات المقطوعة/ لكل سيارة/ لكل فرد.
	P/I	* المسافة المقطوعة للفرد بحسب وسيلة النقل.
		* الوقود المستهلك/ نوع وسائل النقل/ الفرد.

D: (Drivers Or Driving Forces) القوى الدافعة أو الدوافع؛ P: (Pressures) الضغوط ؛

S: (State) حالة البيئة ؛ I: (Impacts) التأثيرات ؛ R: (Responses) الاستجابات.

3 – مؤشرات الصحة:

مما لا شك فيه أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الصحة والبيئة والتنمية، فأي تنمية اجتماعية اقتصادية غير ملائمة تؤدي إلى استهلاك كبير للموارد، وإن اقترنت بنمو سكاني مرتفع فإنها قد تؤدي إلى مشكلات صحية وبيئية حادة، على الرغم من ذلك فقد حصل تقدم مهم وتحسن ملموس في بعض جوانب التنمية البشرية خلال العقود الأربعة الماضية، منها توافر المياه الصالحة للشرب، وخدمات الصرف الصحي، وإدارة النفايات، وبرامج الحماية من ناقلات الأمراض خاصة تلك التي تتخذ من الماء جزءاً من دورة حياتها، والأمراض المنقولة بالمياه، وتحسن في خدمات العناية الصحية الأساسية، وجودة الهواء ووغيرها، (جدول 3).

جدول (3) – مؤشرات الصحة

القضية Issue	نوعه	المؤشر Indicator
الإطار الاجتماعي الاقتصادي	S	* دليل الفقر (في الدول النامية HPI-1).
	P	* معدل النمو السكاني.
	P	* الكثافة السكانية.
	P	* معدل النمو الحضري.
	S/I	* معدل وفيات المواليد أقل من سنة/ 1000 مولود.
	S/I	* متوسط العمر المتوقع عند الولادة.
تلوث الهواء	R/I	* تركيز ملوثات الهواء الجوي في المناطق الحضرية.
	I	* معدل الوفيات (لجميع الأعمار) نتيجة لأمراض الجهاز التنفسي.
	I	* معدل وفيات الأطفال نتيجة لأمراض الجهاز التنفسي.
خدمة الصرف الصحي	S	* نسبة السكان الذين يتوافر لهم خدمة الصرف الصحي من مجمل السكان.
	I	* معدل إصابة الأطفال بعمر أقل من خمس سنوات بالإسهال.
	I	* معدل وفيات الأطفال بعمر أقل من خمس سنوات بالإسهال.
السكن	P/S	* سكان المستوطنات الحضرية المنظمة وغير المنظمة.
	S	* السكان في المستوطنات غير المنظمة (العشوائية).
	R/S	استخدام الأراضي وأنظمة التخطيط الحضري.
	S	* أعداد السكان القاطنين في مساكن غير صحية.

تابع/ جدول (3) – مؤشرات الصحة

القضية Issue	نوعه	المؤشر Indicator
الحصول على مياه صالحة للشرب	I	* حالات الاعتلال بالإسهال لدى الأطفال بعمر أقل من خمس سنوات.
	I	* وفيات الأطفال بعمر أقل من خمس سنوات بالإسهال.
	S	* عدد حوادث انتشار الأمراض المنقولة بالمياه.
ناقلات الأمراض	S	* السكان المعرضون لأخطار ناقلات الأمراض.
	S/I	* حالات الوفاة بفعل ناقلات الأمراض.
	R	* نسبة السكان الخاضعين لحملات السيطرة على ناقلات الأمراض.
إدارة النفايات الصلبة	R	* نسبة جمع النفايات البلدية.
	R	* التخلص من النفايات الصلبة (طن/ فرد/ سنة).
	R	* كفاءة التخلص من النفايات الخطرة.
المواد الخطرة والسامة	I	* مستوى الرصاص في دم الأطفال.
	S/I	* الوفيات نتيجة التسمم لكل 1000 من السكان.
سلامة الغذاء	S/R	* الاعتلال نتيجة استهلاك الغذاء لكل 10000 من السكان.
الإشعاع	I	* الجرعات المتراكمة من الإشعاعات.
	I	* دليل الأشعة فوق البنفسجية.

D: (Drivers Or Driving Forces) القوى الدافعة أو الدوافع؛ P: (Pressures) الضغوط ؛
S: (State) حالة البيئة ؛ I: (Impacts) التأثيرات ؛ R: (Responses) الاستجابات.

4 – مؤشرات الأراضي والزراعة:

تمتاز المنطقة العربية بكونها منطقة صحراوية، شبه قاحلة، ذات غطاء نباتي طبيعي قليل، يتعرض دوماً للإزالة لتهيئة الأرض للزراعة والتكثيف الزراعي والرعي الجائر، وإزالة الغابات وحرقها. هذه العوامل جميعها تؤدي إلى تعرية التربة. كما أن الاستعمال غير الكفء لمياه الري يؤدي إلى تملح الأراضي وقلويتها وتغدقها وتناقص محتواها من المغذيات. وعلى الرغم من أن الدعم الكبير لمدخلات الإنتاج الزراعي من أسمدة ومبيدات قد أدى للوصول إلى مستويات أعلى من الاكتفاء الذاتي من الغذاء فإنه أسهم في تلوث الأراضي، ومن ثم عدم استدامة الزراعة في بعض

المناطق. ولعل أهم قضايا الأراضي هي التصحر، واستخدامات الأراضي، وقضايا الزراعة، (جدول 4).

جدول (4) – مؤشرات الأراضي والزراعة

القضية Issue	نوعه	المؤشر Indicator
تدهور الأراضي/ التصحر	S	* المساحات المتأثرة بالتعرية المائية والتعرية بالرياح.
	S	* المساحات المتأثرة بالتملح.
	S	* الأراضي المتأثرة بالتصحر.
	S/R	* مساحة الغطاء النباتي.
استخدامات الأراضي	D/R	* التغير في استخدامات الأراضي.
	D	* عدد السكان تحت خط الفقر في المناطق الجافة.
الزراعة	S	* المساحات الزراعية الدائمة والمؤقتة.
	D	* استخدام الأسمدة الكيماوية.
	D/S	* استخدام مبيدات الآفات الزراعية الكيماوية.

D: (Drivers Or Driving Forces) القوى الدافعة أو الدوافع؛ P: (Pressures) الضغوط ؛
S: (State) حالة البيئة ؛ I: (Impacts) التأثيرات ؛ R: (Responses) الاستجابات.

5 – التنوع الحيوي:

تتنوع النظم البيئية في المنطقة العربية من الصحارى إلى المراعي والغابات. والبيئات البحرية من المناطق المدية، ومستنقعات القرم والحشائش البحرية والشعاب المرجانية وغيرها، وتتصف هذه البيئات بتنوع حيوي كبير. ولعل أهم قضايا التنوع الحيوي تدهور البيئات القارية والبحرية وتفككها وفقدان الجينات الوراثية. وقد أسهمت الزيادة السكانية السريعة وتغير مستوى المعيشة ونمطها في تدهور الأنظمة البيئية الرطبة وتدهور التنوع الحيوي في المناطق البحرية والساحلية نتيجة التلوث بالنفط، ورمي مياه الصرف، والتغيير الفيزيائي للموئل. ويتوقع أن يتفاقم التدهور مستقبلاً بفعل تغير المناخ وغزو الكائنات الدخيلة. ومن المؤكد أن العديد من الكائنات تفقد باستمرار أو تهدد بالانقراض بفعل بعض الممارسات الخاصة بإدارة الموارد (تقويم النظام البيئي للألفية، 2005). ومن أهم وسائل المحافظة على التنوع الحيوي في المنطقة العربية زيادة نسبة المناطق

المحمية، وتدريب المتخصصين بالمحافظة على التنوع الحيوي، وحملات رفع الوعي البيئي، (جدول 5).

جدول (5) - مؤشرات التنوع الحيوي

القضية Issue	نوعه	المؤشر Indicator
تدهور النظم البيئية	S/R	* مساحة النظم البيئية المختارة.
	R	* المساحة المحمية بالنسبة إلى المساحة الإجمالية للدولة.
	S	* وفرة الأنواع الرئيسة المختارة.
فقدان الأنواع	S	* النسبة المئوية للأنواع المهددة بالانقراض.
الأنواع الدخيلة	S	* عدد الأنواع الدخيلة.
إدارة التنوع الحيوي	S/R	* عدد المتخصصين في المحافظة على التنوع الحيوي لمساحات المناطق المختارة.
	R	* العدد السنوي لحملات التوعية في مجالات التنوع الحيوي.

D: (Drivers Or Driving Forces) القوى الدافعة أو الدوافع؛ P: (Pressures) الضغوط ؛

S: (State) حالة البيئة ؛ I: (Impacts) التأثيرات ؛ R: (Responses) الاستجابات.

6 - مؤشرات البيئات الساحلية والبحرية:

أدى النمو السكاني والتغيرات الديموغرافية في المنطقة العربية إلى نمو حضري واسع امتد إلى المناطق الساحلية، تلبية للطلب على الأراضي من ناحية، وإيفاءً بمتطلبات النهضة السياحية والصناعية التي شهدتها المنطقة؛ الأمر الذي أدى إلى ضغوط كبيرة على النظم البيئية الساحلية ومواردها، ومن ثم أدى إلى تدهور كبير لتلك البيئات وتناقص كبير في المخزون السمكي. وقد أسهم تلوث البيئة الساحلية بفعل الأنشطة البشرية التي منشؤها اليابسة (Land Base Activities) كالردم والدرف وتصريف مياه الصرف الصحي والصناعي والزراعي، وتلك التي منشؤها البحر (Marine Base Activities) كالتلوث بفعل ناقلات النفط، في تسارع تدهور البيئات الساحلية والبحرية، (جدول 6).

جدول (6) – مؤشرات البيئات الساحلية والبحرية

القضية Issue	نوعه	المؤشر Indicator
تدهور السواحل	D	* نسبة السكان القاطنين في المناطق الساحلية.
	S	* التنمية في المناطق الساحلية.
	D	* المحصول السنوي من أنواع الأسماك الرئيسة المصطادة.
التلوث البحري	D	* كمية النتروجين والفسفور المطلقة Releases إلى المياه الساحلية.
	D	* تركز الطحالب في المياه الساحلية.
	S	* التلوث بالنفط في المناطق الساحلية والبحرية.

D: (Drivers Or Driving Forces) القوى الدافعة أو الدوافع؛ P: (Pressures) الضغوط ؛
S: (State) حالة البيئة ؛ I: (Impacts) التأثيرات ؛ R: (Responses) الاستجابات.

توصيف المؤشرات البيئية الأولية:

استخدمت بطاقات تعريفية بكل مؤشر (جدول 7)، تتضمن تعريف المؤشر، وحدة قياسه، نوعه بحسب DPSIR، الغرض من استخدامه، أهميته وعلاقاته وصلته بالمؤشرات البيئية الأخرى، ثم البيانات المطلوب توافرها لقياسه، ومصدرها، وإن وجدت تعاريف ومفاهيم أخرى لها علاقة بتلك البيانات فإنها تذكر، ثم طريقة القياس، وأخيراً المراجع. هذا، وقد استقيت المعلومات حول توصيف المؤشرات من العديد من المراجع المعتمدة، أهمها (IEA, 1997; WHO, 2000; CSD, 2002; Al-Zubari, 2004; UNSD/UNEP, 2004).

جدول (7) – بطاقة تعريف المؤشر

– الموضوع Theme – القضية Issue – المؤشر Indicator
تعريف المؤشر Definition
وحدة القياس Unit of Measurement
نوع المؤشر Type of indicator
الغرض من المؤشر Purpose
الأهمية والعلاقة Significance and Relevance
الصلة بالمؤشرات الأخرى Linkages to Other Indicators
بيانات القياس Methodological Description * البيانات المطلوبة لحساب المؤشر Data Needed to Compile the Indicator * توافر البيانات الوطنية والعالمية ومصدرها National and International Data Availability and Sources
التعريفات والمفاهيم الأخرى Underlying Definitions and Concepts
طرق القياس Measurement Methods
المراجع References

النتائج والتوصيات:

أوضحت الدراسة مفهوم التقويم البيئي المتكامل، وبينت أهمية قيام الدول العربية بإعداد تقارير حالة البيئة بمنهجية التقويم البيئي المتكامل الذي يستند إلى مؤشرات المواضيع والقضايا البيئية ذات الأولوية للدولة، التي تربط حالة البيئة بالنشاطات البشرية وآثارها البيئية والاجتماعية والاقتصادية والاستجابات المجتمعية. كذلك القيام بتحليل السياسات البيئية وانعكاساتها على حالة البيئة، والتنبؤ بالمسارات المستقبلية لحالة البيئة أو السيناريوهات المستقبلية، مما يسهل إجراء مراقبة وتقويم دوري ومتكامل لحالة البيئة.

كما حددت هذه الدراسة أهم القضايا لمواضيع الوهابك (WEHABC)، والمؤشرات الرئيسة لكل قضية، ووضعت في إطار قوى محركة (الدوافع)، ضغوط،

حالة، أثر، استجابة (DPSIR). وبينت محتويات استمارة تعريف المؤشر، ونوعه، ووحدته، والغرض منه، وأهميته، ووصف طريقة قياسه، والمؤشرات ذات العلاقة به.

دلت نتائج الدراسة على أن المؤشرات الرئيسة لموضوع المياه تتناول قضايا العرض والطلب على المياه وإدارتها شاملة موارد المياه المتاحة التقليدية وغير التقليدية، واستهلاكها في القطاعات المختلفة، إضافة إلى قضايا كفاءة استخدامها، وإدارتها، وتلوثها. وتتمحور المؤشرات الرئيسة لموضوع الطاقة في القضايا التالية: إنتاج الطاقة، واحتياطي الوقود الأحفوري، واستهلاكها في القطاعات المختلفة، إضافة إلى مؤشرات التلوث عن استهلاك الطاقة ولا سيما في قطاع النقل. ركزت مؤشرات الصحة والبيئة على قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وقضايا تلوث الهواء، وتوافر المياه الصالحة للشرب، وخدمات الصرف الصحي، وإدارة النفايات، وبرامج الحماية من ناقلات الأمراض، وقضايا المواد الخطرة والسامة والمشعة. كما بينت الدراسة أن مؤشرات الأراضي تتركز في قضايا التصحر، واستخدامات الأراضي، والزراعة. أما أهم مؤشرات التنوع الحيوي فقد تناولت قضايا تدهور النظم البيئية، وغزو الكائنات الدخيلة وإدارة التنوع الحيوي. في حين تمحورت مؤشرات البيئات – البيئة الساحلية والبحرية – حول قضيتي تدهور البيئة الساحلية والبحرية وتلوثها بفعل الأنشطة البشرية التي منشؤها البر والبحر.

وقد أوصت الدراسة بما يلي:

– ضرورة القياس الدوري للمؤشرات البيئية لمواضيع الوهابك، واستكمال البيانات والمعلومات الخاصة بها، وذلك باستخدام الدليل الاسترشادي لتوصيف كل مؤشر.

– استخدام المؤشرات البيئية في رصد حالة البيئة وتوقعاتها على المستوى الوطني، وتضمينها في تقارير حالة البيئة التي تعد بمنهجية التقويم البيئي المتكامل، والتي تشمل أيضاً تقويم السياسات الحالية ورسم السيناريوهات المستقبلية لضمان تنمية شاملة ومستدامة للدول.

– تحديد الثغرات في البيانات الخاصة بحساب المؤشرات، والإيعاز للمؤسسات المعنية البدء بقياسها دورياً.

المراجع:

أسماء علي أبا حسين، وأنور شيخ الدين عبده (2005). منهجية التقييم البيئي المتكامل وأسلوب تطبيقه في دول مجلس التعاون. **التعاون**، 62: 75-100.

أسماء علي أبا حسين (2005). المؤشرات البيئية والتقييم البيئي المتكامل. ورشة تقويم مخرجات ما تم من أنشطة بشأن مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة وتحديد حزم المؤشرات ذات الأولوية للقطاعات المختلفة في الدول العربية. جامعة الدول العربية، القاهرة 12-13 نوفمبر 2005.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2002). توقعات البيئة العالمية (GEO-1, 2, 3). عالم الترجمة بالتعاون مع مؤسسة التاكا للترجمة الفنية، مملكة البحرين: المنامة.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة (2003). الوضع البيئي في العالم العربي. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المكتب الإقليمي لغرب آسيا، قطاع التعاون الإقليمي، مملكة البحرين، المنامة: 30 صفحة.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2005). نحو نظام لحراسة البيئة تابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة – «المعارف رصيد ينمو بالتشارك»، مشروع DEWA/IAB/070705، 18 صفحة.

تقييم النظام البيئي للألفية (2005). الحياة بما يفوق إمكاناتنا: ثرواتنا الطبيعية ورفاهية الإنسان، نتائج تقييم النظام البيئي للألفية. 31 صفحة. www.millenniumassessment.org

Abahussain, A.A., Abdu, A.S., & Abdelkader, A.F. (2004). Priority environmental indicators in West Asia, Arab Africa Regions: Indicators of water, energy, health, agriculture (and Land), biodiversity, Coastal and Marine Environment. United Nations Environment Programme/Regional Office for West Asia (UNEP/ROWA), Manama, Kingdom of Bahrain, 173p.

Abdel-Kader, A.F. (2003). Overview of UNEP integrated environmental assessment methodology. Regional Workshop on Integrated Environmental Assessments and Reporting, Arabian Gulf University, 6-9 Jan 2003, Kingdom of Bahrain.

Abdu, A.S. (2003). Environmental policy. Regional workshop on integrated environmental Assessments and reporting, Arabian Gulf University, 6-9 Jan 2003, Kingdom of Bahrain.

Al-Awar, F. A. (2005). UNEP strategy on capacity building for integrated environmental assessment in West Asia. United Nation Environment Programme/Regional Office for West Asia (UNEP/ROWA), Kingdom of Bahrain, 21p.

Al-Zubari, W.K. (2004). Development of basic indicators on integrated water resources management in the ESCWA region. Economic and Social Commission for West Asia (ESCWA), Water Issues Team.

CSD (2002). Indicators of sustainable development: Guidelines and methodologies. Commission on Sustainable Development (CSD) New York http://www.un.org/esa/sustdev/natlinfo/indicators/

EEA (European Environmental Agency), (1995). A strategy for integrated environmental

assessment at the European environmental agency (EEA). Discussion Paper. EEA/064195. European environmental agency, Copenhagen.

GEO. (2002). Global environment outlook 3, Past, Present and Future Perspectives, produced by the UNEP GEO team, Division of Early Warning and Assessment (DEWA), United Nations Environment Programme, http://www.grid.unep.ch/geo/geo3/

IEA. (1997). Indicators of energy use and energy efficiency. International Energy Association (IEA) Paris: OECD.

Jenkins, W.I. (1998). Policy analysis: A political and organizational perspective. London, Martin Robertson.

Nooteboom, S. and Wieringa, K. (1999). Strategic environmental assessment versus integrated environmental Assessment. International Association for Impact Assessment (IAIA), 1999 Conference http://www.iaia.org/Memebers/Publications/Conference Materials/iaia99/final-program/confri2.htm

Printer, L. Zahedi, K. and Cressman, D. (2000). Capacity building for integrated environmental assessment and Reporting: Training Manual. United Nation Environment Programme (UNEP) and International Institute for Sustainable Development (IISD), Canada.

UNEP-GRID (1998). Cookbook for state of environment reporting on the internet. United Nations Environment Programme (UNEP-GRID-Norway), 32p., http://www.grida.no/soe/cookbook/index.htm; http://www.grida.no/products.cfm?pageID = 3

UNSD/UNEP. (2004). Questionnaire on environment statistics. United Nations Statistical Division/United Nations Environment Programme. http://unstats.un.org/unsd/environment/questionnaire2004/htm

WHO (2000). Environmental health indicators: Framework and Methodologies. World Health Organization (WHO) Geneva.

قدم في: مارس 2007.

أجيز في: يونيو 2007.



Environmental Indicators and Integrated Environmental Assessment

Asma Ali Abahussain [*]
Anwar Sh.-A. Abdu [**]

Indicators are essential instruments to identify environmental problems, their analysis and evaluation, to set priorities, and to monitor trends and temporal changes in the environmental conditions. They are important tools to follow policy performance, and to measure progress towards achievements to of specific objectives. Indicators are used in Integrated Environmental Assessment (IEA) reports since they provide decision-makers with simplified and relevant information about the conditions and trends of the environmental issues of interest, which also helps to monitor and assess environmental policies. Indicators also enhance the level of public awareness about the environmental issues without dealing with the complicated specific data and statistics.

The objective of this research is to make visible the most important (Core) environmental indicators relevant to (WEHABC) themes, which include (Water, Energy, Health, Agriculture, (and Land), Biodiversity, Marine and Coastal Ecosystems), since they are the most significant themes that constitute Integrated Environmental Assessment Reports. This step has been performed by use of DPSIR model (Driving force, Pressure, State, Impacts and Responses), to synthesize and analyze the interrelationships between human activities, environmental eco-systems and their environmental, social and economic impacts and the social responses to mitigate these impacts.

The matrix of environmental indicators relevant to WEHABC themes were discussed, scrutinized, and finally selected through a number of activities organized by the United Nations Environmental Programme/Regional Office for West Asia (UNEP/ROWA) during

* Desert and Arid Zones Science Programme, College of Graduate Studies, Arabian Gulf University, Kingdom of Bahrain.

2003-2004. For each selected indicator, a methodology sheet was proposed that shows the theme, the issue, the definition, unit of measurement, type of indicator, purpose, significance and relevance, methodology of description, linkage to other indicators, alternative definitions, and sources of information and references.

The main finding of this study indicates that it is vitally important to use environmental indicators to monitor and assess the trends and conditions of the environment in the Arab Region and its outlook. It is important not only at the regional base, but also at the national and local levels, to enable countries of the region to periodically prepare environmental assessment reports of shared environmental issues of interest. Such exercises can contribute to and facilitate the formulation of environmental strategies and initiation of future sustainable development policies for the Region.

Keywords: Environmental Indicators, WEHABC themes, Integrated Environmental Assessment, (IEA), DPSIR.

مراجعات الكتب:

سياسة

العلاقات المصرية – الخليجية

تاليف: محمد السعيد إدريس وآخرين
الناشر: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2004
عرض: خديجة عرفة محمد أمين*

يناقش هذا الكتاب العلاقات المصرية – الخليجية ليس من خلال تقديم رصد تفصيلي لكل ما ألمّ أو أثر بتلك العلاقات، ولكن من خلال التركيز على تحديات البيئة الأمنية بعد أحداث 11 سبتمبر وتداعياتها على علاقات الطرفين، وذلك انطلاقاً من فرض مؤداه أنه في ظل ما يواجهه النظام الإقليمي العربي، والعلاقات العربية – العربية من تحديات، فإن الانطلاق بالعلاقات المصرية – الخليجية قدماً للأمام سيخدم بلا شك مجمل العلاقات العربية – العربية، ويمثل القاطرة التي ستقودها، خاصة في ظل ما تواجهه الأخيرة من تحديات عدة يرتبط بعضها بطبيعة أحوال الأمة العربية في الوقت الراهن، في حين نتج بعضها الآخر من تداعيات أحداث 11 سبتمبر وهو ما يتطلب بدء حوار وتعاون عربي – عربي يؤدي فيه التعاون المصري – الخليجي دور القاطرة التي ستقود العرب نحو بناء نظام إقليمي أمني عربي، خاصة أن النظر للعلاقات المصرية – الخليجية على مدار النصف قرن الأخير يكشف عن أن السمة التعاونية هي السمة الغالبة على تلك العلاقات.

وقد ناقش الكتاب العلاقات المصرية – الخليجية وفقاً لمنظورين؛ **الأول** هو المنظور السياسي والأمني، أما المنظور **الثاني** فهو المنظور الاقتصادي الاجتماعي الثقافي. وفي **القسم الأول** من الكتاب – الذي تناول المنظور السياسي والأمني –

* باحثة بمركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.

ركز المؤلف على وجود أجندة بديلة تطرح على العالم العربي وهي «الشرق الأوسط الكبير»؛ حيث استعرض الأجندة الأمريكية البديلة مقدمة لمناقشة الأجندة العربية المطلوب الحوار بشأنها. وبذلك تناول هذا المحور شقين؛ **الأول** هو استعراض مشروع الشرق الأوسط الكبير وما يرتبط به من مشروعات فرعية تتمثل في فرض بيئة عالمية عدوانية ومقيدة للمعرفة، والدعوة لإصلاح سياسي مراوغ، وتوظيف الاحتلال الأمريكي للعراق لفرض نظام أمني خليجي جديد. **والثاني** تناول أجندة الحوار المطلوبة عربياً.

في واقع الأمر، التطرق «لمشروع الشرق الأوسط الكبير» ومشروعاته الفرعية من منظور ما يطرحه من تحديات هو أمر مهم لكن هذا المشروع ليس هو التحدي الوحيد الذي يواجه النظام الإقليمي العربي؛ فهناك تحديات أخرى كان من المناسب التعرض لها، كما أن هذا القسم من الكتاب ركز بصورة أساسية على العلاقات العربية – العربية، فإذا غيّر العنوان للعلاقات العربية – العربية بدلاً من العلاقات المصرية – الخليجية لما حدث أي فرق، لذا كان يجب التحديد من البداية. ومن ناحية أخرى، فإنه ربما كان من المفيد التطرق لبعض القضايا، ومنها، إذا كان الهدف الأساسي هو البدء في حوار مصري – خليجي تمهيداً لحوار عربي – عربي، فإنه كان من المفضل تحديد أسس هذا الحوار ومتطلباته، وكذلك القضايا التي يجب التعامل معها من منظور سياسي أمني، وكذلك طبيعة التحديات ذات الأبعاد السياسية والأمنية المطروحة على أجندة الحوار المصري – الخليجي، وكيفية استعداد الطرفين لمواجهتها، وكذلك سبل تحقيق هذا الحوار وآلياته.

أما **القسم الثاني** من الكتاب فقد ناقش العلاقات المصرية – الخليجية من منظور اقتصادي ثقافي اجتماعي، وعلى الرغم من هذا العنوان فإن الملاحظ هو اقتصار هذا القسم من الكتاب على استعراض العلاقات الاقتصادية المصرية – الخليجية من حيث التركيز على التبادل التجاري بين الطرفين، والاستثمارات المشتركة، وتحويلات العمالة المصرية في الخليج. وكان من المفضل اقتصار تسمية هذا القسم من الكتاب بالعلاقات الاقتصادية المصرية – الخليجية ما دام الكتاب لم يتعرض للعلاقات الثقافية أو الاجتماعية على أن يخصص محور ثالث للحديث عن المنظور الثقافي الاجتماعي للعلاقات المصرية – الخليجية، كما أن هذا المحور لم يتعرض لكيفية إسهام العلاقات الاقتصادية المصرية – الخليجية في البدء بحوار مصري – خليجي،

فهل تمثل تلك العلاقات عامل دفع أم معوقاً لهذا الحوار، وإن كانت الأول فكيف يمكن الاستفادة منها؟ وإن كانت الأخير فكيف يمكن معالجتها؟

في واقع الأمر، موضوع الكتاب غاية في الأهمية من أكثر من زاوية؛ تتعلق **أولها** بتوقيت صدوره، وهو ما يرتبط بما يواجهه الأمن الإقليمي العربي من تحديات تتطلب مواجهتها على المستويات كافة، أما الأمر **الثاني** فهو طبيعة الموضوع ذاته خاصة في ظل حالة الفتور التي أصابت العلاقات العربية – العربية. إلا أنه كان من المفضل إضافة محور ثالث يتناول المنظور الثقافي للعلاقات المصرية – الخليجية يركز من خلاله على الوسائل إلى إسهام العلاقات الثقافية والاجتماعية المتميزة بين الطرفين في تفعيل الحوار بما تشكله هذه العلاقات من أساس مهم لا يمكن إنكاره في هذا الصدد، كما أن تحديات النظام الإقليمي العربي لا تقتصر – بأي حال من الأحوال – على الشرق الأوسط الكبير، لذا كان من الملائم البدء بقسم تمهيدي يتطرق لطبيعة تحديات النظام الإقليمي العربي في الوقت الراهن سواء أكانت تحديات داخلية أم تحديات خارجية، وإضافة بعض الفصول تناقش ما يواجهه الطرفان المصري والخليجي من تحديات داخلية وخارجية مع التركيز بوجه خاص على العولمة الاقتصادية وما تفرضه من تحديات على الطرفين. وكذلك التحديات الثقافية ومحاولات الهيمنة الغربية بحيث لا يقتصر الكتاب على محورين فحسب. فموضوع الكتاب – على الرغم من أهميته – جاءت معالجته النهائية غاية في المحدودية؛ إذ إنه – وهو يناقش العلاقات المصرية – الخليجية – لم يكن من المناسب أن يقتصر على محورين أو قسمين فقط وإنما كان من الملائم توسيع نطاق البحث أكثر من ذلك ليشمل جميع أنماط العلاقات بين الطرفين وسبل مواجهتها، وهو ما يساعد على تحقيق الفرض الأساسي الذي حدده الكتاب في البداية ممثلاً في البدء في حوار مصري – خليجي تمهيداً لحوار عربي – عربي.



سياسة

أمن الخليج العربي: تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية

المؤلف: ظافر محمد العجمي
الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006م
عرض: ياسمين كمال محمد*

وقعت منطقة الخليج العربي بوصفها منطقة إستراتيجية سياسياً وأمنياً واقتصادياً – خلال فترات زمنية متعاقبة – على قمة أجندة السياسة الدولية. وعلى الرغم من الزخم في الأحداث والتطورات التي تشهدها تلك المنطقة الحيوية في الآونة الأخيرة، فإن الأهمية الإستراتيجية لها قديمة وتاريخية؛ حيث يتمتع الخليج العربي منذ القدم بأهمية كبيرة، وقد أدت هذه الأهمية إلى خلق عبء إستراتيجي على أهله باستقطابه القوى العظمى إليه.

وفي هذا الإطار، يأتي الكتاب الذي بين أيدينا «**أمن الخليج العربي: تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية**»، كما يأتي رداً على تساؤل حول التطور التاريخي لمفهوم أمن الخليج العربي، بداية من استعراض وجهات نظر الدول التي دخلته عنوة، مروراً بالدول التي اعتبرته جزءاً من منظومتها الأمنية، وصولاً إلى مفهوم هذا الأمن بالنسبة إلى القاطنين على ضفته. ومن ثم، يغطي هذا الكتاب الفترة الزمنية الواقعة بين عامي 1913 و1991؛ فقد اختيرت سنة 1913 بداية للدراسة؛ حيث شهدت خروج العثمانيين من الأحساء، وضمها ابن سعود إلى حكمه، ومنها انطلق ليقوم بأهم الأدوار في تاريخ الضفة الشرقية للخليج العربي.

أما عام 1991 فقد تميز بتوسطه بين انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية، وانهيار المعسكر الشرقي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي.

* باحثة في إدارة الاعمال – جامعة عين شمس، مصر.

ومن ثم، تظهر أهمية هذا الكتاب من عدة منطلقات؛ **أولاً**: موضوع الكتاب حيث يتناول أيضاً تطور مفهوم أمن الخليج العربي من خلال تتبع التغيرات الكبرى في العلاقات السياسية المحلية والإقليمية والدولية في المنطقة، التي حدثت منذ مطلع القرن العشرين حتى نهاية عقد الثمانينيات منه. **ثانياً**: الفترة الزمنية التي يغطيها الكتاب. **ثالثاً**: هذا الكتاب يأتي على يد كاتب كويتي متخصص في شؤون الخليج؛ أي أنه يقدم وجهة نظر داخلية حول ما يجري في منطقة الخليج العربي.

فضلا على ذلك، تأتي أهمية هذا الكتاب من أهمية الأمن لأهم منطقة إستراتيجية في الشرق الأوسط منذ مطلع القرن العشرين، في فترة زمنية تتصف بثرائها في النشاطات الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية والعسكرية.

وقد قسم الكتاب إلى مدخل وأربعة فصول، تبدأ بأمن الخليج في مرحلة الصراع على النفط في النصف الأول من القرن العشرين، ثم إشكالية الأمن في الخليج العربي في أثناء الحرب الباردة (1946–1990) ثم مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإشكالية الأمن الذاتي (1981–1991) أما الفصل الرابع والأخير فيلقي نظرة على الآفاق المستقبلية لأمن الخليج العربي.

الفصل الأول – أمن الخليج العربي في مرحلة الصراع على النفط في النصف الأول من القرن العشرين.

يستعرض الكاتب في **الفصل الأول** أهم التطورات التي طرأت على مفهوم الأمن في منطقة الخليج العربي. ويرى أن مثل هذه الدراسة تتطلب ضرورة تتبع انتقال مركز الثقل في العلاقات الدولية؛ حيث انعكس ذلك على طبيعة التنافس حول الخليج العربي، من جنوبه إلى شماله، خاصة مع نهاية القرن التاسع عشر، ومطلع القرن العشرين.

وهنا يذكر أن منطقة جنوب الخليج العربي (مسقط، وإمارات الساحل المتصالح، والبحرين، وبوشهر على الساحل الفارسي) كانت تمثل الملعب الذي سيطرت فيه بريطانيا على الموازنات والأمن، سواء على المستوى المحلي أم على المستوى الدولي أيضاً؛ إذ فرضت سياسة أمنية مركزية صارمة استمرت طوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر من هرمز إلى مسقط إلى لنجه ثم إلى رأس الخيمة والبحرين، حيث أدارت المنطقة طوال قرن كامل بالحملات العسكرية. ثم انتقل ملعب التنافس إلى شمال الخليج العربي (الكويت والعراق)، من دون تهميش لدور منطقة جنوبي الخليج.

ويؤكد الكتاب أيضاً أنه قد شاركت بريطانيا في التنافس حول منطقة الخليج العربي خلال تلك الفترة ثلاث دول كانت تعتبر من «اللاعبين الكبار» – بحسب تعبير الكاتب – هي: روسيا وألمانيا وفرنسا، بالإضافة إلى ثلاث قوى محلية هي: العثمانيون في العراق، والفرس في عربستان، وحكام الكويت.

وهنا تجدر الإشارة إلى دور نفط الخليج في تشكيل طبيعة الصراع الإستراتيجي بين القوى العظمى، خلال الحرب العالمية الأولى، مع تباين العوامل التي أثرت في طبيعة الصراع. وكذلك دور النفط في رسم الحدود السياسية بين دول الخليج العربي في مؤتمر العقير عام 1922. وقد تبع ذلك صراع دولي على نفط الخليج بين الحربين، ثم دخول الولايات المتحدة إلى الخليج العربي في صراع على الامتيازات النفطية مع بريطانيا التي واجهتها التحديات بين الحربين، وكيف أثر هذا في أمن الخليج، بالإضافة إلى أمن الخليج في أثناء الحرب العالمية الثانية.

ولم يكن سلاح النفط أو أداة النفط هي الأداة الجديدة الوحيدة التي طرأت على منطقة دول الخليج خلال القرنين التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، وإنما مثل ظهور القوة الجوية أيضاً تغيراً كبيراً بعد النفط في الأمن الإستراتيجي البريطاني في الخليج؛ لأنه سلاح ذو قدرة على المناورة والحركة أكثر من القوات البحرية والأرضية، كما أصبح الخليج العربي بالنسبة إلى بريطانيا في مجال القوة الجوية مثل قناة السويس بالنسبة إلى القوة البحرية.

إلا أن عدة عوامل – ومنها آثار الأزمة الاقتصادية العالمية خلال عقد الثلاثينيات من القرن العشرين – كانت مؤشراً مبكراً على أن الأزمات الاقتصادية هي التي ستخرج بريطانيا من الخليج بعد 30 عاماً.

وقد برزت أهمية منطقة الخليج العربي للقوى الكبرى وخاصة خلال الحربين العالميتين. فعلى سبيل المثال، أقام البريطانيون في بداية الحرب العالمية الثانية خط إنذار مبكر للأخطار القادمة من الشرق والجنوب الشرقي، بوضع سفن في الخليج مجهزة بأجهزة اتصال، وكانت تتشاور مع شيوخ الخليج – كما كان الحال في الحرب العالمية الأولى – حول الإجراءات التي يجب اتخاذها في مواجهة الخطر الألماني. وكان النفوذ البريطاني شديداً في إمارات الخليج، وجاءت ثورة الكيلاني، بدوافع قومية عربية، وهي أول مؤشر على ضعف البريطانيين في المنطقة.

أما المؤشر الثاني، لجذب منطقة الخليج للقوى الكبرى خلال حقبة الحربين

العالميتين فكان وصول القوات الإيطالية خلال الحرب إلى خليج عمان، وإغراقها العديد من السفن البريطانية على طول الطريق من موانئ إريتريا حتى هرمز، بل في المحيط الهندي أيضاً، تبع ذلك غارة جوية إيطالية على مصفاتي البحرين والظهران. وأدت الحادثة إلى وضع سرية دفاع جوي تضم مائة رجل من الجيش الأمريكي في الظهران، وهو ما مثل مؤشراً على بداية تبادل المواقع العسكرية بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

ولم تكن الولايات المتحدة الأمريكية غائبة عن المنطقة خلال تلك الفترة، فلقد تركت بريطانيا على عاتق الولايات المتحدة مهمة توفير النفط للحرب، فأجبرتها الأخيرة على أن تخفف القيود التي تمنع الشركات الأمريكية من العمل في المحميات البريطانية، تبع ذلك نجاح الأمريكان بإقناع ابن سعود بجدوى أن يستثمروا النفط السعودي بسبب سخاء عروضهم.

وكان ذلك بداية لبزوغ الولايات المتحدة الأمريكية قوة عظمى عالمياً في مقابل تراجع القوة البريطانية إقليمياً وعالمياً أيضاً. ومن ثم، فقد جاءت التطورات التي شهدتها منطقة الخليج العربي لتمثل انعكاساً كاملاً للأجندة العالمية وتطورات النظام الدولي كله. فأصبح الخليج العربي مركز ثقل نفط العالم، صاحبه ضعف بريطانيا في منطقة الشرق الأوسط، وانخفاض النفط المستخرج في أثناء الحرب من المنطقة التابعة للشركات البريطانية، وغياب رأس المال البريطاني، وبروز العصيان والثورات عليها في العراق وإيران مما أبرز القلق الأمريكي على نفط الخليج، فكان التغلغل الأمريكي في الخليج في ما عرف باسم الممر الفارسي، لإيصال المساعدات ضمن البرنامج الحربي (الإعارة والتأجير) لدعم الاتحاد السوفيتي، وأصبح الخليج العربي هو نقطة الإنزال، مما أدى إلى تقوية المواقع الأمريكية.

الفصل الثاني – إشكالية الأمن في الخليج العربي في أثناء الحرب الباردة (1946–1990).

يستعرض الكاتب من خلال هذا الفصل موضوع أمن الخليج في أثناء الحرب الباردة وتحديداً خلال الفترة من سنة 1946 إلى سنة 1990. وينقسم هذا الفصل إلى قسمين رئيسين: ففي **المبحث الأول** تناول الخليج العربي بوصفه جناحاً جنوبياً للحزام الرأسمالي الشمالي المحيط بالشيوعية. أما **المبحث الثاني** فيتناول رؤية الغرب للخليج العربي بعد حرب أكتوبر (عام 1973).

والمتتبع للأمن في الخليج يجد تغييراً في موقف الغرب من التقرب السوفيتي الأول إلى الخليج في أثناء الأزمة الإيرانية (1946–1947)، وعقد مبدأ ترومان (عام 1947) ثم المرور بمرحلة التقاء المصالح البريطانية – الأمريكية، وذلك في أثناء حركة مصدق في إيران (1951–1953)، وما تلاها من قيام حلف بغداد عام 1955 بهدف سد الفجوة بين حلف شمال الأطلسي وحلف جنوب آسيا، إضافة إلى مبدأ أيزنهاور (عام 1957) وما تبعه من مساعي الولايات المتحدة لصد التغلغل السوفيتي بعد أزمة السويس.

من ناحية أخرى نجد التوسع في موضوع علاقات الولايات المتحدة بإيران والسعودية عشية الانسحاب البريطاني، وسباق التسلح في الخليج، ورفض مقولة «الفراغ الأمني».

ويوضح الكاتب التعاظم في دور النفط الذي أضحى يؤدي دوراً مهماً بوصفه محركاً للاهتمام الدولي خاصة في فترة ما بعد سنة 1973.

وتظل السمة السائدة لسياسات القوى الكبرى في منطقة الخليج هي استمرار القوى الدولية في تبادل المواقع، ما بين التعاون والصراع؛ فيتصارع طرفان من هذه القوى، أحدهما موجود يحاول البقاء، والآخر يتقرب من المنطقة للحصول على موطئ قدم له، ومن ذلك اهتمامات روسيا للخروج من أراضيها، واجتياز الحاجز الإيراني للوصول إلى الخليج العربي والمحيط الهندي، حتى بعد تحول الدولة هناك إلى الاتحاد السوفيتي، فكان أن حدث التقرب السوفيتي الأول، لكن الغرب كان حازماً في إخراج السوفيت من الشمال الإيراني في ما عرف بالأزمة الإيرانية (1946–1947)، وقد ترتب عليها – مع عجز بريطانيا الاقتصادي في صد الشيوعية عن تركيا واليونان – تخلي بريطانيا عن الدور الرئيس للولايات المتحدة. وصدر مبدأ ترومان، وتمت تسمية الشيوعية خطراً على الخليج العربي وثرواته خاصة، من بين دول الشرق الأوسط عامة، وكان نفط الخليج العربي هو الرابط بين مبدأ ترومان وخطة مارشال لإعمار أوروبا، وأقام الغرب حزاماً يطوق الاتحاد السوفيتي مكوناً من القواعد والأحلاف العسكرية، فأصبح الخليج العربي جناحاً جنوبياً للحزام الشمالي المحيط بالشيوعية.

فضلا على ذلك، يمكن القول: لقد كان من مظاهر الاهتمام الأمريكي بالخليج ازدياد تحركات البحرية الأمريكية منذ مطلع عقد الخمسينيات من القرن العشرين،

وتطور هذا الوجود من قيادة منطقة الخليج العربي إلى قيادة قوات الشرق الأوسط، ثم إلى الوجود من خلال التسهيلات لطائراتها في عمان والبحرين، بعد ذلك الطموح الأمريكي في الوجود السياسي إلى جانب الوجود العسكري والاقتصادي، وإن لم تتعد قنصليات الأمريكان المنطقة الشرقية من السعودية. كما كان من مظاهر الحرب الباردة في الخليج أن الحرب الكورية سارت عجلتها بنفط الخليج، وألقت بظلالها على أسعار المواد الغذائية في المنطقة. ونستنتج مما تقدم أن البريطانيين لم يلبوا مطالب الولايات المتحدة بأن يكون لها حضور أكبر في الخليج.

أما فيما يتعلق بالسياسة الأمريكية في منطقة الخليج خلال عقد الخمسينيات من القرن العشرين، فقد التزمت الولايات المتحدة أمن السعودية بسبب النفط والتسهيلات الجوية في قاعدة الظهران، ولأنها كانت خصماً للشيوعية والاشتراكية والبعثية.

ومع بداية عقد الثمانينيات من القرن العشرين، يمكن القول: إن الحرب العراقية – الإيرانية تعتبر زلزالاً هز الأمن في الخليج هزاً لم تعرفه المنطقة من قبل، حيث سمحت ظروف تلك الحرب بدخول القوى العظمى إلى منطقة الخليج. وكان لها آثار إيجابية تمثلت في وضع دول الخليج في لعبة الأمن في المنطقة، وقد تنوعت درجة الخطر من جزء إلى جزء آخر في الخليج، وكانت وتيرة الخطر متذبذبة خلال مراحل الحرب الأربع. وقد أدت ظروف تلك الحرب إلى أن أصبح لدول الخليج، على الرغم من صغرها مساحة وسكاناً، نفوذ سياسي غلب النفوذين الإيراني والعراقي اللذين ضعفا نتيجة دخول إيران والعراق عزلة دولية مفروضة عليهما بسبب الحرب.

الفصل الثالث – مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإشكالية الأمن الذاتي:

تناول هذا الفصل موضوع مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإشكالية الأمن الذاتي (1981–1991)، مروراً بظروف قيام المجلس والعلاقات الخليجية قبل قيامه، ومشروعات التعاون المقترحة، والأسباب والظروف التي مهدت لقيامه، ثم أجهزته ودورها، وردود الفعل على قيام المجلس من القوى الإقليمية والدولية.

ويؤكد الكاتب أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية لم ينشأ من فراغ بوصفه أحد حلول مشكلة الأمن؛ فقد كانت هناك علاقات خليجية متينة سابقة على قيام المجلس منذ مرحلة الحماية البريطانية، (لكن من دون تدخل منها) بل كانت

أحياناً تتعارض مع رغبتها. كما كان هناك تعاون من خلال سلطات الحماية البريطانية التي وطنت نظماً إدارية مشتركة في مجالات الموازنة الحكومية، والقضاء، والأمن الداخلي، أدار بها الخليجيون لاحقاً دولهم عندما توافرت الموارد المالية. وقد حتمت هذه النظم التعاون في مجالات عدة، مثل البريد، والحجر الصحي، وتحديد أماكن مغاصات اللؤلؤ.

وبعد الاستقلال قفز التعاون الخليجي إلى أجواء أرحب من خلال عمل المؤسسات الخليجية التي كانت الأساس المنظم الذي قام عليه المجلس.

ويشبه إنشاء مجلس التعاون في زمن الحرب العراقية الإيرانية بالجانب المظلم من حياة الرفاهية التي عاشها الخليجيون منذ خروج البريطانيين، وكان لا بد من إنارة الطريق للوصول للأمان، فكان مجلس التعاون هو بارقة النور التي راهنوا عليها للوصول مجتمعين إلى غايتهم المشتركة، وتحقيق أهدافهم الإستراتيجية. وعلى الرغم من أن الثورة والحرب هما الأهم ضمن دوافع إنشاء المجلس، فإن المتغيرات الإقليمية والدولية العاصفة في نهاية عقد السبعينيات من القرن العشرين كانت ذات أثر في قيام المجلس الذي لم يلق كامل الترحيب في البداية من إيران والعراق والسوفيت لاعتقادهم بوجود دوافع غربية خلف قيامه.

لقد نجح المجلس بفرض نفسه على الساحة الخليجية قوة أو كتلة ثالثة منظمة في مواجهة كل من العراق وإيران من خلال سياسة غلفها الاعتدال الشديد، وأدت إلى خروج القرارات الدولية التي قبلتها مختلف الأطراف لوقف الحرب.

على الوجه الآخر، نجد أن المجلس لم يوظف ثقله السياسي للوصول إلى حل مع جمهورية إيران الإسلامية حول قضية الجزر الإماراتية المحتلة. وإن كان على الساحة العربية، نجح بدعم القضية الفلسطينية، بل مثلها في محافل عدة، كما كان لدوله دور في التوصل إلى وقف الحرب الأهلية في لبنان، وكان تنسيق السياسة الخارجية لدول المجلس موقفاً واضحاً بدرجة كبيرة، لأن المجلس كان يتبنى طرح القضايا في المحافل السياسية بشكل جماعي أحياناً، وبشكل فردي عندما يتطلب الأمر زخماً أكثر.

وقد أدت طبيعة اقتصاد دول منطقة الخليج الذي يعتمد على ريع النفط إلى أن شهدت المنطقة أسرع تحولات اقتصادية إذا ما قورنت بمعدلات نمو أخرى في عدة أقاليم من العالم؛ وهو ما دفع بدول المجلس إلى البحث عن سبل التكامل بين

أعضائه أسوة بالتكتلات والمنظمات الاقتصادية، وأصبح الهدف الأكبر من التعاون والتنسيق تحقيق مراحل متقدمة من الترابط والتكامل والاندماج الاقتصادي؛ فكانت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي أعاقها انخفاض نسبة التجارة البينية، وتماثل هياكل اقتصاد دول المجلس، مما يجعل اقتصادياتها تنافسية وليست تكاملية. ولأن دول المجلس هي خامس أكبر سوق لصادرات المجموعة الأوروبية، كان لا بد من التعاون معها من خلال المنطقة الحرة بين الطرفين، التي لم تتحقق لإصرار الأوروبيين بداية على تطبيق الاتحاد الجمركي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية شرطاً لتطبيق التجارة الحرة، ثم التعاون في مجال النفط، وقد نجح الأعضاء بالعمل على بناء مخزون احتياطي من المنتجات المكررة، وتنسيق مواقف الدول الأعضاء في مجال النفط تجاه العالم الخارجي، وفي الأسواق الدولية.

أما الاتحاد الجمركي، فقد انتهى عقد الثمانينيات من دون أن يتم توحيد جمارك دول المجلس، على الرغم من أن الوحدة الجمركية هي من أعمدة الهيكل الاقتصادي الوحدوي، كما أن التنسيق الزراعي لم يصل بدول المجلس إلى هدفها من الأمن الغذائي.

وفي هذا الإطار، يشير الكاتب إلى توصل المجلس من خلال دوله إلى وضع منظومة أمنية، لكنها لم تكن في شقها العسكري موحدة بصورة مرضية حتى منتصف الثمانينيات. ولأن القوة العسكرية في دول مجلس التعاون كانت نتاج ربع قرن من التسلح لأسباب متعددة، فقد بقيت غير متجانسة وتعاني سوء التدريب وقلة القوى البشرية، على الرغم من الجودة النوعية التي تشهدها الأسلحة التي توافرت لبعضها.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن دول مجلس التعاون بعد تبنيها الأمن الذاتي في عقد الثمانينيات كانت – في الحقيقة – أقل أمناً من الناحية العسكرية من أية فترة زمنية أخرى خلال القرن العشرين؛ وذلك لعدة أسباب؛ فقد رحل البريطانيون منذ عقد، ودخل الخليجيون في برامج تسلح غير مدروسة، وأوغروا صدر الغرب عليهم من جراء الصدمات النفطية، وكشرت الحرب في الشمال عن أنيابها، ولم تقم الصناعة العسكرية المطلوبة، كما لم تكن قوة درع الجزيرة بحسب ما أراد أهل الخليج منها، ولم يخل طريق المجلس من بعض العراقيل التي جاء أهمها من أسباب داخلية، فقد حالت السياسة الوطنية لكل دولة من دول المجلس دون الوصول إلى أمن جماعي بالمعنى الكامل لهذا المفهوم.

الفصل الرابع – الآفاق المستقبلية لأمن الخليج العربي:

في آخر فصول الكتاب يقوم الكاتب بدراسة استشرافية لأهم الآفاق المستقبلية لأمن الخليج العربي والتطورات التي يحتمل أن تشهدها دوله. ويعتمد الكاتب في هذا المجال على دراسته لتتبع العلاقات الأمريكية – الخليجية في حقبة ما بعد الحرب الباردة والتغيرات الإقليمية والدولية التي صاحبتها خاصة في نهاية عقد التسعينيات ومطلع القرن الحادي والعشرين، مروراً بحرب الخليج الثانية، وتداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق، نظراً لتأثيرها الشديد في مستقبل الأمن في الخليج العربي. ثم يستعرض رؤيته لمستقبل العلاقات الخليجية بالولايات المتحدة والعراق إيران.

وهنا يؤكد الكاتب أن أمن الخليج يرتكز برمته على النفط في المستقبل المنظور؛ وذلك نظراً لكونه المادة الإستراتيجية التي تتوقع أحدث الدراسات نضوبها في منتصف هذا القرن في أجزاء كبيرة من العالم، لتنضم قائمة جديدة إلى قائمة المستهلكين للنفط حالياً.

من ناحية أخرى، يرى الكاتب أنه من المتوقع أن يسود العلاقات الأمريكية الخليجية عدم التكافؤ؛ نظراً لكونها علاقة بين قوة عظمى ودول نامية، ومن ثم فقد تستمر الولايات المتحدة الأمريكية في ممارسة نفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري على دول الخليج، بوصف ذلك جزءاً من دعمها النظام العالمي الجديد – وفقاً لرؤية الولايات المتحدة – وحماية أخلاقياته ومثله، على أن أي محاولة تقوم بها قوة خارجية للسيطرة على الخليج العربي ستعتبر هجوماً ضد المصالح الحيوية الأمريكية.

من ناحية ثانية، فعلى الرغم من ظهور بوادر انفراج مع سقوط نظام صدام حسين في العلاقات العراقية الخليجية، يتوقع الكاتب استمرار وجود بعض جوانب التوتر في تلك العلاقات، إلا أن ذلك لا يحول دون رغبة دول المنطقة في استقرار العراق، والمشاركة في إعادة إعماره، ومما يشير إلى نقاط التوتر تلك – بحسب ما يرى الكاتب – وجود بوادر خطاب عراقي يقول بضرورة مشاركة الخليجيين في دفع جزء من فاتورة إعادة الإعمار من خلال تخليهم عن الديون التي تراكمت بفعل مغامرات الحكم المباد.

وفيما يتعلق بالتطور الاقتصادي المستقبلي لدول الخليج يؤكد الكاتب أن

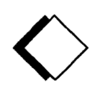
مسيرة النمو الاقتصادي لدول الخليج تسير في الاتجاه المعاكس نظراً لتضاعف عدد سكانه مرة كل خمسة وعشرين عاماً، وهوما قد ينجم عنه تبعات مشتركة بين دول مجلس التعاون الست، ومن ثم، يتوقع الكاتب أن دول الخليج لن تجد بداً من التعامل مع مجلس التعاون بوصفه صيغة للمستقبل تدفع دوله أقصى ما لديها لفرض أمنه عن طريق بناء القوة العسكرية الذاتية، والتكامل السياسي والاقتصادي، والمحافظة على التركيبة السكانية داخل دوله.

وختاماً، يمكن القول وفقاً لمقولة الكاتب «إن الخليج العربي يقدم خير مثال على كيفية تحول الجغرافيا إلى همّ يثقل كاهل التاريخ». فتأثير العوامل الجغرافية في المجتمع والاقتصاد والسياسة تتضح جلية عند تتبع كيف أولت القوى الاستعمارية اهتماماً بالغاً بمنطقة الخليج العربي منذ القرن السادس عشر، وذلك لدوافع اقتصادية وسياسية وعسكرية إستراتيجية. وهي عوامل متلازمة في ما بينها، وإن لم تكن متساوية الأهمية في كل الأوقات. وقد حكمت التغيرات الدولية بدرجة كبيرة تاريخ منطقة الخليج العربي لحدٍّ أدى إلى فقدان الدول الخليجية استقلالها، ومن ثم عدم تحقيق أهدافها الإستراتيجية. ولم يكن هناك نفط في هذه المنطقة المهمة عندما كانت القوى الأوروبية المتصارعة تتطلع إليها بشغف؛ فالأهمية التجارية للخليج كانت بالغة، وبضائع الشرق كانت لا تصل إلى أوروبا إلا عن طريقه. لذا كان تأمين المواصلات من خلاله مطلباً حيوياً لبقاء الإمبراطورية البريطانية.

من ناحية أخرى، فإن ظروف الدول العربية في الخليج وطبيعتها وصغر حجمها، وقلة عدد سكانها، يجعل الأمن الجماعي الخليجي والعربي خيارها الإستراتيجي الأفضل، مع ضرورة الحد من اعتمادها على الخارج في تحقيق أمنها واستقرارها، ومواجهة السياسات العدوانية المحتملة للقوى الإقليمية.

وفي النهاية، فإن استعراض الملامح العامة للكتاب الذي بين أيدينا يبرز زخم المعلومات التي تضمنها نظراً لمسحه فترة تاريخية طويلة وممتدة كانت شهدت عدداً من التطورات السياسية والاقتصادية والأمنية على الساحة الخليجية. وفي هذا الإطار، يمكن إدراك عدد من الملاحظات؛ **أولاً:** قدم الكتاب خلفية علمية محكمة حول دول الخليج العربي بوصفها بيئة جغرافية وكتلة سكانية فضلا على أصول تسمية الخليج العربي بهذا الاسم. **ثانياً:** على الرغم من أهمية التركيز على دراسة الأبعاد

التاريخية في تناول البيئة السياسية والاقتصادية لدول الخليج فإن الكتاب قد غلب عليه الصبغة التاريخية في تناول الأحداث المهمة في مسيرة هذه الدول. **ثالثاً**: فيما يتعلق بدقة التأصيل والتوثيق العلمي للمراجع التي استخدمها الكاتب، يلاحظ أنه أشار إلى استعماله لوثائق بريطانية مرتبطة بتدوين التاريخ الخاص بدول الخليج العربي، إلا أنه لم يؤصل لبعض هذه الوثائق كمصدر أو مرجع وإنما اكتفى بذكره أنه استطاع الوصول لبعض الوثائق البريطانية المبينة حالة الأمن في الخليج طوال مرحلة الوجود البريطاني في المنطقة وكذلك الحال بالنسبة لبعض الوثائق الأمريكية. **رابعاً**: احتوى الكتاب على بعض المفاهيم التي لا تتلاءم مع الصياغة العلمية لقضايا الخليج ودوله العربية مثل «حقيقة ينكرها كل جاهل ومنكر»، وكذلك «الطامعين» «ثغرات بؤس...». **خامساً**: اشتمل الكتاب على تحليل مفاهيمي يحمد له خاصة التمييز بين عدد من المفاهيم المتداخلة مثل مفهوم الأمن والمفاهيم المرتبطة به مثل مفاهيم الأمن الجماعي والأمن الوطني والأمن القومي، وتطبيقها على منطقة الخليج العربي، وهو بذلك يقدم رؤية تربط بين التغيرات التي تشهدها ساحة الدول العربية الخليجية من جهة والتطورات العلمية والتنظيرية التي طرأت على مفهوم الأمن من جهة أخرى.



سياسة:

السياسة الخارجية الأمريكية وكيف غيرت العالم

American Foreign Policy and How It Changed the World

الناشر: The Century Foundation. Random House, Inc.
المؤلف: Walter Russell Mead – ولتر روسل مد
ترجمة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية – القاهرة 2005
عرض: مصطفى عبدالعزيز مرسي*

المؤلف أديب وعضو في مجلس العلاقات الخارجية، يشرح من خلال كتابه كيف عملت السياسة الخارجية الأمريكية، فيما يزيد قليلاً على مائتي عام، على تحويل الولايات المتحدة من حفنة مستعمرات على ساحل الأطلنطي إلى أقوى دولة في العالم؟ ولماذا؟ وعبر تقدم الولايات المتحدة إلى مصاف القوى العالمية، كان معظم المراقبين يعتقدون أن الدولة لا تعبأ كثيراً بالسياسة الخارجية، ولا خبرة لها بها. ويضيف المؤلف أن معظم صناع السياسة وخبرائها يرون أن السياسة الخارجية لم تقم إلا بدور ثانوي في الحياة الأمريكية قبل الحرب العالمية الثانية. وتغلب على المؤلف روح التفاؤل؛ فهو يرى أن السياسة الخارجية الأمريكية لن تنهي التاريخ، ولكنها قامت بعمل رائع في تمكين الولايات المتحدة من الازدهار، إلا أنه لا يستطيع تقدير مدى استمرار التفوق الأمريكي الحالي، أو إذا كان المسرح العالمي مناسباً لقرن أمريكي ثان. وهو ليس متأكداً من أن قرناً آخر من السيطرة الأمريكية على العالم هو ما ينبغي على الشعب الأمريكي أن يأمل فيه. ويخلص إلى القول: إن السجل الطويل لمنظومة السياسات الخارجية المتفردة يمنح أرضاً صلبة للاعتقاد بأنه مهما يحدث بعد ذلك في العالم، فإن تراث السياسة الخارجية

---

* مساعد وزير الخارجية السابق، مصر.

الأمريكية يقدم أملاً حقيقياً للشعب الأمريكي في مستقبل ديموقراطي مزدهر.

يضع «ميد» من خلال مسحه لسجل الدبلوماسية الأمريكية، أربع مدارس فكرية أساسية يحددها بأربع شخصيات أمريكية، وهي «هاميلتون» و«جيفرسون» و«جاكسون» و«ويلسون». وهو يؤكد أن التوازن بين مجموعات الآراء التي تمثلها هذه المدارس الأربع قد تغير عبر الزمن، استجابة للتغيرات الحادثة في العالم. ويرى أن كلاً من هؤلاء الرؤساء الأربعة كانت له نظرة أساسية إلى السياسة الخارجية تعكس أساليب تتناقص، وأحياناً تتكامل، مع أساليب النظر إلى السياسة الداخلية كذلك. فأتباع «هاميلتون» يرون أن التحالف القوي بين الحكومة القومية والأعمال التجارية الضخمة هو مفتاح الاستقرار الداخلي، والعمل المؤثر في الخارج، وظلوا يركزون لمدة طويلة على حاجة الأمة للاندماج في الاقتصاد العالمي بشكل إيجابي. ويؤمن أتباع «ويلسون» بأن على الولايات المتحدة التزاماً أخلاقياً، كما أن مصالحها القومية مهمة في نشر القيم الديموقراطية والاجتماعية الأمريكية في العالم، لخلق مجتمع دولي سلمي يقبل حكم القانون. أما أتباع «جيفرسون» فيتمسكون بضرورة أن تكون السياسة الخارجية الأمريكية أقل اهتماماً بنشر الديموقراطية في الخارج، وعملها أن تهتم بحمايتها في الداخل، وكانوا يشككون – تاريخياً – في سياسات أتباع «هاميلتون» وأتباع «ويلسون» التي تُدخل الولايات المتحدة في تحالفات خارجية بغيضة، أو التي تزيد من مخاطر الحرب. وأخيراً هناك مدرسة شعبية ضخمة أطلق عليها «الجاكسونية»، تؤمن بأن أهداف حكومة الولايات المتحدة في السياسة الخارجية والسياسة الداخلية على السواء، ينبغي أن تكون السلام الشخصي والرخاء الاقتصادي للشعب الأمريكي، لكن عندما تبدأ قوى أو دول أخرى حرباً مع الولايات المتحدة، يتفق رأي الجاكسونيين مع مقولة الجنرال «دوجلاس مارك آرثر»: "لا بديل عن الحرب".

وقد قسم المؤلف كتابه إلى تسعة فصول، **الفصل الأول** بعنوان: **تقاليد السياسة الخارجية الأمريكية**. خلص فيه إلى القول: إن تراث هذه السياسة ما زال فيه الكثير للتعلم منه. فعبر قرنين من الزمان أنشأت الولايات المتحدة أسلوبها الفريد الذي يلائمها، ومكنها من أن تصبح من أغنى الأمم وأقواها في تاريخ العالم. وأن الإدارة البارعة للسياسة الخارجية ستصبح في المستقبل بالأهمية ذاتها التي كانت عليها حتى الآن.

وفي **الفصل الثاني** المعنون: **رؤى متنوعة للسياسة الخارجية الأمريكية**، يرى المؤلف أن النقد الموجه للسياسة الأمريكية شديد التنوع والصخب، وأن السياسة الأمريكية في نهاية الأمر قد واصلت سياستها في الاحتواء، فأنشأت حلف الناتو، كما قامت ببناء نظام للتجارة العالمية أوسع وأكثر تحريراً من أي نظام وجد من قبل، وأشرفت على نظام دولي شاهد تفككاً لإمبراطوريات أوروبية دون اندلاع أي حرب عامة، وأنشأت مبادئ أمنية لإخضاع الأسلحة النووية ذات القوة التدميرية غير المسبوقة.

وتناول **الفصل الثالث** ما أسماه المؤلف بـ «**تغيير النماذج**»، ومن بين ما تضمنه قوله: إن صناع السياسة الأمريكية يجهلون دروس التاريخ الأمريكي؛ لأن الشعب الأمريكي من أقل شعوب العالم امتلاكاً لعقلية تاريخية، إذ يميل للموافقة على زعم «هنري فورد» بأن «التاريخ ما هو إلا هراء». لكن مهما تكن لا مبالاة الكثير من الأمريكيين، فإنهم أصحاب عقلية تقليدية متعصبة في كل أمر يتعلق بالحياة السياسية مقارنة بمعظم الأوروبيين، ولا يوجد في أي دولة أوروبية مثل العشق الأمريكي للدستور.

وأشار المؤلف إلى أن هدفه هو بيان كيف يمكن لفكرة «المدارس الأربع» أن تساعد على التفكير بصورة أكثر وضوحاً في السياسة الخارجية الأمريكية، فهي تساعد على فهمها، بل حتى التنبؤ أحياناً بردود أفعال السياسيين والرأي العام تجاه الظروف الدولية المتغيرة. وخلص في هذا الفصل إلى القول: إنه ستدور المناقشات السياسية في الولايات المتحدة حول نوع النظام الذي ينبغي بناؤه، والدفاع عنه، وستكون هذه المناقشات معقدة ومتعددة الجوانب. وحتماً ستكون الموارد المطلوبة لسياسة ناجحة هائلة، وكذلك ستكون التضحيات المطلوبة بالنفس والمال والجهد أشد من أي مرحلة سابقة في التاريخ الأمريكي.

وفي **الفصل الرابع** المعنون: **الحية والحمامة: أسلوب المدارس الهاميلتونية**. يستهله بالقول: «كونوا حكماء كالحيات وودعاء كالحمام»، هكذا قال المسيح لحوارييه. وهي نصيحة، مثل معظم النصائح من الكتاب المقدس، تتسم بعقلانية عالية وأمر يصعب اتباعه. ومعنى هذه الوصية واضح نسبياً في السياسة الخارجية، إذ ينبغي على السياسيين السعي لتحقيق أهدافهم بواقعية ملتوية كالحية المخادعة، مع ذلك لا بد أن تكون أهدافهم مثل تلك الوداعة والمسالمة التي تنسب لأسطورة الحمام، وفي السياسة الخارجية الأمريكية يبدو أن الحيات والحمام يتم خلطهم بصورة عامة.

وفي **الفصل الخامس المعنون: أمريكي من كونتيكيت في بلاط الملك آرثر.** يتناول المؤلف الويلسونية وحملاتها التبشيرية، ويوضح أنه منذ أوائل القرن التاسع عشر كان هناك وجود قوي للإرساليات الأمريكية في مختلف أرجاء العالم، لم تعرف حدود العرق أو الجنس أو الطائفة الدينية، وهي جزء من التاريخ المتفرد للسياسة الخارجية الأمريكية، وقد أدت دوراً أكثر أهمية في علاقة الولايات المتحدة بالعالم، أكثر مما هو معروف بصفة عامة، ووظفتها الويلسونية في خدمة أهدافها بنجاح.

ويتناول **الفصل السادس المعنون: مدافعة عن نفسها فقط.** التقليد الجيفرسوني، وفيه يوضح المؤلف أنه يقدم رداً واضحاً وقوياً بأن الرأسمالية والأعمال التجارية لا يمكن أن تزدهر ما لم يكن المجتمع نفسه سليماً وديموقراطياً، وأن الحرية لا تقدر بثمن، وهشة بالقدر نفسه. وهي ترى أن مسألة نمو الجمهورية الأمريكية حتى تصبح إمبراطورية قارية عمل سيئ من كل الوجوه. ومن هنا كانت الحروب أول الشرور وأعظمها التي سعى الجيفرسيونيون لتجنبها، والمبدأ الثاني هو الإدارة الدستورية للسياسة الخارجية.

ويعنون المؤلف **الفصل السابع: أيها النمر يا من تتوهج عيناه اشتعالاً.** ويحلل فيه أهم أفكار مدرسة «أندرو جاكسون». ويوضح فيه أنه إذا كان الجيفرسونيون يمثلون التيار الأكثر وداعة (الحمائم) في الفكر السياسي السائد في الحرب الباردة، فإن الجاكسونيون أكثر ميلاً للعنف (الصقور) بصفة ثابتة، فهم يرون أن كل جيل أمريكي يتم تطهيره بالمحن في الحرب الأمريكية الإسبانية والحربين العالميتين، وفي كوريا، وفي الهند الصينية، وحرب الخليج. وأمريكا الجاكسونية توقر كبار السن، وتدعو للمساواة وتمجد الفردية والذكاء العالي والشجاعة. وفي السياسة الخارجية الجاكسونية فإن هؤلاء الذين يحبون تصنيف السياسة الخارجية الأمريكية بوصفها خليطاً فاسداً من الجهل، والانعزالية، ودبلوماسية رعاة البقر، المستعدة لاستخدام العنف بلا مسؤولية، يفكرون دائماً في التقليد الجاكسوني. فالجاكسونيون لا يرون أنه يجب على الولايات المتحدة أن يكون لديها سبب أخلاقي واضح للقتال، فالقوة العسكرية تمنح الولايات المتحدة مزايا لا حصر لها في الشؤون الدولية.

وفي **الفصل الثامن المعنون: نشأة النظام العالمي الجديد وتراجعه.** في غمرة النشوة التي أعقبت هزيمة السوفيت، اعتقدت المؤسسات الكوكبية أنه بالإمكان

التوفيق بين البرامج الهاميلتونية والويلسونية. كان الهاميلتونيون يعتبرون حرب الخليج حرباً وقائية ضد طموح امتلاك القوة النووية في منطقة ذات أهمية قومية كبرى للولايات المتحدة، وكان الويلسونيون يسمونها حرباً من أجل القانون الدولي، والقوة العسكرية الهائلة التي أظهرتها الولايات المتحدة في هذا الصراع كانت توحي بأن النظام العالمي الجديد لن يمثل اختباراً حقيقياً لإرادة الشعب الأمريكي فيما يخص تقبل وقوع خسائر ضخمة في المواجهات العسكرية. ففي السنوات التالية لعام 1989، كان أغلب رجال مؤسسة السياسة الخارجية لا يرون إلا القليل من العقبات داخلياً وخارجياً، في استخدام القوة العسكرية في بناء نظام عالمي يرضي المعايير الأساسية للويلسونيين والهاميلتونيين معاً.

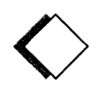
ومع انقضاء التسعينيات، بدأت هذه الصورة المشتركة في التلاشي، فقد انتهت الحرب، وصدام لا يزال في السلطة، والولايات المتحدة في شراك موقف مزعج يقتضي احتواء مزدوجاً طويل الأمد لكل من العراق وإيران.

وفي **الفصل التاسع** المعنون: **مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية**. يرى المؤلف أن الصراع الدائم غير المخطط بين المدارس وجماعات الضغط لتشكيل السياسة الخارجية الأمريكية كانت أقرب إلى الاستجابة للحاجات والمصالح الحقيقية للمجتمع الأمريكي من أي تخطيط واع. وأن كل المدارس الأربع التي تمثل معاً مناظرة السياسة الخارجية الأمريكية تقدم إسهامات محيرة للقوى القومية، وتتوافق كل منها على نحو طيب مع الأخريات. غير أن السياسة الخارجية الأمريكية تميل على المدى الطويل إلى الارتباط بالجانب العملي التطبيقي أكثر من ارتباطها بالمبادئ... ثم يختم المؤلف كتابه بالقول: «إن ما تحتاج إليه الولايات المتحدة اليوم هو بالتحديد إستراتيجية كبرى تمتد جذورها في المصالح الأساسية للشعب الأمريكي؛ تحترم قيمهم الأخلاقية وتخدمها، وتؤمن حياتهم وثرواتهم وكرامتهم المقدسة بأقل تكلفة ممكنة من الأرواح والأموال، والتركيز السياسي للقوة».

ودون التقليل من أهمية هذا الكتاب، فإنه كان من الصعب أن ينتظر تحليلاً وتدقيقاً لسياسات الولايات المتحدة تجاه العالم على مدى أكثر من قرنين. وقد حاول المؤلف «والتر ميد» استخدام التاريخ الأمريكي باعتباره عدسات يصبح بها إدراكنا للحاضر والمستقبل أكثر وضوحاً. ويرى المؤلف أنه بعد مرور أكثر من عقد على انتهاء الحرب الباردة، يبدو واضحاً الآن أن القرن الحادي والعشرين يجلب تحديات

ومشكلات جديدة للولايات المتحدة، فلن تتحول كل الدول للديموقراطية، ولا تتفق كل الدول الديموقراطية مع الولايات المتحدة على الكيفية التي يجب أن يدار بها العالم؛ ولن تصبح السياسة الخارجية ميداناً للأحلام؛ فقد تكون اختياراتها مؤلمة أحياناً. ومع فرص جديدة ومخاطر جديدة، قد يجلب هذا القرن حروباً جديدة ومشكلات جديدة، ربما تكون أسوأ من ذلك القرن الدموي المنصرم.

بقيت ملاحظة أخرى تتعلق بالمشروع الإمبراطوري الأمريكي في الشرق الأوسط؛ فهو ليس أمراً طارئاً بل يرتبط بالحقيقة الراهنة من تاريخ الولايات المتحدة، وكان يطل برأسه بين الحين والآخر، ومع معظم الرئاسات الأمريكية التي تعاقبت على قيادة الولايات المتحدة، وإن كان اتخذ مع الرئيس «بوش الابن» مظهراً أكثر عقائدية، وأقل براجماتية وأشد عناداً وهجومية، مما يعيد للذاكرة ما ردده المفكر الأمريكي الشهير «بول كيندي» في كتابه «صعود الإمبراطوريات وسقوطها»، من أن «التمرد العسكري للإمبراطوريات بشكل يفوق قدراتها، قد يتحول إلى عبء عليها، يقود حتماً إلى تراجعها وانكفائها».



علم نفس:

التقويم النفسي للقادة السياسيين

The Psychological Assessment of Political Leaders

تأليف: جيرولد م. بوست وآخرين
الناشر: مطبعة جامعة ميتشيجان، الولايات المتحدة الأمريكية (2003)؛ 446 صفحة.
عرض: إيهاب عبدالرحيم محمد*

ظلت دراسة العلوم السياسية عالقة منذ فترة طويلة في التوتر بين التفسيرات الشاملة الكبرى وخصائص العالم الذي نقوم بدراسته. وفي كثير من الأحيان، يظهر هذا التوتر بصورة حادة عندما تقترب العلوم السياسية من الفروع العلمية الأخرى، مثل التاريخ، والاقتصاد، وعلم النفس. وقد أشار الرئيس السابق لجمعية الدراسات الدولية، بيل تومسون، في حلقة دراسية ضمت عدداً من المؤرخين والمتخصصين في العلوم السياسية إلى أن العلوم السياسية تختلف عن التاريخ كما تختلف الميكانيكا النيوتونية عن فيزياء الكم: إذ يسعى العلماء السياسيون إلى التفسيرات العريضة العامة على المستوى العياني، التي توضِّح أنماط السلوك، بينما لا يبحث المؤرخون بين الكميات الفردية للعمل السياسي عن الأنماط بل عن تلك الأحداث الفوضوية العشوائية ظاهرياً، التي يبدو أنها تتحكم في المستوى الدقيق للأمور.

وبطبيعة الحال، فعلى أرض الواقع، نجد أن مجال العلوم السياسية واسع بما يكفي لتغطية كل من التفسيرات على المستوى العياني والدقيق، وأحياناً لاستخدام التوتر بين العلم النيوتوني والآينشتايني على نحو خلاق. كان هذا الأمر واضحاً تماماً عند التقاء العلوم السياسية وعلم النفس، حيث يندمج التركيز على علم النفس

* رئيس قسم التأليف والترجمة – مركز تعريب العلوم الصحية، الكويت.

الفردي مع المقاربات العلمية الصارمة التي تتطلب الموضوعية وانتهاج طرق البحث التي يمكن إعادة تطبيقها. ويعد علم النفس السياسي على المستوى الفردي بتجسير الفجوة بين إصرار العلوم السياسية على أوجه الصرامة العلمية القابلة للتعميم وبين غريزة المؤرخ التي تنادي بأهمية الخصائص الفردية.

إن الأدبيات المتعلقة بدراسات علم النفس الفردي للقادة السياسيين، بطبيعة الحال، ليست بالجديدة؛ إذ يعود تاريخها لأكثر من خمسين سنة من الاستكشاف والتقدم. إن ما زوّدنا به كتاب التقويم النفسي للقادة السياسيين ليس مجموعة جديدة – جوهرياً – من التبصرات المتعلقة بكيفية إجراء تقويم نفسي للزعماء المنفردين، بل ما يشبه خلاصة للعقود الخمسة الماضية من البحث في هذا المضمار؛ وهي خدمة مفيدة للغاية يقدمها المؤلف للطلاب في هذا التخصص، لذا فمن المتوقع أن يلقى هذا الكتاب قبولاً واسعاً بينهم.

ولأن مجال التقويم النفسي يعتبر جهداً مجتمعياً، مثل معظم فروع العلوم السياسية، فمن الملائم أن يكون هذا الكتاب نتاجاً لأبرز شخصيات المجتمع العلمي الذي قاد هذه الأبحاث؛ فالمؤلفون – جيرولد بوست Post، وديفيد ونتر Witner، وستانلي رينشون Renshon، ومارجريت هيرمان Hermann، وستيفن ووكر Walker، وفيليب تيتلوك Tetlock – وغيرهم، هم من الشخصيات المألوفة لدى طلاب هذا التخصص؛ لأنهم عموماً هم من وضعوا أسسه بوصفه تخصصاً علمياً مستقلاً. من النادر أن يشترك جميع العلماء الرئيسين في فرع علمي بعينه لإصدار كتاب واحد، لكن كتاباً يريد احتواء عقود من البحث لا يمكن أن يصدر من قبل مجموعة منهم فقط.

ينقسم متن الكتاب إلى ثلاثة أقسام؛ فيزودنا **الجزء الأول** – وهو من تأليف ونتر وبوست – بلمحة تاريخية عن الفرعين العلميين اللذين التقيا لتكوين تخصص التحليل النفسي للسياسيين: البحث الأكاديمي ودراسات السياسات المدعومة من قبل الحكومة. ويعمل هذان الفصلان على تقديم تغطية جديدة لمراحل تطور هذا التخصص، ووصف النقاشات المهمة على طول الطريق – حول اعتماد الشخصانية subjectivity مقابل الموضوعية، أو الخلال المنفردة مقابل المقاربات المتكاملة. يزودنا الفصلان معاً بطريقة ممتازة للولوج السريع إلى هذا التخصص من قبل أي فرد غير معتاد عليه، ومن المرجح أن يزوّدا الباحثين في مجالي السياسات أو الجوانب الأكاديمية بتبصرات مهمة حول طرق عمل الفرع الآخر.

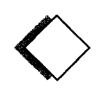
أما **الجزء الثاني** من الكتاب - وهو الأكثر أهمية إلى حد بعيد - فيعرض مجموعة واسعة من طرق التقويم، التي تراوح بين الدراسات المتكاملة للشخصية (تحليل السمات الشخصية والتحليل النفسي)، وبين تحليلات الخلال trait analyses (السلوك اللفظي verbal behavior، والدوافع، والصفات القيادية)، وبين المقاربات المعرفية (الترميز العملياتي operational coding والتعقيد التكاملي integrative complecity). تعرض كل طريقة في فصل مستقل، وتوصف بما يكفي من التفصيل لأن يستفيد منها القارئ، وقد يمثل هذا أهم فائدة يقدمها الكتاب؛ أي تقديم تعليمات تفصيلية لعدد كبير من طرق التقويم في مكان واحد، بدلاً من إلزام الطلاب والباحثين بالبحث عنها ضمن ذلك الكم الهائل من المقالات العلمية المتباينة. ولهذا السبب وحده، من المرجح أن يكون الكتاب مقروءاً على نطاق واسع في الحلقات الدراسية لطلاب الدراسات العليا في علم النفس السياسي.

يقوم **الجزء الثالث** والأخير من الكتاب بدمج كل هذه المقاربات ويطبقها على دراستين توضيحيتين للسيرة الذاتية لزعيمين سياسيين: الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون (ولد عام 1946)، والرئيس العراقي السابق صدام حسين (1937-2006). عرضت دراستا الحالة هذه بصورة رئيسة تطبيقاً عملياً للطرق المختلفة المعروضة في الجزء الثاني من الكتاب. وفي حين يحتوي الكتاب على تبصرات حول شخصية كلا الزعيمين، ليست هناك محاولة حقيقية لتلخيصها بصورة إجمالية. سيستفيد الباحثون المنخرطون في دراسة شخصية أي من هذين الزعيمين - بلا شك - من هذه الفصول، لكنها لا تحتوي على القول الفصل لشخصية أي منهما.

وفي حين نرى الكتاب مهماً بوصفه ملخصاً مفيداً للأدبيات المتعلقة بهذا التخصص الشائق، والشائك، نجد أنه يعاني بعض الضعف؛ فقد وقع اختيار دراسات السيرة الذاتية للرئيسين السابقين - التي قد تُرى على أنها أقل أهمية الآن مما كانت عليه قبل سنوات قليلة - ضحية للتاريخ، إذ ألف الكتاب قبل الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003، كذلك فإن اعتبار أهم مساهمة للكتاب تكمن في جمع مختلف طرق البحث والأدبيات بين دفتي كتاب واحد، لا تمثل مشكلة كبيرة. وبالمثل، فإن محاولات المؤلفين في خاتمة الكتاب لتبرير حقل التقويم النفسي الإشارة إلى «الدول المارقة» و«عالم بعد الحادي عشر من سبتمبر» من المرجح أن تفقد مغزاها بمرور الوقت، وتبدو ممثلة لآراء شخصية أكثر من كونها مبنية على أسس علمية

سليمة. هناك حجج جيدة يمكن سوقها لمصلحة أنواع التحليل الملخّصة في هذا الكتاب، لكن قد لا تكون الإشارات الكثيرة إلى الطبيعة المتغيرة للسياسة العالمية هي أفضل طريقة لعرضها.

والأمر الأكثر تقييداً هو الطبيعة المنعزلة للكتاب؛ ففي حين يشار مرة أو مرتين في المقدمة والخاتمة إلى القضايا الأوسع في نظرية العلاقات الدولية (الدوافع، البنية مقابل القوة) أو إلى الأسئلة البالغة الأهمية المتعلقة بفرض الاتساق النفسي psychological consistency، لم يبذل المؤلفون أية محاولة جدية لعرض وجهات النظر الأخرى، أو لتحديد موقع هذا التخصص الفرعي ضمن المنظومة الكبرى للعلاقات الدولية أو دراسات السلوك السياسية، وسيحتاج القارئ إلى أن يقوم بإعداد هذا النوع من السياق بنفسه، أو أن يقوم بإعداده الأساتذة لطلاب الدراسات العليا الذين يشرفون عليهم، لكن بالنسبة للقراء الذين يريدون الولوج بسرعة إلى تخصص التقويم النفسي – الذين يمكنهم إعداد السياق اللازم بأنفسهم – سيمثل هذا الكتاب مصدراً ثميناً للمعلومات بهذا الخصوص.



اجتماع

قاموس الفساد: دراسات فكرية

تأليف: رسمي شناعة
الناشر: دار إنانا للطباعة والنشر – 2007؛ 170 صفحة.
عرض: فريدة الأنصاري*

الفساد آفة العصر والدودة التي تنخر وطننا العربي، ولعله من أهم الأسباب التي أدت إلى تخلفنا، وهذا الكتاب – قاموس الفساد – يحاول مؤلفه الباحث رسمي شناعة إلقاء الضوء على هذه المشكلة بتتبع جذورها وبيان الأسباب التي أدت إلى انتشارها على مدى واسع في العالم. طارحاً أفكاراً تلحّ في أعماقه وتجارب عاشها في وطنه سوريا، مقدماً بعض المقترحات التي تقف بوجه المفسدين تاركاً قلمه يكتب بعفوية وتلقائية بعيداً عن التزويق اللفظي، والشعارات البراقة لإيمانه بأن الإنسان المثقف الذي تهمه مصلحة وطنه عليه أن يقول الحقيقة ويظهرها للرأي العام، وأن أكثر ما يعيبه ازدواجيته وصمته على أمور لا يمكن السكوت عنها سواء كان بسبب الخوف أم الإغراءات المادية أم الحصول على المكاسب الوظيفية. وهذا ما لمسناه في سلسلة مقالاته التي كتبها في الصحف السورية، وكتابه السابق معايير الديمقراطية «الحوار – النقد التربية – حرية التعبير»، الذي بين فيه أسباب غياب الديمقراطية في الوطن العربي، مقراً بوجود أزمة في جسد الفكر السياسي العربي، تفاقمت مع بروز النظام العالمي الجديد، داعياً إلى فك الارتباط بين الديمقراطية بوصفها نظاماً سياسياً والوهم الذي وقع فيه العديد من المفكرين والسياسيين بأن الديمقراطية حصيلة البرجوازية.

وباعتبار أن الفساد مركب منذ القدم، ومن صنع البشر، يستهل الباحث كتابه بتعريف معنى النفاق فيكون (قاموس النفاق) أول عنوان يطالعنا بعد المقدمة، فينكر

* مكتبة الأسد، دمشق، سوريا.

أنه من الصعب تعريف كلمة النفاق ببضع كلمات لمطاطيتها، وقد يكون توصيف كل حالة من حالات النفاق أكثر دقة من التعريف. وكما نعرف، فإن النفاق موجود منذ القدم، ولكن هل يختلف منافق أيام زمان عن منافق هذه الأيام؟ يجيبنا الباحث بالقول: نعم الاختلاف سياسي، لكن المضمون بقي على حاله، فمنافق اليوم أكثر حذاقة وبراعة، ويستخدم لغة العصر، ولكن يبقى الهدف نفسه والغايات نفسها.

في المحور التالي (وباء الفساد هل يمكن معالجته) يشخص بشكل دقيق خصائصه ويحلل بموضوعية الأعراض التي ترافقه راصداً بدقة مدى توسعه وانتشاره، والأسباب التي أدت إلى تحوله إلى وباء، وكيف شعر بعض المخلصين من أبناء الوطن بحجم الخطر على حياة المجتمع بجميع جوانبه. والفساد - كما يذكر - أنواع تتمثل في الفساد السياسي، والفساد الاجتماعي، والفساد الإداري. وبعد أن يشخص المؤلف كل نوع منها ينتقل إلى الموضوع التالي.

جاء الموضوع التالي بعنوان (الآثار السلبية للفساد) يرصد الباحث فيه الآثار السلبية للفساد على مختلف جوانب الحياة، ففي المجال الاقتصادي مثلاً يؤدي لإضعاف الاقتصاد وتقليص الأثر الإيجابي لحوافز الاستثمار. وأما الأثر الأخطر على الاستثمار فيأتي من ضعف الضوابط والمعايير وعدم تطبيق القوانين الناظمة بشكل فاعل بسبب تدخل المسؤولين في كل قضية. وأما في المجال الاجتماعي فيؤدي إلى خلق نوع من الحساسيات الطائفية والفئوية والعنصرية، ومن ثم تصبح كل طائفة أو فئة أشبه بكيان منعزل، ويؤدي عند البعض إلى الشعور بالغبن، ونوع من الاستقطاب السياسي الفئوي المعادي للسلطة الفاسدة، وإضعاف للأجهزة الرقابية في الدولة التي قد تصاب بالشلل الكلي أو الجزئي، فيتراجع دورها في رقابة المخالفات التي تتضاعف كل يوم، ومن ثم يؤدي إلى انعدام الشعور بالمسؤولية، وتتغير قواعد الصراع السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وتتحول الأحزاب التقدمية التي كانت تحارب الفساد إلى جمعيات خيرية، تقوم بالوعظ والإرشاد، رافضة الدخول في عملية النقد البناء ومحاربة الفساد، حتى تصبح جزءاً من نسيج الفساد. ولتقريب الفكرة إلى القارئ أكثر يستشهد بأمثلة من التاريخ الأموي والعباسي وآراء عدد من الكتاب والفلاسفة المعاصرين.

ويبقى السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل يمكننا محاربة الفساد ووضع حد لممارسات المفسدين؟ وهل بإمكان السلطة النزيهة السيطرة على امتدادات الفساد،

وحصرها في بؤر ضيقة واقتلاعها من جذورها؟ يجيبنا الباحث عن ذلك بتقديم عدة مقترحات، لعل أهمها تشجيع النقد البناء وفتح مساحة واسعة من الحرية وإصلاح القضاء. وبما أن القضاء مفصل حيوي لمحاربة الفساد تمنيت أن يقف الباحث عنده طويلاً على الرغم من أنه أوصى بضرورة تفعيل القضاء، وعدم الاكتفاء بفصل القاضي المرتشي. والقضاء الفاسد - كما يذكر في ص57 - يفسد كل شيء، ولا يمكننا أن نحارب الفساد في ظل سلطة قضائية فاسدة يضيع الحق فيها وتنتشر بين أفرادها الرشوة والمساومة، ومن يعجز عن الدفع تصدر ضده الأحكام الشديدة على الرغم من براءته، وينال الفاسد البراءة ويتحول إلى بطل ومواطن شريف.

ومن المقترحات الأخرى التي يقدمها الباحث دعوته إلى ربط الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش بأعلى سلطة بالدولة، ومنع أي ضغط يمارسه ذوو النفوذ على المفتشين، كما يدعو إلى صحافة حرة نزيهة، تقف بصلابة وجرأة أمام الفاسدين، مستشهداً بقول جيفرسون بتفضيله العيش في بلد فيه حرية صحافة على بلد فيه قوانين؛ لأن الصحافة الحرة هي التي تحرس القوانين وتكشف جميع بؤر الفساد، ولا يقوم بهذه المهمة إلا صحفي قدير متمرس ومتفاعل مع مشكلات المجتمع. ويدعو أيضاً إلى رصد أموال المسؤولين وكشفها قبل استلامهم السلطة، ووضع حد للوساطة، وأن تكون العلاقة بين الرئيس والمرؤوس مبنية على الاحترام وتسود بينهما روح الديمقراطية؛ لأن التعاون الفعال المفعم بروح الديمقراطية في أي مكان يؤدي إلى تحقيق الهدف النبيل والعمل الرصين بكل قناعة وبكل رضا. ومن الحلول التي يقترحها الباحث لمحاربة الفساد إنشاء صندوق يمول من أموال الفساد المستردة ويخصص قسم منه لمكافأة كل من يسهم في كشف الفساد ومحاربته كما يدعو جميع الأحزاب والمنظمات الوطنية ممن وقفت على الحياد ولم تتلوث أيديها بالفساد أن تنزل إلى المعركة وتضع حداً للمفسدين؛ لأن الفساد - كما يرى - أخطر من العدو القابع على الحدود، فهو قابع بيننا في كل لحظة وكل مكان، ناشراً ثقافته بين الجميع، مسهماً بتدمير الوطن، مؤكداً رأي بعض الباحثين بأن الفساد عندما ينتشر بين الأحزاب الحليفة أو المعارضة يؤدي بالتأكيد إلى انهيار المنافسة السياسية، ويتحول إلى نوع من المنافسة على المكاسب المادية، فيحصل نوع من الانسجام السياسي بين بعض الأطراف القابضة وهذه الأحزاب، ومن ثم تتوحد مصالحهما، وتصبح هذه الأحزاب تحت رحمة السلطة القابضة، وتتحول ملفاتها الفاسدة إلى أداة ضغط وتخويف إذا ما حاولت رفع صوتها واللعب على الحبال.

في موضوع آخر «هل التهرب الضريبي مشكلة ليس لها حل؟» يبين الباحث كيف يمارس كبار رجال الأعمال مختلف الأساليب للتهرب من دفع الضرائب أو الحصول على تخفيض أو الحصول على إعفاء ضريبي لفترة طويلة نسبياً دون أن يضعوا أنفسهم تحت المساءلة القانونية، مبيناً كيف أصبح التهرب الضريبي من المسائل المزمنة والمستعصية، التي نقف أمامها عاجزين. ويكمل هذه النقطة في المفصل التالي نحن عنوان «ظاهرة التهريب المزمنة».

فالتهريب – كما يذكر في ص 89 – أشد خطراً على الاقتصاد من التهرب الضريبي، واصفاً المهرب برجل عصابة بكل معنى الكلمة، وعلى استعداد لقتل كل من يحاول أن يقف في طريقه، مشكلاً خطراً كبيراً على أمن المجتمع وأمن الوطن. أما عمليات التهريب فغالباً ما تتم عبر المراكز الجمركية نفسها؛ حيث يقوم المستورد بتقديم فاتورة تقل عن الكمية الحقيقية، ويُدخل بعد دفع الرسوم وبعد دفع المبلغ المتفق عليه كميات مضاعفة عن تلك الفاتورة، ويتضاعف التهريب عندما يكون هناك تفاوت كبير بين أسعار بعض المواد مع البلدان المجاورة، فتنشط حركة التهريب عبر الحدود وبأساليب متنوعة، وبحسب الأسعار المتغيرة. وأما علاج جميع عمليات التهريب فيأتي – كما يرى – من دراسة فروق الأسعار المرتفعة مع البلدان المجاورة وردم الفروق الكبيرة بين هذه الأسعار، وجعل الرسوم الجمركية متقاربة مع رسوم البلدان المجاورة، وإعادة النظر بوسائل المكافحة جذرياً بعد أن ثبت فشلها، وإلغاء مبدأ المصالحة مع المهرب، وإحالة جميع عمليات التهريب للقضاء، وتعديل قوانين التهريب لتماثل قوانين البلدان المتحضرة، وإصلاح الأدوات المكلفة الإصلاح. ويمضي الباحث في ذكر الحلول والأمثال مبيناً كيف قام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بوضع خطة لمحاربة الفساد في البلدان النامية لمنع الفساد في المشاريع التي يسهم بتمويلها من خلال تقديم الخبرات للدول المقترضة من غير مقابل، واستبعاد من يثبت عليه الفساد ومنعه من المشاركة بأي مشروع يسهم به البنك أو الصندوق.

في مبحث آخر «الفساد والإعلام» يتناول الأخطاء التي ترتكبها وسائل الإعلام في كل يوم نمر به، وفيه يوجه بعض الأسئلة لجميع الإعلاميين النزيهين في وطننا: هل الخطر الذي يهددنا الآن يأتينا من الاستعمار والصهيونية والرجعية فقط؟ وهل العدو الخارجي أخطر في هذه الأيام من العدو الداخلي الذي ينهب خيرات الوطن ويحولها إلى أرصدة في المصارف الأجنبية؟ لماذا نغمض العين وكأن شيئاً لم يكن؟

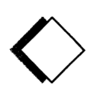
وهل يكون ذلك بفعل سحر ساحر أم بسبب الخوف الذي تأصل في أعماقنا؟ فعندما لا تقوم وسائل الإعلام بكشف الفساد وتبعد الأنظار عن البؤر الفاسدة، تفقد مصداقيتها، وينعدم تأثيرها السياسي والاجتماعي تماماً، فيبتعد الناس عنها. ويمضي الباحث في بيان أهمية الإعلام في كشف الحقائق بالمقارنة بين الإعلام الحر وغير الحر معطياً الأمثلة على أهمية الصحافة في فرنسا ومصر، وكيف أصبحت السلطة الرابعة.

فالصحافة المصرية - بحسب رأيه - سلطة رقابية تستمد قوتها من دقة تحليلاتها ومتابعتها للأحداث ومن المواطن المصري ومعاناته ومشكلاته اليومية، فتفتح مساحة واسعة لتبادل الآراء حول مسألة ما تمس صميم حياة المواطن المصري، فتقنع القارئ أو السامع من خلال الحجة القوية والبرهان القاطع، ومن الطبيعي ألا يكون ذلك إلا عندما تكون مستقلة اقتصادياً بعيدة عن تأثير الممول أو صاحب الإعلان.

فالصحفي أو الإعلامي - كما يصفه - ضمير الأمة الحي الذي لا يموت ووجدانها النقي، أما الصحفي المدجن فيشبهه بخادمة مطيعة أو واسطة لنقل الأخبار والمعلومات.

يختتم المؤلف الكتاب بالإشارة إلى أهمية النقد البناء وفتح باب الحوار، ونبذ المثل الذي يقول «ما دخلنا وبطيخ يكسر بعضه».

في الختام، لا يسعنا إلا القول إن الكتاب محاولة جيدة قام بها الباحث لتتبع جذور الفساد محاولاً الوقوف على أسباب انتشاره وكيف أصبح آفة عصرنا الحالي وسبب تخلفنا عن الركب الحضاري، مقدماً بعض الحلول والنصائح لمحاربته والقضاء عليه.

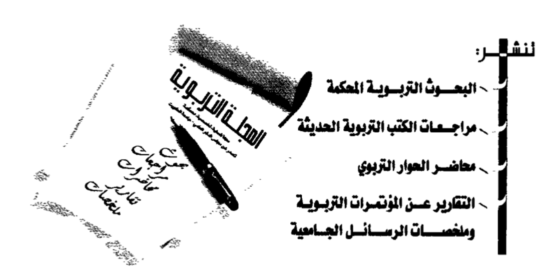




مجلة فصلية، تخصصية، محكمة

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير: أ. د. صالح عبدالله جاسم



تنشـــر:

- البحــوث التربـويـة المحكمة
- مراجــعـات الكتب التربوية الحديثة
- محاضــر الحوار التربوي
- التقارير عــن المؤتمـرات التربـويــة وملخصـــات الرســـائـل الجــامعية

* تقبل البحوث باللغتين العربية والإنجليزية.
* تنشر لأساتذة التربية والمختصين بها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية.

الاشتراكات:

في الكويـــــــت: ثلاثة دنانير للأفـراد، وخمسة عشر دينارا للمؤسسات.

في الدول العربيـة: أربعـة دنـانير للأفراد، وخمسة عشر دينارا للمؤسسات.

في الدول الأجنبية: خمسة عشـر دولارا للأفراد، وستون دولارا للمؤسسات.

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير المجلة التربوية - مجلس النشر العلمي ص. ب. ١٣٤١١ كيفان - الرمز البريدي 71955
الكويت هاتف: ٤٨٤٦٨٤٣ (داخلي ٤٤٠٣ - ٤٤٠٩) - مباشر: ٤٨٤٧٩٦١ - فاكس: ٤٨٣٧٧٩٤
E-mail: TEJ@kuc01.kuniv.edu.kw.



مجلة الحقوق

مجلة فصلية أكاديمية
محكّمة تعنى بنشر البحوث
والدراسات القانونية والشرعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير
الأستاذ الدكتور/ إبراهيم الدسوقي أبو الليل

صدر العدد الأول في
يناير ١٩٧٧

الاشتراكات

	في الكويت	في الدول العربية	في الدول الأجنبية
الأفراد	٣ دنانير	٤ دنانير	١٥ دولاراً
المؤسسات	١٥ ديناراً	١٥ ديناراً	٦٠ دولاراً

المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي:
مجلة الحقوق - جامعة الكويت ص.ب: ٦٤٩٨٥ الشويخ - ب 70460 الكويت
تلفون: ٤٨٣٥٧٨٩ - ٤٨٤٧٨١٤ فاكس: ٤٨٣١١٤٣
E-mail: jol@kuc01.kuniv.edu.kw

عنوان المجلة في شبكة الإنترنت http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/jol

ISSN 1029 - 6069



المجلة العربية للعلوم الإدارية

Arab Journal of Administrative Sciences

رئيس التحرير: أ.د. علي محمود عبد الرحيم

- صدر العدد الأول في نوفمبر ١٩٩٣.
- علمية محكمة تعنى بنشر البحوث الأصيلة في مجال العلوم الإدارية.
- تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت ثلاثة إصدارات سنوياً (يناير - مايو - سبتمبر).
- تسهم في تطوير الفكر الإداري واختبار الممارسات الإدارية وإثرائها.
- مسجلة في قواعد البيانات العالمية.
- تخضع للتقييم الأكاديمي الخارجي.

- First issue, November 1993.
- Refereed journal publishing original research in Administrative Sciences.
- Published by Academic Publication Council,Kuwait University,3 issues a year (January, May, September).
- Contributes to developing and enriching administrative thinking and practices.
- Listed in several international databases.
- Reviewed periodically by international referees for high academic standards.

الاشــــتراكات

الكويت: 3 دنانير للأفراد - 15 ديناراً للمؤسسات - الدول العربية: 4 دنانير للأفراد - 15 ديناراً للمؤسسات
الدول الأجنبية: 15 دولاراً للأفراد - 60 دولاراً للمؤسسات

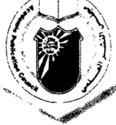
توجه المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي:

المجلة العربية للعلوم الإدارية - جامعة الكويت ص.ب: 28558 الصفاة 13146 - دولة الكويت
هاتف: 4827317 (965) Tel: - أو 4734 / 4416 / 4984415 (965) - فاكس: 4817028 (965) Fax
E-mail ajoas@kuc01 kuniv.edu.kw - Web Site: http://www.pubcouncil.kuniv edu.kw/ajas

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

- مجلة فصيلة محكمة.
- تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت.
- صدر العدد الأول سنة ١٩٨٠م.
- تنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلمية لكليتي الآداب والعلوم الاجتماعية.
- تنشر الابحاث والدراسات باللغتين العربية والإنجليزية شريطة أن لا يقل حجم البحث عن ٥٠ صفحة وأن لا يزيد عن ٢٠٠ صفحة مطبوعة من ثلاث نسخ.
- لا يقتصر النشر في الحوليات على أعضاء هيئة التدريس لكليتي الآداب والعلوم الاجتماعية فحسب ، بل يشمل ما يعادل هذه التخصصات في الجامعات والمعاهد الاخرى داخل الكويت وخارجها.
- تمنح المجلة الباحث خمسين نسخة من بحثه المنشور كإهداء.



رئيس هيئة التحرير
د. يوسف غلوم علي

ثمن الرسالة للأفراد
(٥٠٠ فلس)

نوع الاشتراك	الكويت	الدول العربية	الدول الاجنبية
الأفراد	٤ دنانير	٦ دنانير	٢٢ دولاراً
المؤسسات	٢٢ ديناراً	٢٢ ديناراً	٩٠ دولاراً

جميع المراسلات توجه إلى رئيس تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية
ص.ب 17370 الخالدية 72454 الكويت - هاتف 4810319 (965) - فاكس 4810319 (965)

ISSN 1560-5248 Key title: Hawliyyat Kulliyyat Al-Adab

www.pubcour i..kuniv.edu.kw/aass E-mail: aass@kuc01.kuniv.edu.kw



فصلية علمية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت
تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير الأستاذ الدكتور : حسين محمود حسين

صدر العدد الأول في رجب ١٤٠٤هـ - أبريل ١٩٨٤م

* تهدف إلى معالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.
* تشمل موضوعاتها معظم علوم الشريعة الإسلامية: من تفسير، وحديث، وفقه، واقتصاد وتربية إسلامية، إلى غير ذلك من تقارير عن المؤتمرات، ومراجعة كتب شرعية معاصرة، وفتاوي شرعية، وتعليقات على قضايا علمية.
* تنوع الباحثون فيها، فكانوا من أعضاء هيئة التدريس في مختلف الجامعات والكليات الإسلامية على رقعة العالمين: العربي والإسلامي.
* تخضع البحوث المقدمة للمجلة إلى عملية فحص وتحكيم حسب الضوابط التي التزمت بها المجلة، ويقوم بها كبار العلماء والمختصين في الشريعة الإسلامية، بهدف الارتقاء بالبحث العلمي الإسلامي الذي يخدم الأمة، ويعمل على رفعة شأنها، نسأل المولى عز وجل مزيداً من التقدم والازدهار.

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص.ب ١٧٤٣٣ - الرمز البريدي: 72455 الخالدية - الكويت هاتف: ٤٨١٢٥٠٤ - فاكس: ٤٨١٠٤٣٤

بدالة: ٤٨٤٦٨٤٣ - ٤٨٤٢٢٤٣ - داخلي: ٤٧٢٣

العنوان الإلكتروني: E-mail - JOSAIS@KUC01.KUNIV.EDU.KW

issn: 1029 - 8908

عنوان المجلة على شبكة الإنترنت: http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/JSIS

اعتماد المجلة في قاعدة بيانات اليونسكو Social and Human Sciences Documentation Center

في شبكة الإنترنت تحت الموقع www.unesco.org/general/eng/infoserv/db/dare.html

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي   جامعة الكويت

صدر العدد الأول في يناير ١٩٧٥

رئيسة التحرير

د. فاطمة حسين يوسف العبد الرزاق

ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بشؤون منطقة الخليج والجزيرة العربية في مختلف مجالات البحث والدراسة (باللغتين العربية والانجليزية).

ومن أبوابها:

- البحوث (باللغتين العربية والانجليزية)
- عرض الكتب ومراجعتها
- الببليوجرافيا العربية

الاشتراكات

داخل دولة الكويت

٣ دنانير للأفراد   ١٥ دينار للمؤسسات.

الدول العربية

٤ دنانير للأفراد - ١٥ دينار للمؤسسات.

الدول غير العربية

١٥ دولار للأفراد   ٦٠ دولار للمؤسسات.

ترسل قيمة الاشتراك للأفراد مقدما باسم مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية مسحوب على أحد المصارف الكويتية

المراسلات

توجه جميع المراسلات باسم رئيسة تحرير مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

ص. ب : 17073 الخالدية

الرمز البريدي 72451 الكويت

تلفون : 4984067 - 4984066 - 4833215 (965+)

فاكس : 4833705 (965+)

E-mail:jotgaaps@kuc01.kuniv.edu.kw

Http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/jgaps

ISSN: 0254-4288

المجلة العربية للعلوم الإنسانية

أكاديمية - فصلية - محكمة

بحوث باللغة العربية والإنجليزية

مناقشات - عروض كتب - تقارير

مجلس

النشـر

العلمي

رئيس التحرير: د. مرسل فالح العجمي



P.o.Box: 26585-Safat.13126 kuwait

Tel: (+965)4817689 – 4815453 Fax: (+965) 4812514

E-mail:ajh@kuc01.kuniv.edu.kw http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/ajh/



مجلة الطفولة العربية

Journal of Arab Children (JAC)

مجلة فصلية محكمة تصدرها

الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية

إن مجلة الطفولة العربية مجلة علمية محكمة في أبحاثها الميدانية تقدم للقارئ المهتم بمجال الطفولة غرفاً معرفيا لكل ما يخص الطفولة من دراسات وبحوث ومقالات وقراءات عامة يستفيد منها المختصون والمهتمون . وتقبل للنشر باللغتين العربية والإنجليزية المواد الآتية :

- الأبحاث الميدانية والتجريبية.
- الأبحاث والدراسات العلمية النظرية.
- عرض أو مراجعة الكتب الجديدة.
- التقارير العلمية عن المؤتمرات المعنية بدراسات الطفولة.
- المقالات العامة المتخصصة.

تدار المجلة من خلال مجلس أمناء ، وهيئة استشارية ، وهيئة تحرير.

رئيس هيئة التحرير الدكتور حسن علي الإبراهيم

مدير التحرير الدكتور بدر عمر العمر

الإشتراكات

البيان	داخل الكويت	دول مجلس التعاون	الدول الأخرى
ثمن العدد للفرد	1 د.ك	1 د.ك	2 دولار أمريكي
الاشتراك السنوي للفرد	3 د.ك	4 د.ك	15 دولار أمريكي
الاشتراك السنوي للمؤسسات	15 د.ك	15 د.ك	60 دولار أمريكي

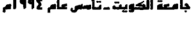
العنوان

أبرق خيطان- شارع فيصل بن عبد العزيز- فيلا رقم 9279
ص.ب : 23928 الصفاة 13100 الكويت
تليفون : 4748479- 4748387- 4748250- فاكس : 4749381
E-mail : haa49@qualitynet.net



مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية





جامعة الكويت - تأسس عام ١٩٩٤م

مدير المركز

د. فهد عبدالرحمن الناصر

يصدر عن المركز مايلي:

- سلسلة الإصدارات الخاصة.
- سجل الأحداث الجارية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي.
- مجلدات وثائق مختارة لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي.
- سلسلة إصدارات لنشر بحوث الندوات والمؤتمرات.
- سلسلة ملخصات الرسائل الجامعية (الماجستير، الدكتوراه).
- دليل الرسائل الجامعية «الماجستير والدكتوراه» للباحثين المعنيين في موضوعاتهم بمنطقة الخليج والجزيرة العربية «جزأين».

سلسلة الإصدارات الخاصة

سلسلة علمية محكمة. صدر العدد الأول عام ١٩٩٧م.

يرحب المركز بنشر الأبحاث والدراسات التي تهدف إلى إبراز الخصوصية البيئية للمنطقة الخليجية ورصد قضايا التنمية بأبعادها الحضارية الشاملة وفي ضوء المتغيرات.

قواعد النشر

أولاً : أن يكون البحث أو (الدراسة) معنية بشؤون منطقة الخليج والجزيرة العربية في المجالات الآتية : السياسة ، الاقتصاد ، الجغرافيا ، التاريخ، علم النفس ، الاجتماع، التربية ، اللغةالعربية وآدابها، الثقافة ، البيئة ، القانون، الإعلام ، التراث (الآثار والحضارة والفنون) .

ثانياً: أن تمثل الدراسة إضافة جديدة إلى حقل التخصص .

ثالثاً: لم يسبق تقديمها للنشر إلى جهة أخرى .

رابعاً: ألا يقل عدد صفحات البحث أو (الدراسة) عن ١٠٠ صفحة ، ولا يزيد على ٢٠٠ صفحة .

الاشتراكات

نوع الاشتراك	الكويت	الدول العربية	الدول الأجنبية
الأفراد	٣ د.ك	٤ د.ك	٦٠ دولاراً
المؤسسات	١٥ د.ك	١٥ د.ك	٦٠ دولاراً

المراسلات:

توجه جميع المراسلات باسم مدير المركز

ص.ب : ٦٤٩٨٦ الشويخ ٧٠٤٦٠ الكويت

هاتف : ٤٨١٦٧٩٩ ، ٤٨١٦٨٠٧ ، ٤٨١٦٨٢٤ المفتاح الدولي ٠٠٩٦٥ فاكس : ٤٨١٤٢٩٥ ، ٤٨١٠٤٧٤

البريد الإلكتروني للمركز cgaps@kuni.edu

العنوان الإلكتروني لصفحة المركز www.cgaps.kuniv.edu





جامعة الكويت
مجلس النشر العلمي

- تشكلت لجنة التأليف والتعريب والنشر - التابعة لمجلس النشر العلمي بجامعة الكويت فى عام 1976 م .

* أهداف اللجنة :

1- توسيع دائرة النشر العلمي بمختلف التخصصات العلمية لأعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت .

2- إثراء المكتبة الكويتية بالكتب والمؤلفات العلمية والتخصصية والثقافية وكتب التراث الإسلامي باللغات العربية والأجنبية .

3- دعم وتنشيط عملية التعريب التي تعد من الأهداف الرئيسة التي انعقد عليها الإجماع العربي .

* مهام اللجنة :

طبع ونشر المؤلفات العلمية والدراسية والأكاديمية والكتب الجامعية(Text Book) .و المترجمة لأعضاء هيئة التدريس التي يرغب أصحابها في نشرها على نفقة الجامعة.ويراعى التوازن في نشر هذه المؤلفات بحيث تغطي مختلف الاختصاصات في الكليات الجامعية .

توجه جميع المراسلات باسم رئيس اللجنة على العنوان التالي
لجنة التأليف والتعريب والنشر جامعة الكويت
ص.ب : 28302 الصفاة 13144 دولة الكويت
تلفون . 4843185 فاكس : 4843185
البريد الإلكتروني : atape @ kuc01.kuniv.edu.kw
الموقع على الإنترنت : www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/atape

الأمريكية تتعامل بشكل مكثف مع استراتيجيات إدارة المعرفة، وبالمقابل فإن الشركات الكويتية قد أنهت مؤخراً بعض المشاريع التجريبية الأولية ولا تزال هناك خطوات أخرى كبيرة بحاجة إلى التنفيذ. وتبين أيضاً أن اختصاصيي المعلومات في الشركات الأمريكية قد أدوا دوراً رئيسياً في مبادرات مشاريع إدارة المعرفة، بينما لم يكن لنظرائهم في الشركات الكويتية دور مماثل أو واضح. وأخيراً تبين أن هناك اختلافاً في أهمية المهارات المعلوماتية للعمل في مجال إدارة المعرفة، حيث إن بعض المديرين في الشركات الأمريكية يرى فائدة ملموسة لمجال إدارة المعرفة في المهارات المتوافرة من خلال علم المعلومات والمكتبات، بينما لم تجد الدراسة رؤية مماثلة لدى الشركات الكويتية.

المصطلحات الأساسية: إدارة المعرفة، إدارة المعلومات، اختصاصي المعلومات، مركز المعلومات، المهارات المعلوماتية.

دور اختصاصي المعلومات وإسهامه في إدارة المعرفة: دراسة مقارنة لمدى إدراك كل من المديرين الكويتيين والأمريكيين لهذا المجال

ليلى معروف*

ملخص: إن هدف الدراسة هو وصف لمدى إدراك المديرين في مؤسستين كويتيتين – وهما بالتحديد: معهد الكويت للأبحاث العلمية وشركة نفط الكويت – فيما يخص إدارة المعرفة وكذلك مدى الاختلاف بين إدارة المعلومات وإدارة المعرفة (Knowledge Management). تلقي الدراسة الضوء أيضاً على مبادرات إدارة المعرفة في كلتا الشركتين. وقد طلب من المديرين تحديد المهارات والقدرات التي يعتقدون أنها ذات أهمية لاختصاص المعلومات للعمل في إدارة المعرفة. إن هذه الدراسة في الواقع هي إعادة لدراسة بحثية أجريت عام 2004، وشملت ست شركات في الولايات المتحدة الأمريكية. إن مقارنة نتائج الدراسة التي أجريت في كل من الكويت والولايات المتحدة ستساعد على تحديد مدى فهم المديرين في هذه المنطقة لهذا المجال مقارنة بأولئك في الدول المتقدمة، ومن ثم ستساعد في تخطيط مشاريع إدارة المعرفة وتنفيذها في المستقبل. كلتا الدراستين استخدمت منهجية المسح (Survey) للحصول على البيانات من مديري المعلومات في الشركات.

تبين من الدراسة وجود تفهم عام لدى المديرين في الشركات الكويتية للمفاهيم الأساسية لإدارة المعرفة والاختلاف بين إدارة المعلومات وإدارة المعرفة، وهي نتيجة يشترك فيها المديرون في كل من الكويت والولايات المتحدة. كما تبين أن الشركات

* قسم علوم المكتبات والمعلومات، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، دولة الكويت.

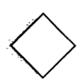
Nicholson, M. (1997) The remaking of librarians in the knowledge era: skills to meet future requirements. Library Locums. Occasional paper.

Nonaka, I. & Nishighchi, T. (Eds.) (2000) Knowledge emergence: Social, technical and evolutionary dimensions of knowledge creation. NewYork, NY: Oxford University press.

Southon, D. (2000). http://www.uts.edu.au/fac/hss/departments/DIS/KM/introduct.htm

Tepl L. (1999) *Skills for knowledge management: Building a knowledge economy*. London, England: TEPL Ltd.

Submitted: May 2007
Approved: October 2007



professionals in KM strategies both in Kuwait and the US. Apparently, this role goes little beyond the traditional domain of IM. Most activities could be considered as a natural part of records management, information management, and data capture and analysis. Information professionals appear to be little engaged in other activities such as connecting people with people and helping in creating a knowledge-sharing culture.

It needs to be realized that traditional library and information skills have a great deal of relevance to the KM tools and strategies. Some American managers emphasized that their professionals had to be grounded in these capabilities. However, the two Kuwaiti managers did not report a perceived need of LIS capabilities among their information professionals. It is obvious that if the information professionals are equipped with appropriate capabilities, both traditional and KM-specific, they would find challenging roles in KM projects. At present, information professionals in both Kuwaiti organizations are not playing a significant role yet in KM initiatives. For that matter, they need a combination of technological and behavioral capabilities. Library skills have to be recognized and appreciated as essential skills that are part of the needed capabilities in KM applications. Kuwaiti organizations are starting to show great interest in the KM concept and information professionals here in Kuwait have a great opportunity to be part of the KM teams in these organizations if they equip themselves with the needed skills and learn how to market their capabilities.

References

Abell, A.& Oxbrow, N. (2001) Competing with knowledge: *The information professional in the Knowledge management age*. England: London, Library Association Publishing.

Broadbent, M. (1997) The emerging phenomenon of knowledge management, *The Australian Library Journal*, 46, no.1: 6-23.

Butler, Y. (2000) Knowledge Management--If Only You Knew What You Knew, *Australian Library Journal*, 49 no. 1: 31-43.

Di Matti, A. & Oder, S. (1997) Knowledge management: Hope, hype, or harbinger? *Library Journal*, 122, no.15: 133-134.

Hargadon, A. (1998) Firms as knowledge Brokers: Lessons in pursuing continous innovation, *California Management Review*, 40, no.3: 209-227.

Marouf, L. (2004) Role and contribution of corporate information management centers toward KM initiatives: an analysis of managers perceptions, *Journal of Information and Knowledge Management*, 3 no. 1: 1-17

from both sides emphasized the need of management, leadership, interpersonal, and IT skills. In other words, a combination of different skills is considered to be essential if an informational professional wishes to become an active player in the KM team.

Conclusion

This paper has brought forth the perceptions of two information managers in Kuwaiti companies that have initiated KM projects and made some progress. A comparison of the perceptions and insights of the Kuwaiti managers with their counterparts in the six US companies was provided to gain a better understanding of where the information professionals in this region stand vis-à-vis those in the developed world.

It was noted that the Kuwaiti KM managers are able to clearly articulate their understanding of the primary concepts of KM and the differences between IM and KM. This is indeed the foundation on which viable KM programs can be based. In this regard, these managers have a common ground of understanding with those working in the six leading US companies.

A marked difference was noted in KM applications in Kuwaiti and American companies. A clear emphases on IT was noted in the Kuwaiti companies with a neglect on the people side, whereas American companies were trying to strike a balance between the IT side and the people side, or what is called the soft side. Since both Kuwaiti organizations are still in their initial stages of KM implementation, they have yet to move to the next stage of organization-wide implementation. It was found that the American organizations had undertaken a significant number of KM activities. These initiatives consisted of a wide range from small to large-scale, unit-specific, or having organization-wide application, both fragmented and integrated. The information professionals in these organizations were responsible for the vital segments of Intranets, work flows, taxation development, KM networks, and leveraging of the best practices.. There were some who mentioned enhancing the conditions in which knowledge is generated, used and shared. From this discussion we may infer that it might be the distinct circumstances of an organization that would dictate how, and to what extent, their information professionals would be involved in KM work.

This study has shed some light on the involvement of information

different learning styles besides the basic skills of librarianship as important skills.

Table 2
Needed Skills for Information Professionals for Effective Participation in KM Programs

Skills	KISR	KOC	Micro-soft	3M	Boeing	Nike	Ford	Engel-hard
Business acumen		X	X		X	X	X	X
Understanding of organizational mission, culture and functions	X	X		X			X	X
Interpersonal relations, team building and partnership cultivation		X	X			X		X
Leadership skills			X	X		X		
Assertiveness skills				X				X
Decision making skills		X				X		
Marketing skills						X		
Project management		X						
Change management		X						
Communication skills	X		X		X		X	
Accounting skills			X					
KM applications		X						
Sharing skills	X		X	X				
Learning skills			X					
Library and Information skills				X	X			
Taxation knowledge								X
IT infusion and management skills	X	X			X	X		X
Database design skills		X				X		
Web and content publishing skills		X						
Intranets		X						

As we compare the perceptions of the managers of American and Kuwaiti organizations, we notice that Kuwaiti the managers did not mention basic library and information skills at all, whereas two American participants, Boeing and 3M, viewed it as an essential skill. Participants

responsible for content management and IT components at this stage. The Information Systems Team of the Information Technology Group at KOC, on the other hand, carried out the KM assignments fully from the initial stage of developing a rationale of the KM initiative to the comprehensive implementation of the pilot project in the Drilling Operations Group. Notably, the two organizations are still at the initial stage of implementation; hence we find limited participation of information professionals in KM work as compared to the professionals working in the six American companies who appear to be fully engaged in different activities and KM services.

Skills and Capabilities of Information Professionals

The last research question dealt with the perceptions of managers about the skills and capabilities that information professionals needed in order for them to assume effective KM roles and responsibilities. The participants from the two Kuwaiti organizations emphasized analytical skills, business awareness, capability in running business, understanding business strategies,and vision. The participant from KOC noted the importance of team skills for working with people and developing partnerships with effective communication and interpersonal competencies. She also stressed that cross-functional teamwork has become a crucial skill. Both participants mentioned IT skills so as to keep a technological edge. Table 2 displays responses of the two information managers together with perceptions of the six US managers.

In the 2004 study, the participants from two of the six American companies emphasized that it was crucial that the information professionals understood the organizational mission and culture. Another two emphasized sharing skills. The following additional skills were also mentioned, each by one of the participants: taxonomy, leadership, accountability, database design, and the use of different tools other than KM. The Nike manager asserted that professionals had to appreciate that, KM is high touch and not high tech, obviously referring to the vitality of the people dimension. These skills have quite a clear emphasis on relationship capabilities, business acumen and understanding, and IT competence. The Microsoft manager maintained that library education must address the gaps in their educational programs. According to her, librarians lacked in taking a position, obviously referring to the weaknesses in their decision-making and leadership capabilities. The 3M manager noted skills for reference interviewing and the understanding of

Table 1
Strategies, Operations, and Services of Corporate Information Professionals in KM Implementation

Strategies/Operations/Services	KISR	KOC	Micro-soft	3M	Boeing	Nike	Ford	Engel-hard
Intranet/portal/Web development		X	X		X	X	X	X
Managing IT systems and resources	X					X		
Information architecture				X	X			
Directory of experts, networking people	X	X	X	X				X
Indexing tools, thesauruses, taxation	X		X		X	X		
Content development and management			X	X	X		X	
Databases, knowledge repositories, best practices			X	X	X	X	X	
Data mining	X						X	
Searching tools and services		X	X	X	X		X	X
Virtual library development and management			X		X	X	X	X
Customer-oriented services: surveys, user feedback			X				X	
Measuring usability and effectiveness			X					
Information literacy		X		X		X		X
Providing information/answering questions				X	X			
Current awareness services				X				
Exhibitions, promoting innovations and new designs						X		
Managing security issues							X	

Contributions of information professionals toward KM initiatives and strategies

The next research question was about the involvement of information professionals in KM initiatives.

When we analyze the situation of KISR, Kuwait, we note that NSTIC is the unit that is responsible for information operations and services in the organization. It was reported that though NSTIC had been involved in initiating the KM project in KISR from the start, they are solely

had created databases of best practices, knowledge bases or repositories, and lessons learned. Four of them reported use of an Intranet for metadata, groupware, outreach, and as a window to other resources. Four of them had developed databases of profiles and directories. Microsoft and Nike noted strategies for innovation, creativity, and ideas. Two others reported use of portals for resource capitalization. Microsoft and 3M reported long-term culture-based initiatives, with 3M using the strategies of lifelong employment and promotion from within. 3M and Boeing also mentioned initiation of an appropriate reward system and compensation plan to encourage knowledge sharing. Microsoft had a clear strategy of using technology to connect people who had information and knowledge all around the company. It was stated that at Boeing, through the use of the KASKNI system, they linked people across the organization by integrating computing, networking, and media technologies. Additional strategies mentioned by one participant each included trust development, use of company retreats, decentralization of KM activities including knowledge bases to the departmental level, and networking for distance learning opportunities. However, each companys primary focus is distinctly evident: Microsoft asserts revolutionizing the way people use technology to create and share information and knowledge; 3M focuses on a sense of sharing culture; Boeing emphasizes protection of the rights of innovators; and, Nike declares its primary focus as culture of innovation and creativity. Ford appeared to be leaning more toward IM dimension, whereas Engelhard noted the decentralized approach to be the most crucial one in KM strategic initiatives.

When we compare the situation of the American and Kuwaiti organizations, it is quite clear that the American companies are by and large quite advanced in their KM initiatives. The two Kuwaiti organizations are still in the initial stage of their KM projects. While the Kuwaiti organizations have conducted feasibility studies and pilot projects which have also introduced a number of KM initiatives, they are still awaiting for some strategic decisions about the organization-wide implementation. In addition, we find that in the Kuwaiti companies, the focus in the early stage has been on the IT side of KM without placing as much an emphasis on the people side. This could create imbalance that would trigger problems at the implementation stage. Having the technological components of KM in place does not guarantee that people will switch over to KM. Other factors like social relationships, HR strategies, leadership, and culture should also be placed on the agenda of KM initiatives with as much vigour as the technological factors in order to be successful in these endeavours.

KM system is now in place; taxonomy has been designed and a metadata structure has been established. Also, an awareness campaign has been going on for about a year that includes workshops, training courses, seminars, and newsletters.

At KOC, the KM project was divided into the following two phases: (1) KM Business Readiness Assessment Study, and (2) a pilot project. The scope of the project was defined as follows:

- Building foundation for ensuring that KM solutions are linked directly to the long-term needs of the companys business
- Developing a knowledge-based culture
- Implementing the most suitable KM solution

The objective of the project was to assess KOCs readiness in developing a knowledge-based culture where information is integrated, easily shared, and readily accessed. The KM Business Readiness Assessment Study recommended to model KM implementation around the Drilling Operations Group as the first business group, keeping in view cost and management considerations. The pilot plan has been successful and it has already delivered the following products:

1 - Development of KM policies and procedures
2 - Development of KM roles and responsibilities
3 - Development of collaboration architecture tools
4 - KM portal (Web)
5 - Corporate directory design document
6 - Search Engine configuration document
7 - Search Engine (on the portal)
8 - CoP Governance document
9 - Technical CoP
10 - Bulletin Board design document
11 - Rewards and recognition scheme
12 - KM retention processes and measures
13 - Corporate staff directory
14 - Best Practice and Operations Manuals repositories - design document
15 - KM user training

Table 1 provides a general depiction of the KM initiatives and strategies in the two Kuwait companies, together with a comparative presentation of data from the six US companies. In the 2004 study, it was found that the KM initiatives and strategies in the six U.S companies started much earlier than in the Kuwaiti companies. Most of them started during the mid-90s. It was found that five of the six American companies

was also reflected in the expressions they used, with IM being largely technical and service oriented, and KM being a people-centric approach.

Both the Kuwaiti participants articulated well their understanding of the difference between data, information, and knowledge accordingly, and how management of information differed from management of knowledge. When we compare these findings with the perceptions of the American information professionals, we note a slight difference in both perceptions. While all participants have a general agreement about the differences between IM and KM, a couple of American participants were not as comfortable about the KM phenomenon and noted that KM was the same old IM with a new label.

KM Initiatives and Strategies

The next research question was about the KM initiatives and strategies that had been undertaken at both KISR and KOC, and how these differed from the six US companies. KISR embarked on the KM initiative in 2003. Their main focus has been on achieving strategic objectives which were defined as part of e-KISR vision, in which a leading consulting firm was engaged to conduct the following:

- Study the existing KISR business operations and knowledge environment
- Audit the existing knowledge environment
- Document as-is processes and design to-be processes for core research operations
- Prepare a knowledge management strategy
- Define content sources and knowledge islands
- Define a data warehousing strategy to enrich the content to be made available on the KISR KM portal
- Assess and recommend an IT security framework to protect knowledge assets
- Define and implement a KM implementation strategy to take this initiative forward

The initiative was later developed into a project with four major tasks: content management; business process improvement; communication and change management; and IT application task. Each task was thentested in a pilot project in order to identify weaknesses, strengths, and opportunities. The pilot project was built on an actual research project matrix between three divisions. Currently, KISR is at the stage of assessing the RFP, where bids for a KM system are being studied. Thus far, the progress at KISR has indicated that the content management component of the

In the six U.S companies, 4 of the 6 participants noted a people focus of KM, dealing with connections between people to people and people to knowledge. They noted that it dealt with the bigger picture and positive integration between external and internal information. Another major perception shared by two participants was that KM meant sharing knowledge all across the organization, or in other words, institutionalizing KM. One interesting contrast in perspective was noted between the participants from US where some asserted that it was management of technology, whereas the others emphasized the cultural and organizational issues, treating IT as an enabler.

Compared to the responses of the six organizations in the States, we note that the Kuwaiti respondents generally agreed about the fundamental concepts. Variations in perceptions could be attributable to the peculiarities of organizations and the emphasis each placed on its operations and services.

Differences between IM and KM

The second research question was related to the perceptions of participants about the differences between the two fields of IM and KM. Both Kuwaiti participants pointed to people as the primary difference between IM and KM. The participants from KISR believed that the difference between IM and KM is that KM is based on the intellectual wealth and human resources capital, and not mere technology, whereas information management deals with and depends totally on technology, and it deals more with data and information as compared to knowledge. The participants from KOC, on the other hand, found that the main difference was the human factor. It is through human behavior and willingness to share that played a key role from the KM perspective, whereas it is not the case with IM.. The participants considered that KM dealt with how people create, validate, codify, and share knowledge, and hence, make decisions, whereas IM focuses on the manipulation of data and information. In addition, the two professionals also believed that technology is the major and foremost component of IM, while it is one of many in KM.

When we examine the perceptions of the US companies, their participants noted that IM was process centric that dealt with dry data and information, whereas KM was people centric. Some of the participants, however, observed that KM is merely IM in new robes, with certain enhancements. However, the majority of them articulated key differences between IM and KM with some sharp contrasts in their characteristics. It

Sixty-three employees work in NSTIC; fourteen who work in the technical and information services department have degrees in Library & Information Science. The second company, Kuwait Oil Company (KOC), is the leading Kuwaiti company in the oil sector. At KOC, an Information Systems Team functions within the Information Technology Group. This group is responsible for initiating and implementing KM. The IT group consists of one hundred twenty six employees; nine of whom work on its information system team. One employee with an information science and computer science background is dedicated to the KM initiative.

The six American organizations that took part in the 2004 study are Microsoft, 3M, Nike, Engelhard, Ford, and Boeing.

Findings and Discussion

Perceptions about Knowledge Management

The first question was what perceptions the participants had about KM at KISR and KOC. Additionally, these perceptions had to be compared with those held in the six American companies. When the information professionals in KISR were asked about their perceptions, they defined KM as follows:

- The process through which organizations generate value from their intellectual and knowledge base assets.
- The sharing of information among employees and other organizations.
- An effort to devise the best practices.
- Information technology facilitates KM.

At KOC, the following observations were made about their understanding of KM:

- Capturing and sharing KOCs information assets and accumulated experience of their employees.
- Creating an environment where staff can collaborate and share with each other across physical, geographical, and organizational barriers.
- Facilitating effortless identification of experts and expertise to satisfy KOC staff business requirements.
- Information technology enables all of the above.

It is clear that the information professionals in both organizations have a holistic view of what knowledge management is really all about. Participants in KISR mentioned the additional point that KM dealt with sharing with other organizations; in other words, external sources.

constraints. The researcher used five open-ended questions, each focusing on one area. Answers were recorded on a response form and later analyzed.

The following procedures were used for this study:

1 - For the selection of subjects, the researcher used the same criteria that had been used in the study conducted in the States, which included the following:
   (i) Size of the organization must be medium to large, meaning that an organization with fewer than 500 employees could not be considered.
   (ii) The organization should have been involved in KM work for at least three years.
   (iii) Information professionals must be involved in KM work.

The researcher faced difficulty in identifying Kuwaiti organizations that had undertaken KM initiatives and also had information professionals working in them. The researcher was only able to identify two organizations; KISR and KOC, that satisfied the specified criteria. Consequently, two information professionals from the two Kuwaiti organizations participated in this study as compared to their six American counterparts.

2 - Data were collected through face to face interviews; open-ended questions including the five research questions used in the earlier study. A convenient day and time was arranged between the researcher and participants through several rounds of e-mail exchanges. Interviews lasted for 45-60 minutes.

Participants Profile

The two Kuwaiti organizations that satisfied the criteria and participated in this study are the following: Kuwait Institute for Scientific Research (KISR) and Kuwait Oil Company (KOC). These are two large public organizations and their involvement in KM initiatives is at different stages. KISR's information center, called National Scientific & Technical Information Center (NSTIC), has the following four departments and two information centers:

- Information Services Department (ISD)
- Technical Services Department (TSD)
- Systems Development Department (SDD)
- Computer Technology and Communications Department (CTCD)
- Kuwait Distance Learning Center (KDLC)
- Kuwait Geographical Information Systems Center (KGISC)

had to be developed of knowledge management concepts and strategies, the skills and competencies needed for KM, and the context within which they are applied.

Purpose

The primary purpose of this study is to examine the perceptions of the information managers of Kuwait Institute for Scientific Research (KISR) and Kuwait Oil Company (KOC) about their understanding of KM concepts, differences between IM and KM, contribution of information professionals to KM initiatives, and needed skills and capabilities of information professionals for knowledge work. Since the study repeats an earlier 2004 study of six US companies (Marouf, 2004), this study additionally compares the situation of companies in Kuwait and the United States. The findings may help in understanding where the information professionals in this region stand vis-à-vis those in the developed world. This may serve as a useful benchmark for the purpose of planning and conduct of KM projects.

Research Questions

The following research questions were formulated for this study:

1 - What are the perceptions of the Kuwaiti managers concerning KM concepts as compared to the views of the information managers of the six US companies?

2 - What are the perceptions of the Kuwaiti managers concerning the differences in IM and KM as compared to the views of the information managers of six US companies?

3 - What are the contributions of information professionals toward KM initiatives and strategies in the Kuwaiti companies as compared to the findings of the study of the managers of the six US companies?

4 - What are the perceptions of the Kuwaiti managers concerning the needed skills and capabilities of information professionals for KM work as compared to the views of the information managers of the six US companies?

Procedures

Since this is a repetition of an earlier study conducted in 2004, similar procedures were followed. Marouf (2004) had studied the perceptions and contribution of information professionals in six US companies that were actively engaged in KM implementation. The findings of that study were based on data collected through telephonic interviews due to geographic

values alone are not sufficient. They need to be harnessed in two directions: towards specific organizational objectives that provide greater value to customers and clients; and, second, in the way in which library and information services are themselves managed. Broadbent made a point that no single group, organization, profession or industry had the claim of owning knowledge management. However, if library and information specialists wished to be the key players in the emerging domain of knowledge management, they needed to understand the multitude of perspectives of other players.

In a research conducted for the UK library and information commission, Tepl (1999) noted that LIS profession had developed and changed significantly during the last decade in a way that affected the roles and opportunities for information professionals. The Tepl research indicated that very few LIS professionals initially recognized that KM was not just another name for IM. They emphasized that KM presented a unique opportunity for LIS professionals if they recognized the complete picture on which an organization worked and the role of LIS as partners in that organization.

Abell & Oxbrow (2001) linked knowledge management competencies to information management skills by presenting five specific activities in which the information management expertise of the information professional can add significant value to the creation of the KM environment:

- By identifying and acquiring internal information sources (information audit).
- By structuring the organizations internal information-e.g. creating subject structures and thesauruses, developing organizational taxonomies, and designing records and coding tools.
- By outsourcing, acquiring and evaluating external information-e.g. negotiating advantageous contracts, specifying delivery formats, and monitoring the performance of selected sources.
- By integrating internal and external information.
- By enabling the timely delivery of relevant, usable information, as information professionals possess the expertise and experience to fine-tune information delivery.

While there is an increasing understanding that LIS skills are relevant within KM environment, Tepl's research found that the LIS profession appeared to have had little impact on knowledge management in organizations, and that this related largely to a perception among organizations that it was a profession seldom engaged directly with the business. Tepl recommends that within LIS profession, an understanding

tion professionals for KM roles. Some American managers found LIS skills to be very useful in the KM context, whereas no such appreciation was noted in the Kuwaiti setting.

Key words: Knowledge Management (KM), Information Management (IM), Information professional, Information Center, Information Skills (IS)

Background

During the last decade, knowledge management has served as a key differentiator between firms in terms of their sustainability, profitability, innovative capacity, and change management. The reason for this interest in knowledge management is the belief that knowledge and its applications are the means by which creativity can be fostered (Nonaka & Nishiguchi, 2000), innovation enabled (Hargadon, 1998), and competencies leveraged so as to improve overall organizational performance.

Perspectives on Knowledge Management

Definitions of knowledge management have generally been quite diverse, but these share an emphasis on its distinct nature from information management. Broadbent (1997: 16), defined it as a "form of expertise management which draws out tacit knowledge, making it accessible for specific purposes to improve the performance of organizations; about how the organizations know-how should be structured, organized, located and utilized to provide the most effective action at that point in time." Similarly, Di Mattia & Oder (1997) maintained this theme, but introduced a technical component by blending company's internal and external information and turning it into actionable knowledge via a technology platform. Nicholson (1997) viewed KM as an opportunity to maximize the return on investment in information and communication technology. Southon (2000) proposed an organizational approach, arguing that knowledge management was about conceptualizing the organization as an integrated information/knowledge system, and the management of the organization for the effective use of that information and knowledge.

Preparation of LIS professionals for KM roles

Library and information professionals have long considered themselves as knowledge workers, providing value-added service to their organization, especially in the organization and representation of knowledge. Broadbent (1997) maintained that librarians were generally driven by a desire to provide access to information sources, and they matched this desire with values that assumed information sharing as a good thing, which is critical for the practice of knowledge management. However, these

Role and Contribution of Information Professionals toward Knowledge Management Initiatives: A Comparative Study of the Perceptions of Kuwaiti and American Managers

*Laila Marouf**

Abstract: The purpose of this study was to describe the perceptions of managers in two Kuwaiti companies: Kuwait Institute of Scientific Research (KISR) and Kuwait Oil company (KOC) - concerning KM (Knowledge Management) and the differences between IM (Information Management) and KM. The study further explores what KM initiatives have been undertaken in these two companies. The managers were also asked to identify skills and capabilities that they perceived valuable among information professionals for KM work. This study has repeated a pervious research study that was conducted in 2004 in which six United States (US) companies were covered. It was found worthwhile to compare the findings of the study conducted in Kuwait with the findings of the 2004 study conducted in the US, as this comparison may help in understanding where the information professionals in this region stand vis-à-vis those in the developed world. This could serve as a useful benchmark for the purpose of planning and conduct of KM projects. Both the studies used survey methods for getting input from the information managers in corporate companies. It was found that a general conceptual understanding prevails about the fundamental concepts of KM and the difference between IM and KM among Kuwaiti managers, a finding they shared with their American counterparts. The American companies were found to be intensely engaged in KM strategies, whereas Kuwaiti companies had just completed their pilot projects with larger initiatives still to be taken. Further, it was found that the information professionals in the American companies played an active role in KM initiatives, whereas the role of information professionals in Kuwait was not as visible. There also existed differences about the needed skills of informa-

* Assistant Professor, Department of Library and Information Science, Kuwait University, Kuwait.

Articles in English

Table of Contents

Journal of the Social Sciences
Vol. 36 - No.1 - 2008

Articles in English:

Articles in Arabic:

Book Reviews:

Conference and Seminar Reports

The journal welcomes brief reports on conferences, seminars and round tables recently attended, which are related to the journal areas of interests.

General Rules

- All Copyrights of the published material are reserved to the **Journal**.
- Every Author receive one complimentary copy of the issue in which his article has been published. All the authors further receive 20 copies of their published article.
- The **Journal** has the right to edit the accepted ms.

Acceptance

The **Journal** notifies the author(s) with the acceptence of their ms after being considered by two or more referees confidentially chosen by the **Journal**.

The Sources in the Text:

Write the Arabic references within the text as follows:

The researchers first name, family name, and the year of publication to be put in brackets, for example:

- (Shafiq Al-Ghabra, 1999) and (Fuad Abu-Hatab& Sayed Othman, 1980).
- For the foreign references within the text the **Journal** is abided to the American Psychological Association (APA) style.i.e.,the family name and the year of publication,e.g.
  (Smith, 1998); (Pervin & Jones, 1995).
  In the case of more than three authors for one reference, write: (Mustafa Soueif et al., 1996) and (Antony et al., 1999).
- If there are two references by two different authors, arrange them alphabetically,e.g., (Ahmad Abu zaid, 2000; Mohammad Al-Rumaihy, 1998) and (Roger, 1999; Smith, 1994).
- In case of two sources for one author in the same year write as follows (Fahed Al-Thageb, 1994a, 1994b) and (Snyder, 2000a, 2000b).
- In case of citation from books, write the number of page(s) quoted from in the text as follows: (Abdul Rahman Bin Khaldun, 1992:164) and (Jones, 1997:59).
- The new edition of an old work both dates should be written as follows: (Piaget,1924/ 1990:75).
- In case of a book or pamphlet that does not contain the authors name, and has been published by the government or a private sector, write as (Kuwait Foundation for the Advancement of Sciences, 1999).

Table of References

Every manuscript must include a list of references containing only those works cited. Titles of journals should not be abbreviated. The entries should be arranged alphabetically according to the surname of the author. Multiple works by the same author(s) should be listed in chronological order of publication for example:

1 - Hirshi, T. (1983). Crime and the family. In J. Wilson (Ed.), *Crime and public policy,* (pp.53-69). San Francisco: Institue for Contemporary Studies.

2 - Kalmuss, D. (1984). The intergenerational transmission of marital aggression. *Journal of Marriage & the Family*, 46(2): 11-19.

3 - Pervin, L.A., &John, O.P. (1997). *Personality: Theory and research* (7th Ed.). New York: John Wiley.

Instructions to Authors

The Journal of Social Sciences is a refereed quarterly published by The Academic Publication Council, Kuwait University since 1973. The **Journal** publishes the original studies that represent a real contribution to the fields of study.It welcomes the theoretical and conceptual studies which cover one of the fields of the **Journal** or the status quo of the social sciences in the Arab world..

Concerning the empirical studies, foremost among them is psychology, the **Journal** therefore is abided to the following regulations: a brief introduction that includes the research problem, hypotheses or objectives, and the literature review, then the methodology which contains the sample, the instruments, and procedure, followed by the results, discussion, and the table of references based on the APA style.

Guidelines for Submission

1 - An acknowledgement from the author(s) that the manuscript(ms) has not been published before, is not being considered for publication elsewhere and has been read and approved by all authors.

2 - The ms should not exceed 30 pages, including the references, footnotes, tables, typed double space on A4 papers. All pages should be serially numbered including the tables and appendices.

3 - Tables have to be minimized to the least possible number.

4 - The first page of the ms should include the research title as well as the author(s) name(s), affiliation, telephone number(s), and a detailed address for correspondence, along with a brief title of the research (running head).

5 - The second page should include the title of the research, an English Abstract within 100-150 word, and the keywords (up to 7 words).

6 - The last page should include an Arabic Abstract (a translation of the English one with the same terms and conditions).

7 - The text of the ms begins on the third page. It begins with the title of the research without the name (s) of the author(s).

8 - Tables should be printed on separate sheets numbered with Arabic numerals, and have a self-explanatory heading. Tables should be follow the table of references.

9 - Attach a brief vita of the author (s).

All correspondence should be addressed to
the Editor-in-chief of the Journal of The Social Scienes
P.O.Box 27780 Safat, code No. 13055, State of Kuwait
E-mail: jss@kuniv01.edu.kw



JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

The Journal of the Social Sciences is a refereed quarterly published by Kuwait University since 1973. The Journal encourages submission of manuscripts in Arabic in the fields of Economics, Political Science, Geography, Psychology, Anthropology, Sociology, and library and information sciences. Submissions should be based on original research and analysis. The material published must be sound informative and of theoretical significance.

Articles appearing in this Journal are abstracted and indexed in: Econlit, e-JEL, and JEL on CD; Elesevier GEO Abstracts; Historical Abstracts and America: History and Life; IBZ International Bibliography of Periodical Literature (Journal, online, CD-ROM); International Political Science Abstracts; Psychological Abstracts; Sociological Abstracts; ULRICH'S I.P.D. NO: 4545527; & EBSCO Publishing Products.

Kuwait University, Council of Academic Publication ISSN - 0253-1097.

Subscriptions:

Kuwait/ Arab States

Individuals: One year 3 K.D, two years 5 K.D, three years 7 K.D.

For mail in the Arab States, add one K.D. per year.

Institutions: One year 15 K.D., two years 25 K.D., three years 35 K.D.

International Subscribers

Individuals: One year $15.

Institutions: One year $60, two years $100 , three years $140.

Payment should be made in advance by cheque drawn on a Kuwaiti bank to Journal of the Social Sciences, Or by bank transfer to the Journal, account No. 07101685, Gulf Bank (Adelia Branch).

Address

Journal of the Social Sciences
Kuwait University, P.O. Box 27780 Safat, Code No. 13055 Kuwait
Tel.: (00965) - 4810436, 4846843 Ext. (4477, 4347, 4296, 8112),
Fax: (00965) - 4836026
E-mail: jss@kuc01. kuniv. edu. kw

Visit our web site

http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/jss

The Publications of The Academic Publication Council

Journal of the Social Sciences 1973, Kuwait Journal of Science and Engineering 1974, Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies 1975, Authorship Translation and Publication Committee 1976, Journal of Law 1977, Annals of the Arts and Social Sciences 1980, Arab Journal for the Humanities 1981, The Educational Journal 1983, Journal of Sharia and Islamic Studies 1983, Arab Journal of Administrative Sciences 1991.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

A Refereed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

Articles in English:

Articles in Arabic:

University of Kuwait

Academic Publication Council



ISSN: 0253 - 1097

Vol. 36 - No. 1

2008